الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
الفرع الأول

أثر الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام

إعداد

الطالبة دالي صلاح جانبين

لجنة المناقشة

البروفسور خليـــل حسيـــن	الأستاذ المشرف	رئيساً
البروفسور كميـــل حبيب	أستاذ	عضواً
الدكتـــورة ليلـــــى نقولا	أستاذ مساعد	عضواً

٢٠١٧

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة، وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.

ملخّص التصميم

الفصل الأول: الخروج البريطاني وأثره على واقع وتطوّر الاتّحاد الأوروبي

المبحث الأول: تحديات الاتّحاد الأوروبي، بين التراجع والتطوّر

المطلب الأول: الخلل في تحديات الاتّحاد وتحقيق أهدافه

المطلب الثاني: تأثّر العلاقات الخارجية والداخلية للاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: أسباب الخروج البريطاني وأثره على واقع الاتّحاد الأوروبي

المطلب الأول: مسبّبات ودوافع "البريكست"

المطلب الثاني: واقع الاتّحاد بين التكامل والتفكّك

الفصل الثاني: الآثار المستقبلية لـ "البريكست" وتداعياتها

المبحث الأول: تداعيات الخروج البريطاني العامة

المطلب الأول: عواقب "البريكست"

المطلب الثاني: انعكاسات الخروج من الاتحاد الأوروبي على المواطنين البريطانيين

المبحث الثاني: "البريكست" بين التداعيات والخيارات المستقبلية

المطلب الأول: تداعيات وآثار اقتصادية، مالية، سياسية، عسكرية، وقانونية

المطلب الثاني: الرؤية والخيارات المستقبلية للمملكة المتحدة

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين[1] .

الشكر لله تعالى على ما منحني من قدرة وعزيمة وإرادة لتخطي هذه المرحلة بكل مصداقية وإصرار.

الشكر للجامعة اللبنانية التي احتضنت مسيرتي الجامعية وكانت لي بيت العلم والثقافة والحضن الدافىء للتربية والتوجيه؛ برئيسها السابق معالي الوزير الدكتور عدنان السيد حسين، ورئيسها الحالي البروفسور فؤاد أيوب وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الدكتور كميل حبيب وأساتذتها وإداريها.

والشكر كل الشكر للبروفسور خليل حسين الذي أشرف على هذه الرسالة، وكان له الأثر الكبير في إتمامها.

(١)- القرآن الكريم: سورة آل عمران الآية ١٥٩، ٣.

الإهداء

إلى والدي الذي وقف إلى جانبي في كل لحظة من لحظات حياتي، موجّهاً ومرشداً ومعلّماً

إلى والدتي التي منحتني الحنان والصبر

إلى إخوتي الذين تعلّمتُ منهم المواظبة والمُثابرة

إلى أساتذتي الذين أعطوا المَثَلَ والمِثال وكانوا القدوة في التوجيه والمعرفة

إلى كل من علّمني حرفاً حتى امتلكت علم الحروف والكلمات وتواضعها

هذه الرسالة

المقدمة

الاتّحاد الأوروبي في القانون، هو مجموعة من المعاهدات والتشريعات، مثل الأنظمة والتعليمات، التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على قوانين الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، والتي تشمل جميع القواعد الموضوعية والإجرائية[1]، المطبّقة في الاتّحاد*.

لقد نشأ الاتّحاد الأوروبي في العام ١٩٧٢ على خلفية الاتّحاد الذي تأسس العام ١٩٥١ باسم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب. كان وضع بريطانيا داخل الاتّحاد الأوروبي طيلة ٤٣ عاماً(أي حتى تاريخ الاستفتاء العام٢٠١٦) أشبه بنصف عضوية، ولم تتمتع بالعضوية الكاملة منذ انضمامها في العام ١٩٧٣. كما ظلّت معتمدةً عملتها المعروفة(الجنيه الإسترليني)، ولم تدخل في الاتّحاد النقدي لليورو، الذي يضم تسع عشرة دولة من دول الاتّحاد، كما أنها لم تكن من ضمن دول معاهدة "شنغن" التي تسمح بالتنقل الحرّ عبر حدود الدول الموقّعة على هذه المعاهدة لحاملي تأشيرة أي منها، وتضم منطقة "شنغن" حالياً ست وعشرون دولة، إثنان وعشرون منها أعضاء في الاتّحاد الأوروبي.

شكل التصويت بنسبة ٥٢% على قرار الانسحاب من الاتّحاد الأوروبي في العام ٢٠١٦، ضربة قوية لأوروبا، حيث فكرة الاندماج والتوحّد التي قامت عليها أوروبا بعد تجربة الصراع في الحربين العالميتين الأولى والثانية، تلك التجربة التي تمثل إنموذجاً في التكامل والتعاون الاقتصادي كمدخل للاستقرار وتحقيق السلام بين شعوب القارة المتباينة الأعراق واللغات والثقافات، وصهرها في كتلة واحدة

---

(١)- القواعد الموضوعية، تبيّن الحقوق والواجبات: نشأتها ومباشرتها والآثار المترتبة عنها، وكيفية انقضائها وانتقالها والجزاءات المترتبة على انتهاكها، وهي تمثل أغلب القواعد القانونية. أما القواعد الشكلية أو الإجرائية، تبيّن الإجراءات الواجب إتبّاعها لكفالة احترام القاعدة الموضوعية.

أحمد، عطية الله: **القاموس السياسي**، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، الصفحة: ٦٥ .

* الاتّحاد هو الاتفاق والاجتماع والتوحّد والاندماج والعمل من أجل تكوين جبهة واحدة، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، أمنية، عسكرية، .....، ويكون بين مجموعتين أو فريقين أو حزبين أو دولتين أو أكثر لتكوين ذلك الاتّحاد. والانفصال هو الانقطاع، والافتراق والانحلال. والانفصال عن الاتّحاد، هو الخروج والانشقاق والابتعاد عنه أو الانسحاب منه.

البستاني، (بطرس): **محيط المحيط، قاموس مطوّل للغة العربية**، مكتبة لبنان، لبنان ، بيروت، ٢٠١١، ص: ١١٣.

لقيادة العالم سياسياً واقتصادياً. وكان من نتائج وآثار هذا الانسحاب تصاعد النزاعات الانفصالية التي تقودها التيارات اليمينية المتطرفة في العديد من الدول مثل فرنسا وهولندا واسبانيا والتهديد بانفراط عقدها.

قبل نهاية معاهدة لشبونة في الأول من كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٩، تضمّن قانون الاتّحاد الأوروبي (قانون المجتمعات الأوروبية) إضافة لإجراءات التعاون مثل السياسة الخارجية والأمنية (PESC) والتعاون الدولي والقضائي للشرطة في المسائل الجنائية (CPJPP).

قبل أن يصوّت البريطانيون لمصلحة خروجهم من الاتّحاد الأوروبي، حيثَ العلاقة القائمة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي لم تكن محل إجماع في الأصل؛ إذ قال الرئيس الفرنسي شارل ديغول في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر في العام ١٩٦٧، وداخل قصر الإليزيه، أمام نحو ألف شخص من الدبلوماسيين وكبار رجال الدولة الفرنسية: "إنَّ بريطانيا تملك "كراهية متجذرة" للكيانات الأوروبية". وحذّر من أنَّ فرض بريطانيا كعضو في السوق الأوروبية المشتركة سوف يؤدّي إلى تحطيمه[١]. بالتالي، فإنَّ قضية انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة؛ كانت بنفس القدر الدرامي لسيناريوهات خروجها المطروح من الاتّحاد الأوروبي. ففي العام١٩٦١، تقدّمت بريطانيا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وبعد ذلك بعامين رفض الرئيس ديغول الموافقة على دخول بريطانيا. حاولت بريطانيا مرة أخرى وأعلن ديغول رفضه لانضمام بريطانيا في العام ١٩٦٧ على الرغم من موافقة الدول الأخرى المنضمّة للسوق.

لم تستطع بريطانيا الانضمام للاتحاد إلاَّ بعد أن ترك ديغول الحكم في العام ١٩٦٩، لتصبح في العام ١٩٧٣ دولة كاملة العضوية في السوق الأوروبية المشتركة، وجرى الاستفتاء الأول على عضوية بريطانيا في العام ١٩٧٥[٢].

بدأت ملامح الصراع تتجلّى في أعقاب الأزمة المالية العام ٢٠٠٨، إذ بدأ التململ يزداد في القاعدة الشعبية للمحافظين تجاه المهاجرين من دول أوروبا الشرقية التي انضمّت للاتحاد خلال المدة بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. فلمواجهة هذا التململ والضغط الشعبي، قام رئيس الوزراء البريطاني دافيد

---

(١)- زكي، (أحمد): نبوءة ديجول: "**كراهية بريطانيا المتجذرة" تهدد مستقبل الاتّحاد الأوروبي، المنصة**، ٢٣ حزيران ٢٠١٦، متوافر على الموقع: https://almanassa.com/ar، تاريخ الدخول ٧حزيران ٢٠١٧.

(٢)- الجنزوري، (عبد العظيم): **الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية**، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر،١٩٨٤، الصفحة: ١١٢،

كاميرون بالتعهد بإجراء استفتاء حول بقاء بريطانيا في الاتّحاد الأوروبي، في حال تم انتخاب المحافظين لتولّي الحكم في العام ٢٠١٥.

وفي ٢٠ شباط/فبراير العام ٢٠١٦، توصلت بريطانيا والاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية بشأن بقاء المملكة المتحدة في إطار المنظومة الأوروبية في مقابل شروط ومبادئ أساسية، تمنح بريطانيا صلاحيات وأولويات خاصة، تعفيها من الالتزامات التقليدية المفروضة على دول المنظومة. الصفقة التي حصل عليها كاميرون، شملت نقاطاً عدة؛ أهمها أن لا يحصل المهاجرون الأوروبيون إلى بريطانيا على مساعدات حكومية إلاَّ بعد أن يحصلوا على وظائف في الأراضي البريطانية، ويساهموا في النظام الضريبي للبلاد. كما تشمل الصفقة عدم مسؤولية بريطانيا في إنقاذ الاقتصادات التي تتعثّر في منطقة اليورو.

لكن الشعب البريطاني لم يقتنع بالاتفاقية وذهب في ٢٣ حزيران/يونيو من العام ٢٠١٦ للتصويت على خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، وكانت النتيجة فوز معسكر الخروج بنتيجة ٥١،٩%، مقابل ٤٨،١% لمعسكر البقاء في الاتّحاد. وشارك في الاستفتاء ٤٦،٥٠١،٢٤١ مليون ناخب، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة ٥١,٩ في المئة (١٧،٤١٠،٧٤٢ مليون) مقابل ٤٨,١ في المئة (١٦،١٤١،٢٤١ مليون) لمصلحة البقاء في الاتّحاد الأوروبي. وقد لوحظ من خلال دراسة السلوك التصويتي للبريطانيين وجود انقسامٍ "جيلي" بين الشباب الذين صوّتوا للبقاء في الاتّحاد الأوروبي بنسبة ٧٣ في المئة في الفئة العمريّة (١٨-٢٤ سنة) وبين الفئة العمريّة الأكبر سناً (٥٥-٦٤ سنة) التي صوّتت للخروج بنسبة ٥٧%[١]. وهو قرار يضع خامس أكبر اقتصاد في العالم في مواجهة حالة من الضبابيّة الشديدة التي تكتنف آفاق نموّه وجاذبيّته للمستثمرين. ومن المتوقع أن يكون لهذا التصويت أثر سلبي على النموّ الاقتصاديّ في بريطانيا وأوروبا أقلّه على المدى القصير. وستنعكس تداعيات التصويت على نوع العلاقة التجاريّة التي قد تدخل فيها بريطانيا مع الاتّحاد الأوروبي الذي يساهم بنحو نصف صادرات البلاد. وفي هذا السياق يمكن أن نورد ما قاله بعض المسؤولين الأوروبيين:

- لقد أكدت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل بأن الاتّحاد الأوروبي في "وضع حرج". وقالت "إنَّ دول المنطقة بحاجة إلى تعزيز الأمن وتحسين الأوضاع الاقتصادية". وأننا "نحتاج إلى حلول لأوروبا لأننا

(١) – للتفاصيل، أنظر الملحق المرفق ربطاً، الصفحة ١١٢.

في وضع حرج"[١]. وقال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند: "إما أن نسير في اتجاه التفكّك، أو نعمل معاً لضخّ المزيد من القوة التي تدفعنا نحو إطلاق المشروع الأوروبي"[٢].

- دعا رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك، زعماء المنطقة على "استعادة الاستقرار والإحساس بالأمن" وحثّهم على تبني "الصراحة الحكيمة المتناهية" أثناء تناول مشكلات أوروبا بالمناقشة[٣].
- تعهدت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي في رسالة بمناسبة العام الجديد في العام ٢٠١٧ بالتوصّل إلى اتفاق للانسحاب من الاتّحاد الأوروبي لصالح جميع البريطانيين وليس فقط لصالح أولئك الذين صوّتوا بالموافقة على الانسحاب، لافتة إلى أنَّ الاستفتاء كشف عن الانقسامات في البلاد. وقالت ماي إنه برغم الانقسامات يتقاسم البريطانيون الرغبة في العيش في بلد أقوى وأكثر عدلاً وأمناً[٤]. فالخطر يداهم الاتّحاد الأوروبي من النواحي الاقتصادية والأمنية باعتراف المستشارة الألمانية نفسها وتصريحات الرئيس الفرنسي أيضاً بالشأن نفسه تؤكد ذلك. زاد الخطر بالاستفتاء البريطاني وقرار الخروج من الاتّحاد الأوروبي.

فهل القرار البريطاني نابع من تهرّب المملكة المتّحدة من دعم الاتّحاد بعد أن أحسَّت بخطر تفكّكه مسبقاً، وقرّرت الخروج منه متقدمةً بذلك على الألمان والفرنسيين، متفلتّةً من الضغوط الاقتصادية القادمة؟

وهل تتأثر المملكة المتحدة وتصاب هي الأخرى بعدوى التقسيم والتفتيت، من جراء امكانية انفصال اسكتلندا وأيرلندا الشمالية؟

أو أنَّ السلطات الممنوحة للعاصمة البلجيكية (بروكسل) عاصمة الاتّحاد الأوروبي عجلّت بخروج البريطانيين من الاتّحاد؟

---

(١)- **بي بي سي العربية**، الاتّحاد الأوروبي في وضع حرج، متوافر على الموقع www.bbc.com.

(٢)- **بي بي سي العربية**، الاتّحاد الأوروبي في وضع حرج، المرجع السابق.

(٣)- **بي بي سي العربية**، الاتّحاد الأوروبي في وضع حرج، مرجع سبق ذكره.

(٤)- تصريح لرئيسة الوزراء البريطاني بمناسبة السنة الجديدة ٢٠١٧، متوافر على الموقع http://www.lbcgroup.tv/new، تاريخ الدخول ٢ كانون الثاني ٢٠١٧ .

أو أنَّ التاريخ البريطاني الطويل من عدم الثقة، وعدم التحمّس والتكامل والانسجام في الرؤى والتوجّهات مع ألمانيا وفرنسا بشكل خاص، أدى إلى خروجها من الاتّحاد؟ وأنها أي بريطانيا قد تأخرت كثيراً في إجراءاتها بشأن الاستفتاء على خروجها ورغبتها القديمة في ذلك؟

فما هو أثر الخروج البريطاني على دول الاتّحاد الأوروبي، وعلى الكيانات الأساسية التي تتكون منها بريطانيا؟(الجزر البريطانية: اسكتلندا، ويلز، أيرلندا الشمالية). ومن يكون المتضرّر الأكبر؟

تبرز أهمية الانسحاب في التداعيات التي سيحدثها سواء على الصعيد السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي أو القانوني. وثمة تداعيات قادمة على بعض دول الاتّحاد، وبالتالي على الاتّحاد نفسه، وكذلك على مجمل الواقع البريطاني وعلاقاتها بدول أخرى خارج الاتّحاد. وعلى الرغم من الفارق البسيط بين الخروج والبقاء، ثمّة آليات كثيرة تنتظر المفاوضين البريطانيين، لوضع نتائج الاستفتاء موضع التنفيذ الفعلي.

فما هي النتائج الناجمة عن الانسحاب البريطاني من الاتّحاد الأوروبي بالنسبة للاقتصاديين والمستثمرين على المستوى الدولي؟ وما هي النتائج السياسية التي قد تترتّب عن هذا الانفصال؟ وهل سيتم تغيّر في مجرى القوى والموازين العالمية.

هل هذا الموضوع قد نال نصيبه من البحث والدراسة بما يتناسب مع أهميته والحاجة إليه؟

أولاً: أهمية الدراسة:

إن لموضوع الانسحاب البريطاني من الاتّحاد الأوروبي أثر وأهمية كبيرة على البريطانيين والأوروبيين على السواء، إذ بعد أن قال البريطانيون كلمتهم وقرروا الخروج منه بغالبية ٥١،٩%، ثمّة تداعيات قادمة على بعض دول الاتّحاد، وبالتالي الاتّحاد نفسه، وكذلك على مجمل الواقع البريطاني. فالموضوع يطرح إشكالية أساسية مفادها مقدرة بريطانيا على الانسحاب، والآليات المتّبعة لوضع نتائج الاستفتاء موضع التنفيذ الفعلي.

إنَّ موضوع هذه الرسالة يرتدي أهمية بالغة، لأنه يلقي الضوء على الآثار الداخلية والخارجية على انسحاب بريطانيا من الاتّحاد، ومدى الآثار السلبية التي ستواجهها بريطانيا.

ثانياً: هدف الدراسة:

أ- محاولة إظهار الأسباب والآثار والتداعيات الناتجة عن الانسحاب البريطاني من الاتّحاد الأوروبي، من خلال الإجابة على إشكالية البحث وكل ما يُحيط بموضوع الدراسة، ما يساهم في وضع ملامح التداعيات السياسية والقانونية والاقتصادية الناجمة عن ذلك الانسحاب.

ب- إثراء المكتبة الحقوقية في الجامعة اللبنانية بموضوع حديث، لم ينل نصيبه من البحث العلمي الكافي نظراً لأهميته القانونية.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

يطرح موضوع أثر الانسحاب البريطاني من الاتّحاد الأوروبي تساؤلات عديدة أهمها:

أ- الأسباب التي أدت إلى خروج بريطانيا من الاتّحاد.

ب- تداعيات القرار البريطاني بالخروج من الاتّحاد، وهي تداعيات خارجية وداخلية، تطال كلّ ما يتعلّق بالشق السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، إضافة إلى الشق القانوني، والأمني، والعسكري.

رابعاً: منهجية الدراسة:

كثُرت المناهج التي تتناول قضايا سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية، وكان منها التاريخي والوصفي والمعياري وغيرها من المناهج القائمة على الاستقراء والتحليل والتعليل والربط والاستنتاج.

ولما كانت هذه الدراسة تقوم على الاستقراء والقياس والتحليل...، فالمنهج الوصفي يساعد في الوصول إلى نتائج يتوخّاها البحث العلمي حول أثر الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي. والمنهج الوصفي، يتوخّى الوصول إلى جوهر القضية المراد مناقشتها في الدراسة البحثية، كونه يقوم على الاستقراء وتجميع المعلومات وربطها وقياسها؛ وهذا ما يخدم عملية البحث الهادفة إلى دراسة الموضوع المذكور.

كما وتمّ اعتماد المنهج التاريخي، لا سيما في الفصل الأول كون المراحل التاريخية التي مرّت بها بريطانيا والاتحاد الأوروبي كان لها الأثر الواضح في التغيّرات الحاصلة خلال العقود الماضية.

نتيجةً لما تقدم ذكره، سوف أُقسّم الدراسة إلى مقدمة وفصلين رئيسيّن وخاتمة مع النتائج التي توصلّت إليها، وفق المخطّط التالي:

الفصل الأول: الخروج البريطاني وأثره على واقع وتطوّر الاتّحاد الأوروبي

المبحث الأول: تحديات الاتّحاد الأوروبي، بين التراجع والتطوّر

المطلب الأول: الخلل في تحديات الاتّحاد وتحقيق أهدافه

المطلب الثاني: تأثّر العلاقات الخارجية والداخلية للاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: أسباب الخروج البريطاني وأثره على واقع الاتّحاد الأوروبي

المطلب الأول: مسبّبات ودوافع "البريكست"

المطلب الثاني: واقع الاتّحاد بين التكامل والتفكّك

الفصل الثاني: الآثار المستقبلية لـ "البريكست" وتداعياتها

المبحث الأول: تداعيات الخروج البريطاني العامة

المطلب الأول: عواقب "البريكست"

المطلب الثاني: انعكاسات الخروج من الاتحاد الأوروبي على المواطنين البريطانيين

المبحث الثاني: "البريكست" بين التداعيات والخيارات المستقبلية

المطلب الأول: تداعيات وآثار اقتصادية، مالية، سياسية، عسكرية، وقانونية

المطلب الثاني: الرؤية والخيارات المستقبلية للمملكة المتحدة

الفصل الأول

الخروج البريطاني وأثره على واقع وتطوّر الاتّحاد الأوروبي

لقد قرّر الشعب البريطاني في الاستفتاء الذي أجراه، ما إذا كان يرغب في الخروج من الاتّحاد الأوروبي، وهو ما يُعرَف إعلامياً بـ«Brexit» بجمع الكلمتين «Britain» بريطانيا و«exit» خروج. (Britain+Exit=Brexit: Sounds simple, but it's not)، كيف وصلت بريطانيا إلى هذا الموقف؟ وما هو أثر خروجها من الاتّحاد؟

وال "Grexit" يشير إلى تعبير قديم الذي ظهر في صيف العام ٢٠١٥ إبان الأزمة اليونانية، الذي يعني بتهميش اليونان من منطقة اليورو (وليس الاتّحاد الأوروبي) بينما ال " Brexit تعني "مغادرة طوعية من الاتّحاد[١].

تمتلك دول الاتّحاد الأوروبي مصادر ماليّة ضخمة بامتلاكها أكبر بنوك العالم وشركات التّأمين والبنوك، وهي عالميّاً من بين أكبر عشرة بلدان. تنفق أموالاً هائلة على الصّناعات والتكنولوجيا المتطورة، وعلى المؤسسات الثقافيّة الجبّارة والمكتبات الضّخمة ومراكز الأبحاث والجامعات المتطّورة[٢].

يبقى الاندماج الاقتصادي هدف الموقعين على اتفاقيّة الاتّحاد الأوروبي. من هنا أطلق على المجموعة الأوروبيّة تسميات تدل على سياستها وسماتها الاقتصاديّة، ومنذ إبرام الاتفاقيّة تسعى الدول الأعضاء لخلق نوع من التعاون والتنسيق في القطاعات الاقتصاديّة كافة.

فرضت تلك المجموعة واقعاً حيوياً ظهر في ما تحقّق من إنجازات على الصعيد العالمي، مثل: إقامة الاتّحاد الجمركي بين الدول الأعضاء، وضع سياسة زراعيّة مشتركة، ونظام نقدي جديد للاتّحاد بغية فك الارتباط بين العملة في بلدان أوروبا والدولار الأميركي، ما أسهم في خلق كيان جديد فرض نفسه على العالم بدءاً من القوّة الاقتصاديّة[٣].

---

(1) – Wodak, (Ruth), and Jo (Angouri)."**From grexit to grecovery: Euro/crisis discourses**." (2014): 417-423.

(٢)– أبوجوده، (جوزيف): **الوحدة الأوروبية وموقعها من العالم الجديد**، الدفاع الوطني اللبناني، لبنان ، بيروت، العدد ٥، ١٩٩١، ص: ٧٧.

(٣) – نور الدين، (بوابكور): **لإشكالية التوفيق بين الوحدة النقدية والكفاءة الإقتصادية في ظل الأزمات المالية–حالة الوحدة النقدية الأوروبية**. جامعة محمد بو غارة بومردس، الجزائر، ٢٠١٢، الصفحة: ١٠٨.

المبحث الأول

تحدّيات الاتّحاد الأوروبي، بين التراجع والتطوّر

أوروبا أصغر قارات العالم الحديث، إلاَّ أنَّ هذا لم يمنعها من تأسيس وإنشاء وتطوير المنظمات الإقليمية. فبعد حلف الناتو أو حلف شمال الأطلسي والذي أصبح أهم تجمع عسكري إقليمي في العالم، بادرت الى تأسيس ما يعرف بالاتحاد الأوروبي على مراحل، حتى أصبح اليوم أكبر منطقة تجارية حرة على المستوى الدولي. مروراً بمراحل تأسيسه والتي تتمثل بالسوق الأوروبية المشتركة، أو ما سُمّيَ بالمجال الأوروبي الخالي من الحدود. ومن تلك المراحل التأسيسية المهمة كانت[١]:

– السوق الأوروبية المشتركة. ففي العام ١٩٥١ بادرت الدول الست الممثلة بألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا، إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب. وكان التوقيع على اتفاقية السوق المشتركة أُولى نواة الاتّحاد الأوروبي.

وقّعت الدول المؤسِّسة على معاهدة روما في العام ١٩٥٧ بهدف خَلقْ تعاون اقتصادي. فكانت بروكسل مقرها الرئيسي. انضمت الدانمرك وأيرلندا والمملكة المتحدة إلى الاتّحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير العام ١٩٧٣ ما رفع عدد الدول الأعضاء إلى تسعة، وأصبحت اليونان العضو العاشر وتبعتها إسبانيا والبرتغال بعد خمس سنوات[٢].

---

(١)–الجنزوري، (عبد العظيم): **الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية**، مرجع سبق ذكره، الصفحة: ١٢٣.

(٢)– نافعة، (حسن):**الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، الصفحة: ٣٥.

* يضم اتحاد اوروبا الغربية ueo عشرة من اعضاء الاتّحاد الاوروبي الخمس عشرة (ما عدا الدانمارك والدول الاربعة (المحايدة): النمسا وايرلندا والسويد وفنلندا) وعدا ذلك يضم ست اعضاء مشاركين (هنغاريا، ايسلندا، النروج، بولونيا، تشيكيا وتركيا). أما حلف الأطلسي فيضم كل دول الاتّحاد الاوروبي ما عدا الدول الأربعة (المحايدة) أي ١١ عضواً أوروبيا بالاضافة إلى الولايات المتحدة وكندا وتركيا والنروج. منذ نيسان ١٩٩٩ التحقت بالحلف ثلاثة دول من أوروبا الوسطى هي هنغاريا وبولونيا وتشيكيا فاصبح يضم تسع عشرة عضواً.

تمَّ التوقيع على القانون الأوروبي الموَّحد في العام ١٩٨٧. وهي معاهدة توفر برنامجاً رحباً، مدته ست سنوات يهدف إلى فحص المشاكل من جراء حرية تدفّق التجارة عبر حدود الاتّحاد الأوروبي ومن ثم إنشاء السوق الموحَّدة.

يتطلّب الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي وفقَ معايير كوبنهاغن، الذي يعرف بمجلس كوبنهاغن الأوروبي، والذي تأسّسَ في العام ١٩٩٣، ديمقراطية مستقرة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأن يكون الاقتصاد قادراً على التنافس داخل الاتّحاد الأوروبي، والقبول بالالتزامات العضّوية، بما في ذلك قانون الاتّحاد الأوروبي، ويكون المجلس الأوروبي مسؤولاً عن تقييم مدى إيفاء ذلك البلد بمعايير الاتّحاد* .

لا يمكن أن يستمر الاتّحاد بالسوق الأوروبية المشتركة، بغياب المملكة المتحدة. فهل من عواقب قد نصت عليها معاهدة روما والتي انضمت إليها ووقعتها بريطانيا، تردعها لعدم الخروج من الاتّحاد؟ وهل تأثير التجارة الحرّة عبر الحدود الأوروبية، يُبقي على الاتّحاد قائماً؟ ما هي الالتزامات التي أقرها مجلس كوبنهاغن في العام ١٩٩٣ لجهة ردع الدول التي تخرج منه؟ وهل يمكن للاتّحاد أن يستمر بغياب دولة من هنا أو أخرى من هناك؟

المطلب الأول

الخلل في تحديات الاتّحاد وتحقيق أهدافه

لقد أثار الاستفتاء البريطاني حول عضوية البلاد في الاتّحاد الأوروبي نقاشاً ليس فقط حول دور المملكة المتحدة في أوروبا، بل أيضا حول حاضر الاتّحاد الأوروبي ومستقبله، في وقت يتصاعد فيه التشكيك في أوروبا؛ وهذا ما يشير إليه تحليل لمعهد "ستراتفور"، وهو مؤسسة بحثية عالمية مقرها تكساس؛ إلاَّ أنَّ الاستفتاء ليس سوى قضية من قضايا الانقسام في أوروبا، وعلى الأرجح سوف يضع مسألة الفيدرالية الأوروبية جانباً في الوقت الراهن.

إنَّ أبرز الأزمات التي تمر بها أوروبا اليوم، هي استمرار تراجع النمو الاقتصادي والفشل في مواجهة اللاجئين، والتهديد الإرهابي. ويعود "ستراتفور" في تحليله إلى العام ١٩٤١، حين أعدت مجموعة من السجناء السياسيين الإيطاليين وثيقة سرية تقترح حلاً دائماً لحالة الحرب والعنف السياسي في أوروبا.

وأشارت الوثيقة التي تسمّى "مانيفستو فينتوتيني"، وهو اسم الجزيرة التي صيغت على أرضها، إلى أن خلق أوروبا فيدرالية، سوف يضع حداً للمجازر المتفجرة في جميع أنحاء القارة[١]. وخلال العقد الذي تلى صدور الوثيقة، دعم "مانيفستو فينتوتيني" والحركة الاتّحادية الأوروبية خطط المجتمعات الأوروبية، وهي الفكرة التي بدت واعدة في ذلك الوقت[٢]. وأوصل السياسيون المحترفون، والمشاعر القومية المتشابكة، أوروبا إلى الموت والدمار. وعلى النقيض من ذلك، تحولت السلطة إلى التكنوقراط الذين يمكنهم إدارة قارة خالية من إملاءات المصالح الوطنية المشتركة التي من شأنها أن تتسبب في تكرار هذه المشاكل. وبعبارة أخرى، إذا كانت القومية هي السمّ فإنَّ الفيدرالية هي الترياق لمعالجة تفكك القارة الأوروبية[٣].

ومن المفارقات، أن الأزمة السياسية الحالية في أوروبا تتّبع الجدل نفسه الذي سيطر على القارة في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي، فبعد ستة عقود من التكامل، أصبحت الفيدرالية تمثل المشكلة، والدولة القومية هي حلّها. هذا لا يعني بالضرورة تبني سياسات قومية مثل كراهية الأجانب، ولكن لا ينبغي أن تضيع الامتيازات التي استعادتها الدول بشكل منفرد.

الفرع الأول: التراجع في تحقيق الأهداف:

إنَّ للخروج البريطاني من الاتّحاد تبعات اقتصادية وسياسية مهمة بخاصة لما يشكله الاتّحاد الأوروبي من خطوات متقدمة جداً على طريق المسيرة التي بدأت في العام ١٩٥٠ التي اتجهت نحو تحقيق حلم "البناء الأوروبي" من خلال تحقيق أهدافه السابقة المتمثّلة بـ:

أولاً: التقليل من فرص السلام ودعمها:

لقد كان الغرض من خطة الاتّحاد التي وضعها الوزير الفرنسي روبرت شومان، التي أنشأت المجموعة الأوروبية للفحم والحديد، بمثابة العودة إلى التوفيق بين فرنسا وألمانيا. ومن هنا فقد كانت الخطة بمثابة الحجر الأساسي لإيجاد المناخ الذي تصبح فيه الحرب أمراً مستبعداً، ليس في الحسبان

---

(١)-كاظم، (جواد)، عبد نصيف البكري: **أسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية**، ٢٠١١، الصفحة ١٢. متوافر على الموقع http://www.uobabylon.edu.iq .

(2) – Kok, (Wim). "**Facing the challenge: the Lisbon strategy for growth and employment**. Report from the High Level Group chaired by Wim Kok." Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities (2004), p51.

(٣)– نافعة، (حسن): **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مرجع سبق ذكره، الصفحة: ٣٩.

ولا يمكن التفكير به. وهذا ما تحقق بعضه من قبل، ولا يمكن التكهّن بما سنصل إليه أقله في الوقت الحاضر، وبخاصة بعد الخروج البريطاني.

ثانياً: انعدام التوازن الاقتصادي:

من الصعب التكهّن والقول أو التوقع أقله في الوقت الراهن، عن الأثر الاقتصادي الفعلي البعيد الأمد؛ غير أنَّ الأمر يتعلق بمدى تطور العلاقة المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك القرارات المتعلقّة بالتنسيق والتجارة والمنافسة. بيد أنَّ الخروج البريطاني قد يُضعف الهيمنة المالية للاتّحاد الأوروبي إلى مراكز مالية أخرى. كما يمكن للاتحاد في حالة ال(Brexit) أن يتفرّد أو ينتقل نحو نفوذه الدولي السياسي الاقل ليبرالية، لكن، دونه صعوبات تعترض ذلك[١].

فالوحدة الاقتصادية من جهة أخرى التي كانت القوة الرئيسية وعماد الاتّحاد الأوروبي، ستؤثّر في التوازن وعدم الاستخدام الأمثل للقوى؛ ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في النقد وهذا ما أدركه الأوروبيون منذ البداية بخاصة لجهة[٢]:

- تنسيق نشاطات التطور الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار والتوازن في النمو الاقتصادي.
- رفع مستوى المعيشة.
- الاستخدام الأمثل للقوى.
- الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

ثالثاً: انفراط العقد السياسي:

أين سيصبح الاتّحاد بعد خروج المملكة المتحدة منه؟ وأين سيصبح المؤسّسون الأوائل للاتّحاد الأوروبي الذين كانوا على قناعة تامة بأن الوحدة الاقتصادية سوف تفضي إلى الوحدة السياسية؟ وإذا كانت الوحدة الاقتصادية هي الخطوة الأولى فإنّها ليست النهائية في حدِّ ذاتها. إنّها الخطوة الأولى في طريق الاتّحاد الأوروبي وبتوقيع اتفاقية "ماسترخت"، في ٧ شباط/فبراير١٩٩٢،

---

(1) – De Vijlder,(William), **BNP PARIS BAS**, Direction des etudes economiques, 27 juin 2016, p66.

(٢)– المقداد،(محمد): و السرحان،(صايل): **الاتّحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي**،٢٠١٢، ص:٤٣.

وبدخولها حيز التنفيذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أصبح الاتّحاد الأوروبي حقيقة واقعة[١]. وقد عدلت هذه الاتفاقية في تعبير (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) حيث أصبح (المجموعة الأوروبية). فهل تبقى على ما هي؟ بعد أن وسّعت اختصاصات تلك المجموعة حتى شملت التربية والثقافة والصحة العامة والنقل والبيئة والتجارة وحماية المستهلك؟ أو أن العقد السياسي الذي كان قائماً مهدّد بالانفراط؟ وهل يبقى الاتّحاد الاقتصادي والنقدي الذي تميّز بإنشاء عملة أوروبية موحدة "اليورو" يديرها البنك المركزي الأوروبي والبنوك الإقليمية[٢]. وما هو تأثير إعادة العملات الوطنية إلى دولها التي سُحبت من السوق في ١تموز/ يوليو ٢٠٠٢، واستبدالها بالقطع والأوراق النقدية (اليورو)؟.

رابعاً: تفكّك الروابط الاجتماعية:

التنمية والخدمات الاجتماعية مطلب كل الشعوب على اختلافها؛ وهو البعد الاجتماعي المقصود منه تحسين ورفع مستوى المعيشة لشعوب دول الاتّحاد الاوروبي وتحسين ظروف العمل وتقوية الروابط الاجتماعية. وعلى أي حال فإنَّ الاتفاقيات المعقودة سابقاً، لم تضع مشروعاً خاصاً بالسياسة الاجتماعية المستقبلية للاتحاد والسبب كما هو معروف، وجود تباين في هذا الموضوع وبخاصة بالنسبة للضمان الاجتماعي. وهل أنَّ الوضع سيبقى كما هو عليه بالنسبة لكل بلد؟ أم يتأثر عمل الاتّحاد في توجيه السياسات الاجتماعية في أقطار الاتّحاد، حيث يصل إلى سياسة شبه شاملة ومجتزأة[٣]؟

الفرع الثاني: تحديات الاتّحاد الأوروبي:

يعيش الاتّحاد الأوروبي تحدّياً جوهرياً لجهة التوجّه القومي لكل دولة من دوله، في ظل صراع المصالح بين أقطاب الاتّحاد المثقل بالديون الناتجة عن الأزمة المالية. وما تأسيس لقوة قتالية

---

(١)- الجرار، (جعفر): **ماسترخت والصراع الأوروبي الأميركي الخفي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٩٣، ص: ٢٩.

(٢)-الهواري، (أنور): **الاتّحاد الأوروبي : تساؤلات عربية** ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ١٤١ ، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص: ٧٥.

(٣)-فهمي، (أماني محمود): **الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، إبريل/نيسان ١٩٩٤، القاهرة ، ص: ١٢٣.

مشتركة من قبل أربع دول من وسط وشرقي أوروبا، هي بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا سميّت بـ "فيشغراد" لمواجهة التهديدات القادمة من حدودهم الشرقية وتحديداً الروسية إلاَّ لتشكل محطة بارزة في الخروج عن الصف الأوروبي في ظل التوترات القائمة حول القضايا الكبرى المرتبطة بالعلاقات البينية بين دول الاتّحاد الأوروبي، وأيضا بالعلاقة مع حلف شمال الأطلسي(الناتو)، أبرز تحدياتها ومظاهرها مشكلة الديون المالية.

أولاً : مشاكل الاتّحاد والأزمات الناشئة:

لا يمكن للاتحاد أن يستمر أو أن يعالج مشاكله السابقة والتي ستنشأ من جراء الخروج البريطاني، كونه الداعم الأساسي اقتصادياً ومالياً والمتحمّل العبء الأكبر مع ألمانيا وفرنسا في إيجاد الحلول الناجعة المتمثّلة بـ [1]:

- البطالة والأزمة السكانية والديموغرافية، والتي تتمثّل بتدفق المهاجرين وكبار السن بسبب الفروقات الاقتصادية بين الدول وبخاصة في أوروبا الشرقية.
- المشكلة اللغوية، لوجود أكثر من لغة في أوروبا.
- الإشكالية الدينية بتعدّد المذاهب الدينية، كاثوليكية، أرثوذكسية.....
- استقلال السوق بفعل العولمة.
- اختلاف الدور السياسي مع الدور الاقتصادي بسبب التأثيرات الأميركية أو الصينية.
- عدم وضوح فكرة الاتّحاد وثباته تحت مسمّيات موحّدة، فهو ليس فيدرالياً بالمعنى الصحيح للكلمة، ولا يمكن أن نسميه كونفدرالياً، وقد يكون قومياً مشتركاً بين المسمّين الإثنين.
- عدم التوفيق أو المواءمة بين الاستقلالية العسكرية الأوروبية وحلف شمال الأطلسي(الناتو).

إضافةً إلى أنَّ هناك ست دول أوروبية لا تنتمي للاتحاد، وأربع دول لا تنتمي لحلف شمال الأطلسي، ناهيك عن الخروج المفاجيء لبريطانيا وما قد يحدث من تفكيك في بنية الاتّحاد.

---

(١)- بوصبيع، (صالح رحيمة): **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية**، دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي، دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، جامعة محمد خضير، بسكره، الجزائر:٢٠١٤، ص:٣٣.

ثانياً: خطر انفراط عقد الاتّحاد وتطوّره:

إنَّ المحاولات والتجارب التي جرت من قبل لتحقيق الوحدة الأوروبية، من إتحاد "البينيلوكس" (بلجيكا، هولندا، لوكسمبرغ)، مروراً بمنظمة الاتّحاد الأوروبي الغربي في العام ١٩٤٥، والجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ في العام ١٩٥٠، والسوق الأوروبية المشتركة في العام ١٩٥٥، وصولاً إلى ما سمّي بالاتحاد الأوروبي وهو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم ٢٨ دولة، حيث كان آخر عضو دخل إلى الاتّحاد الأوروبي هو كرواتيا. لكن ما بعد الاستفتاء البريطاني وقرار الخروج من الاتّحاد ليس كما كان من قبل، إذ لم تتخلَ أي دولة عن عضويتها بالاتحاد من قبل، ما عدا غرينلاند (الإقليم المتمتّع بالحكم الذاتي عن الدنمارك) التي انسحبت في العام ١٩٨٥[١].

١. تراجع التصنيف الاقتصادي العالمي.

يبلغ عدد سكان الاتّحاد الأوروبي مع المملكة المتحدة أكثر من ٥٠٠ مليون شخص، تسيطر دول المجموعة الأوروبيّة على ثلث التّجارة العالميّة، كما أقام الاتّحاد الأوروبي علاقات دبلوماسّية مع أكثر من١٢٠ دولة، ووقّع معها الاتفاقيّات في مجالات عدّة تجاريّة وصناعيّة. ويبلغ الدخل القومي للاتّحاد الأوروبي حوالي ٢٢،٥ % من الدخل العالمي، ويحتل المرتبة الاقتصاديّة الأولى في العالم. وهو ما يوازي مكانة الولايات المتحدة الأميركية، متفوقاً على اليابان والصين وكندا، وما يقارب ٢٠٪ تقريباً من الواردات والصادرات العالمية[٢]. وقد قطع الاتّحاد في مجال الصناعة شوطاً بعيداً، ويركّز حالياً على إعداد اليد العاملة وعلى التّعامل مع الآخرين كشريك مخلص، وهذه إحدى مكامن قوته الإقتصاديه. ويتم تمثيل الاتّحاد الأوروبي في الأمم المتحدة ككيان واحد(فرنسا، بريطانيا+ألمانيا كقوة إضافية)، وكذلك في منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الدول الثمانية والدول العشرين. لكن بانسحاب بريطانيا وخروجها من الاتّحاد الاوروبي ستُبقي على زعامة الولايات المتحدة الأميركية الاقتصادية ويصبح الاتّحاد بدرجة متدنية قياساً على ما كانت عليه من قبل.

---

(١) – عبد نصيف البكري، (جواد كاظم): **الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسية**، ٢٠١١، ص:٧٩.

(٢)– بولحبال، (أميرة): **أزمة الديون السيادية الأمريكية والاوروبية وانعكاساتها على الأسواق المالية خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٢**، جامعة ابراهيم سلطان، الجزائر: ٢٠١٤، ص:٩٣.

٢. الانتقال من الحدود المفتوحة إلى الحدود المغلقة المتشدّدة.

بعد أن طوَّر الاتّحاد بين أعضائه السوق الاقتصادية الحرّة، بتنظيم موحَّد للقوانين والامتثال لها من قبل كل الأعضاء، بالإضافة إلى حرية تَنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع بين الدول الأعضاء في الاتّحاد، وبخاصة بعد إنشاء ما يعرف بالمجال الأوروبي الخالي من الحدود الدّولية الذي أنشىء في العام ١٩٨٥ عندما وقعَّت دول الأعضاء على العقد الموَّحد الهادف إلى توفير حرية الانتقال للأفراد ورؤوس الأموال بين دول السوق الأوروبية المشتركة، أضحت الحدود شبه مقفلة مع البريطانيين لا بل حدود متشدّدة لجهة التنقل والتجارة[١].

ثالثاً: عجز الموازنة وعدم استقرار النقد:

بعد أن وقَّعت دول أعضاء السوق الأوروبية المشتركة معاهدة "ماسترخت" في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، والذي كان المدخل إلى الوحدة الأوروبية التي تشمل الوحدة الاقتصادية والوحدة النقدية، والوحدة السياسية التي تمنح البرلمان الأوروبي توحيد السياسة الخارجية الأوروبية والمزيد من السلطات. مع ضوابط اعتُمدت في الاتفاقية المذكورة تمثّلت بـ:

١. التركيز على تلاؤم مؤشرات الموازنة العامة والدين العام وتناغمها لدى كل من الدول الأعضاء. فقد حدّدت سقفاً لعجز الموازنة بنسبة ٣% من الناتج المحلّي الاجمالي، وحدّدت سقفاً للدين العام بنسبة ٦٠% من الناتج المحلّي الإجمالي، إدراكاً من صانعي السياسات المالية والاقتصادية والنقدية في أوروبا، أنَّ العجز في الموازنة وارتفاع الدين العام يشكّلان العاملين الأخطر على استقرار سعر النقد. تم ذلك التقارب تدريجياً في مؤشرات المالية العامة والدين العام لدى الدول المنتمية للاتحاد الأوروبي على مدى سبع سنوات وهي الفترة التي مهّدت الطريق إلى إطلاق العملة الموحّدة اليورو رسمياً في العام ٢٠٠١. لكن تلاؤم تلك المؤشرات المالية وتناغمها لا يعني بالضرورة وحدة السياسات المالية[٢].

---

(١)- عتيق، (رشيدة): **حدود الاتّحاد الأوربي في حرية تنقل الأشخاص وفي ظل اتفاقيات شنغن**، جامعة بن يوسف، الجزائر: ٢٠١٣، ص: ٣٣.

(2) -Cottarelli,(Carlo). **Limiting Central Bank Credit to the Government**; Theory and Practice. No. 110. International Monetary Fund, 1993, p78.

٢. وبالتالي لا يعني أن الصدمات الاقتصادية في حال حدوثها ستؤثر بالقدر والحجم نفسه لتداعيات تلك المؤشرات في مختلف البلدان الأعضاء في الوحدة النقدية [١].

٣. تشير إتفاقية "ماسترخت" بخصوص السياسة النقدية، إلى أنَّ هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الاتّحاد، وتأمين التنسيق الجيد بين سياسات حكوماتها، مع إقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

فأين سيصبح مصير الاتّحاد حالما تخرج دولة كبرى وأساسية في مدّه اقتصادياً ومالياً؟

رابعاً: تحديد الصلاحيات بين الاتّحاد الأوروبي والدول الاعضاء:

إنَّ الجهود الكبيرة التي بذلتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ولا تزال تبذلها من أجل رفعة واستدامة الاتّحاد، جاءت نتيجة لإدراكها بأنها الطريق الوحيدة ولا طريق آخر غيرها. وقد جاء هذا الإدراك نتيجةً لما خلفته الحرب وما صاحبها من إراقة للدماء والمعاناة والتدمير والتخريب التي أصابها. ولذلك فهي مستمرة في إصرارها على الاتّحاد من أجل تحقيق الأغراض والأهداف المنشودة، بتحديد صلاحيات الاتّحاد والحفاظ على صلاحيات بعض الدول من دون نزاعات[٢].

إنَّ تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتّحاد، وكذلك بين شعوب هذه الدول يقوم على التوافق والتنسيق والتماسك. فقد صُمّمت طريقة توحيد الدول الأوروبية على أساس التوازن بين مفهومين: مفهوم الدول المتعاهدة (الكونفيدرالية Confédération) ومفهوم الدولة التعاهدية (الفيدرالية Fédération).

---

(١)- صالح، (مفتاح): **الاتّحاد النقدي الأوروبي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية**، الأغواط: ١٨-٢٠ شباط ٢٠٠٥، ص:١٠.

(٢)- المقداد، (محمد): والسرحان (صايل): الاتّحاد **الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي**، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٢، ص: ٨٣.

المطلب الثاني

تأثّر العلاقات الخارجية والداخلية للاتحاد الأوروبي

إنَّ الأهمية التي يوليها الاتّحاد لعلاقاته الدولية، يمكن رؤيتها من خلال ابتكارات كل من المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء. غير أنه قبل خمسة عشر عاماً تقريباً، كان الغطاء العام للعلاقات الخارجية من مسؤولية دائرتين فقط من دوائر المفوضية. أما في الوقت الحاضر فهناك ست دوائر لهذا الغرض.

هذه العلاقات بدأت بمعاهدة الاتّحاد الأوروبي (معاهدة ماسترخت)، وهي نتاج التعاون السياسي لدول الاتّحاد ومن ضمنها بريطانياعلى مدى ٢٠ عاماً. وتتضمن سياسة أوروبية مشتركة للدفاع والأمن وتتمثل بقوات التدخل السريع. والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الاتّحاد على التعامل مع الأزمات سواء في المناطق المجاورة أو البعيدة، وهي تضع نصب عينيها خططاً في متناول اليد، بما يشمل التعاون الوثيق مع حلف شمال الأطلسي، وذلك بهدف تشكيل قوة عسكرية للتدخل السريع تكون قادرة على حفظ السلام بالإضافة للمهام غير القتالية الأخرى[١]. إنَّ وجود مثل هذه القوة تعد تكاملاً في إمكانيات الاتّحاد الأوروبي الحالية، والتي تتضمن عمليات الشرطة، والسيطرة على الحدود بالإضافة للمساعدات الإنسانية والمدنية[٢].

لكن مع الخروج البريطاني المحتمل لم يعد للحدود من سيطرة لصالح الاتّحاد ، بل أصبحت لصالح البعض منه، مقابل التشدّد من المملكة المتحدة. ولم يعد لـ "شنغن" التأثير الفعال كما كان من قبل، ناهيك عن قدرة الاتّحاد بغياب بريطانيا على مواجهة الأزمات والتحديات، وبخاصة أنها تُشكّل الدرع الأساس لقوات التدخل السريع.

الفرع الأول: المساعدات والسياسات الخارجية للاتحاد:

الاتحاد الأوروبي هو من الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية والتنموية في العالم. فخلال الأعوام الأخيرة، أظهر القدرة على حشد موارد كبيرة من موازاناته وضخ مبالغ كبيرة، لجهة التعليم والصحة

---

(١)- العيسى، (سالم): **معاهدة الاتّحاد الأوروبي**، الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩٥، الصفحة: ٤٣.

(٢)- قطيش، (مفيد): **الأسرة الأوروبية: من معاهدة روما إلى معاهدة ماستريخت**، ١٩٩٣، الصفحة: ٧١.

وتلبية الاحتياجات الأساسية الملحة للمهاجرين والمهجرين ورفع الجهود التنموية والإنسانية . وفي هذا الإطار توظّف الشركات الأوروبية مئات آلاف الأشخاص في العالم، لتساهم في ثروة البلدان التي تستثمر فيها؛ إذ إنّه:

أولاً: لا تقتصر السياسة الخارجية على توزيع المساعدات وحسب، فالاتحاد الأوروبي، يُعدّ في الوقت الحاضر خامس أكبر متبرع للمساعدات الإنسانية وهو يأتي بعد كلّ من الولايات المتحدة الأميركية واليابان وألمانيا وفرنسا[١]. بشكل أولي فقد تركّزت مساعدات الاتّحاد الأوروبي على مستعمرات الدول الأعضاء السابقة في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي. أما الآن فقد أصبحت هذه المساعدات عالمية بالفعل. وأكثر من ثلثي الدعم يذهب لأوروبا الشرقية وبلدان الاتّحاد السوفياتي الأسبق ودول البلقان والشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط وآسيا وأميركا اللاتينية. بالإضافة لمساعدات إعادة الإعمار وبرامج اقتصادية متكاملة بهدف الترويج لحقوق الإنسان. فما هو مصير تلك المساعدات ، وتحت أي وطأة تعيش بغياب الداعم البريطاني؟ فالجواب ، حتماً ستتأثر إلى حدٍّ كبير، ويتطلّع الخبراء إلى تخفيفها توصّلاً إلى إلغائها.

ثانياً: أميركا الشمالية:

تُعدّ الولايات المتحدة الأميركية الشريك الرئيس للاتحاد بعلاقاته الشاملة والمتقاربة في العديد من القضايا؛ تمتد من السياسة التجارية إلى السياسة الخارجية والأمن. ويتعاون الطرفان بشكل وثيق على صعيد المنتديات الدولية كالأمم المتحدة، التجارة العالمية وحلف شمال الأطلسي وقمة الدول الصناعية الثماني وكذلك في الأجزاء الحسّاسة من العالم كدول البلقان. وهو ما يشكّل القوة القادرة على التقدم تجاه أي قضية[٢].

بالإضافة إلى أن حجم التدفق التجاري والاستثماري عبر الأطلسي يصل يومياً إلى ما يقارب البليون يورو. فكلّ طرف منهما يعتبر الآخر شريكه التجاري الأكبر والمصدر الأكثر أهمية للاستثمار الأجنبي. مع التشديد على نظام وترتيبات للإنذار المبكر للتعاون التنظيمي والذي يتمّ تطبيقه بهدف

---

(١)- العبيدلي، (عبيدلي): **العلاقات الدولية للاتحاد الأوروبي**، الوسيط، العدد ١٥٢٠، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ص: ١١٤.

(٢)- رياحي، (أمينة): **التعاون والتنافس في العلاقات الأورو- الأمريكية ما بعد الحرب الباردة**، ٢٠١٣، الصفحة: ١١٥.

تعطيل كل المشاكل المحتملة التي قد تطرأ. فهل يبقى ذلك التعاون بزخمه مع الاتّحاد؟ أو أن الولايات المتحدة الأميركية ستختار بريطانيا وتأخذه شريكا قوياً دائماً ، يكون بديلاً عن الاتّحاد؟

ثالثاً: جنوب شرق أوروبا:

إنَّ الاتّحاد الأوروبي ملتزم بشدة بأهمية واحلال السلام والاستقرار لدول البلقان. وهدفه الرئيسي وفقاً لتوجهاته السياسية والاقتصادية، تحقيق التكامل في تلك البلدان. لجهة الاستقرار وآلية ربط السياسات الرئيسة، التي تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا والجمهورية الاتّحادية اليوغوسلافية والجمهورية اليوغوسلافية السابقة لمقدونيا. وتتّم حياكة هذه العملية بشكل منفرد بحيث تتوافق مع احتياجات كلّ مشارك وتتضمن مساعدات اقتصادية ومالية وتعاون وحوار سياسي بالإضافة إلى هدف إنشاء منطقة التجارة الحرة، وتقريب التشريعات والممارسات بما في ذلك التعاون في قطاعات أخرى كشؤون الوطن والعدالة. فإذا مضى الاتّحاد بتلك السياسات مع دول البلقان، فإنّه لن يستطيع بمفرده تحمّل الأعباء المالية والعسكرية المترتبة حيالها، ولن يكون هناك استقرارٌ لتلك الدول مع غياب قسم كبير من احتياجاتها الاقتصادية.

رابعاً: الشرق الأوسط:

إنَّ المساهمة في الجهود الرامية لعقد اتفاقية سلام شاملة في الشرق الأوسط كانت من أولويات الاتّحاد وسياسته الخارجية منذ فترة طويلة. لقد قام الاتّحاد بتعيين مبعوث خاص للمنطقة بهدف المساعدة في المهمة ومحاولة الوصول إلى هذا الهدف من خلال شراكة قريبة ومساوية مع الولايات المتحدة وروسيا[1] بشراكة المملكة المتحدة البريطانية. والاتحاد يؤمن بأنَّ التسوية السياسية العادلة والدائمة والقائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة والتي يجب أن تدعم من خلال التعاون والتقدم الاقتصادي في كلِّ بلدان المنطقة، وتم التنبيه إلى أنَّ صفقة شاملة ستحتاج إلى مساعدات مالية كبيرة لتحمل النمّو الاقتصادي الذي سيكون ضرورياً بهدف تجنب انتشار واسع للشعور بعدم الرضى وبالتالي عدم الاستقرار.

---

(١) – العبيدلي، (عبيدلي): **العلاقات الدولية للاتحاد الأوروبي**، الوسيط، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٧– ١١٨.

خامساً: المنطقة الساحلية وأهميتها الجيوستراتيجية:

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثّل موريتانيا مخزوناً هاماً من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج اليورانيوم بنسبة ٨,٧% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته ١٢% من احتياجات الاتّحاد الاوروبي، كما تشير الدارسات إلى أنَّ باطن الساحل (التشاد، موريتانيا، النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة [١].

إضافةً إلى أنَّ فرنسا تسعى في اطار الاتّحاد الاوروبي إلى التصدي للدور والنفوذ الأميركي المتنامي في المنطقة وإمساك أميركا بالملف الأمني ومن ثم، فإنَّ "مشروع "استراتيجية من أجل الساحل" هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأميركية التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية. فمنذ نهاية الحرب الباردة، بادرت أميركا إلى وضع أسس لتمركزها في أفريقيا وتكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي والأمني، وبخاصةٍ وقد أعطت هجمات ١١أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ دافعاً قوياً لهذا التمركز، حيث احتل الجانب الأمني مركز الاهتمام الأميركي، وذلك في إطار السعي الأميركي لتأمين علاقاتها بشأن الطاقة مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا السوداء كحلفاء في ظهرها، زادها بلا شك مسألة الخروج البريطاني من الاتّحاد لمصلحة النفوذ الأميركي في تلك المنطقة[٢].

ويجب الإشارة إلى أنَّ هناك اختلافاً في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل في الأساس*، فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدّها البحر المتوسط من الشمال، موريتانيا والمحيط الأطلسي من الغرب، والبحر الأحمر من الشرق والتشاد من الجنوب. أما قلب الساحل، فإنه يشمل

---

(1) Luis, (Sémon), Alexander Mattelaer , (Amelia) .**Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel**. In: http ://www.europarl.europa.eu.

(٢)- الحاج، (علي): **سياسات دول الاتّحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، الصفحة: ٧٩-٨٣.

* إنَّ دول الساحل والصحراء تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولاً إلى السودان والبحر الأحمر وتتميّز بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة. و بهذا الموقع يتضح فان منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع افريقيا الشمالية و الغربية وصولا الى البحر الأحمر. ومن هنا يفسّر الاهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة.

الشمال والشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر[١]. والبعض الآخر يعتبرها المنطقة التي تمتد جغرافياً من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة ٢٤٠٠ ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة مئات وألف كلم، وتبلغ مساحته أكثر من ثلاثة ملايين كلم٢، يحدّها شمالاً الصحراء الكبرى وجنوباً منطقة السافانا، وهي تضم اليوم السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، التشاد، السودان، وأرتيريا[٢].

سادساً: الشراكة الأوروبية المتوسطة:

لقد تبنى أعضاء الاتّحاد الأوروبي الـ ١٥ و١٢ دولة تغطي أراضيها كامل منطقة البحر المتوسط المتوسط وهي (المغرب والجزائر وتونس ومصر وإسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية ولبنان وسوريا وتركيا وقبرص ومالطا) ما عرف بإعلان برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٥[٣]. حيث تعهّد الموقعون على خلق منطقة سلام وازدهار مشترك وتحسين فهم متبادل بين شعوبهم، وهو ما اتبع بدستور البحر المتوسط الأوروبي للسلام والاستقرار، لتطبيق سياسي قوي وتعاون أمني بهدف محاربة المخدرات والإرهاب والهجرة المتضاربة وانتهاكات حقوق الإنسان[٤]. فهل سيعاد النظر بتلك الاتفاقيات المعقودة، أو أنَّ الحدود المفتوحة من جهة والمغلقة من الجانب البريطاني أو أقلّه المتشدّدة، سيؤثّر على استمرارية الشراكة الأوروبية؟

سابعاً: البيئة والمساعدات الإنسانية:

إنَّ حماية البيئة والتنمية المستدامة من مسؤوليات الاتّحاد الأوروبي الداخلية الأكثر وضوحاً، بخاصة لجهة تقديم المعونات التقنية والعملية لنزع المفاعلات النووية في مفاعل "تشيرنوبل" النووي،

---

(1) - MATTELAER,(Alexander), **What future for European land power**? European Geostrategy, 23 June 2013.p33.

(٢)-السعد، (محمد نجيب): **الأطماع الأميركية في إفريقيا، دول جنوب الصحراء نموذجاً**، ما سرّ الاهتمام الأميركي المفاجئ بدول جنوب الصحراء. متوافر على الموقع http://alwatan..com..

(٣)- حبيب، (هاني): **الشراكة الأوروبية المتوسطية، ما لها وما عليها**، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ٢٠٠٢، الصفحة: ٣١٢.

(٤)- عبد النور، (خليفي): **الشراكة الأورو- متوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتّحاد من أجل المتوسط، الحصيلة والآفاق**، ٢٠١٣، الصفحة:٦٩.

بالإضافة إلى مشاكل طرح الوقود النووي المستهلك من قبل الغواصات وكاسحات الثلج في شمال غرب روسيا.

لقد تطوّر دور الاتّحاد الأوروبي الإنساني بشكل كبير جداً على مدى العقد الماضي، ويُعد سمة هامة من سياسته الخارجية، حيث يقوم بالتنسيق والتنظيم بمكتب المساعدة الإنسانية في الاتّحاد الأوروبي(ECHO)(EUROPEAN CIVIL PROTECTION AND HUMANITARIAN AID OPERATIONS) بمسؤولياته في تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلّحة. وتُعد الـ (ECHO) الآن المتبرع الأكبر في العالم للمساعدات الإنسانية[1].

الفرع الثاني: الوضع الدّاخلي للاتّحاد الأوروبي.

يرتبط مفهوم حريّة التنقّل للأشخاص ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن، وذلك بالارتباط بقانون مراقبة الحدود الداخليّة بين مختلف دول الاتّحاد وكذلك الهجرة. وبما أنَّ على الدول تطوير علاقاتها في هذا المجال لتأكيد العمل المشترك لإنجاز العمليات الخاصّة في مختلف خدماتها لا سيما الأمنية، فقد عملت دول الاتّحاد على إيجاد الحلول السريعة التي ساعدت في إحلال الأمن.

وقد أنشأ الاتّحاد وحدة بوليسيّة وقضائيّة في قلب الوحدة الأوروبيّة تستخلص الهدف السياسي الأوروبي للأمن الداخلي. وقد ساعد هذا التعاون بين وحدات الشّرطة والجمارك والعدالة للدول الأعضاء برسم وتحديد إستراتيجيّة شاملة في هذا المجال.

بالرغم من التعقيدات الموجودة في الأنظمة الحكوميّة والإداريّة وتلك المتعلقة بالقوانين للدول الأعضاء، لم يتم استبعاد القوانين الخاصّة في كل بلد، بل تمّ الاعتماد عليها لتنفيذها إلى جانب قوانين الاتّحاد. ويبقى موضوع الهجرة بشقيه الداخلي والخارجي، غير الشرعي أهمّ المشاكل التي يعاني منها الاتّحاد الأوروبي.

أولاً: الهجرة الداخليّة في الاتّحاد الأوروبي:

لقد اعتمد الاتّحاد الأوروبي من قبل، نوعاً من الحريّة في التنقل بين مختلف دوله، فأصدر في هذا المجال القوانين والتشريعات، أهمها إنشاء نظام ما يعرف بـ « شنغن»، حيث يستطيع بموجبه أي

---

(١)- عواد، (علي): **الشرعة: الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط**، الأردن، عمان، مجلة المنارة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، الصفحة: ٧١.

فرد التنقل بحريّة بداخله من دون الحاجة إلى إذن مسبق أو تأشيرة دخول من أي دولة في الاتّحاد، ما أسهم في بعض التحولات السكانيّة بداخله. كما شهد الاتّحاد نوعاً آخر من الهجرة الداخليّة، تمثّل بهجرة بعض السكان من البلدان الأكثر فقراً في شرق الاتّحاد الأوروبي إلى الدول الأكثر ثراءً في أوروبا الغربية. فهل تتحمّل باقي الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وألمانيا الهجرة الأوروبية في ظلّ الغياب البريطاني؟

ثانياً: الهجرة الخارجيّة غير الشرعيّة:

هي من أكثر المواضيع المثيرة للجدل في مجالس الاتّحاد الأوروبي ومؤسساته. واستناداً إلى إحصائية أجرتها شركة "يوروبا روميتر" للعام ٢٠١٢ فقد دخل إلى دول الاتّحاد الأوروبي ما يقارب ٧٠٠٠٠ شخص بصورة غير شرعيّة في العام المذكور. وأنَّ العدد المذكور تضاعف بعد الأحداث الأليمة في سوريا والعراق. فقد وصلوا إلى الدول الأوروبية بخاصّة إلى ألمانيا وفرنسا عبر اليونان، وإلى إسبانيا عبر حدودها البحريّة المقابلة للقارّة السوداء، ما أدى بإسبانيا إلى إقامة سياجً حدودي في المناطق الأكثر عبوراً للمهاجرين الأفارقة الوافدين إليها بصورة غير شرعية، محاولة منها لوقف هذا المدّ باتجاهها وباتجاه الاتّحاد الأوروبي، حيث تعتبر هذه الهجرة مشكلة سياسيّة فيه[١]. وفي الوقت ذاته يعتبرها الاتّحاد قضيّة كبيرة تتعلّق بحقوق الإنسان، وعليه تحمّل مسؤوليّاته في هذا المجال.

ثالثاً: السياسة الدفاعيّة للاتّحاد الأوروبي:

مهما يكن للديبلوماسية من تأثير، فإنَّ آثارها الاستراتيجيّة لا تتحقّق إلاَّ بامتلاكها وسائل القوّة. وهذا ما كان يفتقده الاتّحاد الأوروبي، لا سيما لجهة التعاون السياسي بين دوله من قبل، فكانت وسائل القوّة محليّة (فرنسيّة أو ألمانية أو بريطانيّة). فقد أدخلت معاهدة "ماسترخت" السياسة الخارجيّة المشتركة في صلب الاتّحاد الأوروبي من خلال إضافة نصوص تربط بين القرارين السياسي والاقتصادي. وعلى هذا الأساس وتماشياً مع قوانين واتفاقيّات الحماية والأمن العالميّة، ارتكز مفهوم

(١)- المقداد، (محمد): و السرحان، (صايل): **الاتّحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي**، مرجع سبق ذكره، الصفحة:٨٩.

الأمن الأوروبي على الأهداف العسكريّة التي من أجلها تم اتّحاد وانضمام الدول إليه[١]. وأبرز تلك الأهداف هي:

١. تحسين وتطوير قدرات الدول المشاركة يجب أن يكون على قياس الطموحات.

٢. صلابة وتوازن العلاقات بين الوحدة والحلفاء مع تفادي كل إضعاف مضرّ.

٣. تحديد وتوضيح الاستراتيجية بين الاتّحاد الأوروبي وروسيا.

٤. مرافقة وتطّور الإنعاش الأمني الأوروبي[٢].

ومن أجل تأكيد الديناميكيّة والإرادة السياسيّة للمنتسبين لهذا الاتّحاد وبعد تداولات واتفاقيّات كثيرة بين الدول الأعضاء تمّ تأسيس المجلس الفرنسي الألماني للدفاع والأمن.

رابعاً: الوحدة النقدية للمجموعة الأوروبية:

إنَّ منطقة اليورو أو ما يُعرف"بـ(Euro zone) ، قد تشكلت في كانون الأول من العام١٩٩٩، من أحد عشر عضواً أساسيّاً، وأصبحت الآن ما يعرف بالاتحاد الاقتصادي والنقدي(EMU) (The **Economic and Monetary Union**)، المكوَّن من سبعة عشر عضواً من الاتّحاد الأوروبي (EU)، وهي الدول التي اعتمدت اليورو (€) كعملة قانونية مشتركة بينها، ورسمت السياسات النقدية الخاصة بها[٣].

١. **مشكلة تلبية المعايير الأوروبية**

تتكوَّن منطقة اليورو حالياً من ألمانيا، والنمسا، وبلجيكا، وقبرص، وأستونيا، وفنلندا، وفرنسا، واليونان، وأيرلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، ومالطا، وهولندا، والبرتغال، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، وتشيكيا. لا تزال الدول الأعضاء المتبقية من الاتّحاد الأوروبي تستخدم العملات الخاصة بها، وهي المجر وبولندا ولاتفيا والدنمارك والسويد ورومانيا وليتوانيا والمملكة المتحدة، على الرغم

---

(١)–ذهبي، (عبد الحكيم): **العلاقات الأمريكية البريطانية والأمن الأوروبي٢٠٠٩**، جامعة ابراهيم سلطان، شيبوت، الجزائر، ٢٠١٦، الصفحة:٤٦.

(2)– Discours de Jacques Chirac : **politique de la défense et de sécurité**, Paris, le 8 juin 2001, p77.

(٣) – مفتاح، (صالح): **الاتّحاد النقدي الأوروبي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، الصفحة:١١٩ .

من أنّها جزءٌ من الاتّحاد الأوروبي، إلاَّ أنها ليست أعضاء في منطقة اليورو[١]. فالدول الأخرى للاتحاد الأوروبي باستثناء المملكة المتحدة والدنمارك، ملزمة بالانضمام حين تكون جاهزة لتلبية المعايير[٢].

٢. **السيطرة على التضخّم**

تتألف مجموعة اليورو من وزراء مالية الدول الأعضاء فيها، ولكن ينضم إليهم قادة تلك الدول في الحالات الطارئة. تتخذ هذه المجموعة من الوزراء، جميع القرارات النقدية والاقتصادية التي تؤثر على الأعضاء في منطقة اليورو. يتم التعامل مع القرارات الاقتصادية والنقدية للاتحاد الأوروبي ذاته من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية. مع ذلك، يسمح فقط لأعضاء منطقة اليورو، بالتصويت على المسائل التي تؤثر فقط على هذه المنطقة. والمهمة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي هو السيطرة على التضخّم[٣].

٣. **السياسة النقدية في منطقة اليورو**

١) عندما تم إصدار (اليورو)، كعملة جديدة في دول الاتّحاد الأوروبي منافسة للدولار الأميركي، حيث وصلت إلى ١,٦ مقابل الدولار حينها[٤]، قد ترافق ذلك مع احتفالات كبيرة. وما زال اليورو يشكّل المنافس الأول من العملات المنافسة للدولار الأميركي، لكنه بتراجع كبير بخاصة بعد الاستفتاء الأخير وقرار الخروج من الاتّحاد.

٢) إنَّ السياسة النقدية في منطقة اليورو هي من مسؤولية البنك المركزي الأوروبي التي يحكُمها رئيس ومجلس من رؤساء البنوك المركزية الوطنية. أما السياسات النقدية للدول غير الأعضاء

---

(١) – السيسي، (صلاح): **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة .اليورو، السوق العربية المشتركة**،عالم الكتب، ٢٠٠٣، الصفحة: ٢١.

(٢)– منتدى بعنوان "**العملة الأوروبية الموّحدة** "متوافر على الموقع:http://www.startimes.comالانترنت، الدخول ٢٠١٦/١٢/٩.

(٣)– العزي، (غسان): **اليورو ومستقبل الاتّحاد الاوروبي**، الدفاع الوطني ، العدد٤٠، لبنان، بيروت، نيسان ٢٠٠٢، الصفحة:١٢٣.

(٤)–عتيقة، (وصاف): و عاشور، (سهام)،: **النظام النقدي الأوروبي، الملتقى الدولي حول اليورو وإقتصاديات الدول العربية**، الأغواط، مصر، نيسان ٢٠٠٥، الصفحة:١٣٣.

في منطقة اليورو، فتُدار من قبل البنوك المركزية الخاصة بها. ومع ذلك، فان جميع البنوك المركزية في الاتّحاد الأوروبي هي أعضاء في النظام الأوروبي للبنوك المركزية[1].

(١) – Commission Européenne، **الاتّحاد الأوروبي**، متوافر على الموقع: http://www.eeas.europa.eu الانترنت، الدخول ٢٠١٦/١١/٩.

المبحث الثاني

أسباب الخروج البريطاني وأثره على واقع الاتّحاد الأوروبي

لقد شاب العلاقات الأوروبية البريطانية حالة من الارتباك وعدم الارتياح وذلك قبل الاستفتاء البريطاني على الخروج من الاتّحاد الأوروبي؛ تلك العلاقة القائمة منذ أمد طويل على عدم الثقة من كلا الفريقين وعدم الانسجام في الرؤى والتوجّهات، وبخاصة مع ألمانيا وفرنسا. ولم تكن بريطانيا يوماً متحمسة لتلك التكامل أو الاندماج مع أوروبا؛ حيث لم تكن بين الدول الست التي وقّعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧ (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ)، واكتفت بالنأي عن نفسها. وتأخّر انضمامها إلى تلك الاتفاقية حتى العام ١٩٧٣ بعد أن عارضت فرنسا طلب انتسابها مرتين كما أسلفنا من قبل. ولطالما يعتبر البريطانيون انفسهم ، ولا سيما المحافظين منهم، بأن دولتهم دولةً أطلسيةً أكثر منها أوروبية، تتّبع سياسة اقتصادية خارجية قريبة من الولايات المتحدة أكثر منها مع الاتّحاد الأوروبي. لكن انضمامها الى الاتّحاد، لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية واقتصادية من ناحية، والاستمرار في منع أي هيمنة فرنسية –ألمانية على القرار الأوروبي، من ناحية أخرى[١].

فمنذ التوقيع على اتفاقية "ماستريخت" المؤسِّسة للاتحاد الأوروبي العام ١٩٩٢، تعالت في بريطانيا أصواتٌ تتساءل عن مستقبل العلاقة مع الاتّحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الضغوط التي مورست على رؤساء الحكومات البريطانية المتعاقبين خلال العقدين الماضيين لتنظيم استفتاءٍ حول عضوية بريطانيا في الاتّحاد، فإنّ أحداً لم يرضخ لهذا الطلب، إلا ما وعد به رئيس الوزراء السابق دافيد كاميرون[٢]. فما هي المسببات والدوافع الرئيسة للخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي؟ وكيف سيكون واقع الاتّحاد في المستقبل؟ هذا ما سنتطرّق إليه في مبحثنا التالي.

---

(١)– نافعة، (حسن): **أوروبا في مطمع قرن جديد : القضايا والآفاق** ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، ٢٠٠٢ ، الصفحة: ٨٤.

(٢)– عميرة، (محمد سعيد): **واقع وآفاق ماستريخت** ، عمان ، ١٩٩٤، الصفحة: ٢٣.

المطلب الأول

مسبّبات ودوافع "البريكست"

لقد عمل الباحثون والمفكرون على اختلاف توجهاتهم السياسية، الثقافية، العلمية، الاقتصادية، المالية، والعسكرية على البحث في تقدير حجم المخاطر الكامنة خلف الخطوة التي قامت فيها بريطانيا لجهة انسحابها وخروجها من الاتّحاد الأوروبي. غير أن الشيء المؤكد الذي لا لبس فيه، يكمن بأنَّ خروج المملكة المتحدة من الاتّحاد، شكّل وسيشكّل منعطفاً خطراً في قيام واستمرار الوحدة الأوروبية. فالأسباب التي ساعدت وأدّت إلى التصويت لصالح الخروج من الاتّحاد الأوروبي يمكن إيجازها بما يلي:

الفرع الأول: أسباب ثقافية اجتماعية اقتصادية:

ينطوي الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي على أسباب عديدة منها ما هو جلّي وواضح للعيان، ومنها ما تُظهره الأيام المقبلة، وإن كانت النوايا في هذا المجال تتقلّب بين الأفرقاء في الحكومة وفي المعارضة على السواء. لكن ما يتداوله الناس والأهم يقف عند الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تتلخّص بالتالي:

أولاً: الانتماء الثقافي والاجتماعي:

كان لصعود التيار القومي البريطاني خلال الأشهر الأربعة التي سبقت الاستفتاء، مؤشّر ثقافي واجتماعي لخروج البريطانيين. ذلك التيار الذي تصدّرَ حملة الخروج وتقديمه مقاربة خصوصية المملكة المتحدة والاستقلال السياسي والاقتصادي، مقابل التنوع والاندماج والتكامل الأممي التي طرحها الاتّحاد الاوروبي ومؤيدو البقاء[1]. والجدير ذكره بهذا الشأن، سُجلّت محاورات عدة وجدل سياسي واحتدامه في كثير من الأحيان، كان من الصعب على مؤيدي البقاء الإجابة على تساؤلات مقلقة حيال الأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة وتدني معدلات الفائدة والتضخم والاستقلال الاقتصادي.

ذالك الجدل وضع أمام الرأي العام وأمام الناخب البريطاني بجدلية تمثّلت بطرح السؤال التالي:

- هل نحن البريطانيين أقرب ثقافياً واجتماعياً للكتلة السكانية في أميركا الشمالية أم أقرب للكتلة السكانية في أوروبا؟

---

(١) – عبد السلام، (رضا): **انهيار العولمة**، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧، الصفحة: ٤٥.

- هل نحن أقرب للأميركيين أم للقبارصة على سبيل المثال؟ لترسم الإجابة على هذه التساؤلات الذهنية الصورة النهائية للاستفتاء.

ثانياً: الهجرة الأوروبيّة إلى بريطانيا:

تعتبر الهجرة الأوروبيّة(أنظر الرسم البياني المرفق في الصفحة ١٢١) إلى بريطانيا من أهمّ أسباب الصراع البريطاني الأوروبي، حيث يُؤمن المواطن البريطاني بأن الخروج من الاتّحاد الأوروبي سيمكّن بلاده من اتّباع نظام جديد يحدّ من تدفّق المهاجرين دون قيود إلى البلاد، ويحمّل الاتّحاد الأوروبي المسؤوليّة على التساهل الذي يبديه حيال الموضوع. كما يرى البريطانيون بأنه من العوامل الأساسيّة التي جعلتهم يُطالبون بالخروج من الاتّحاد(أنظر الجدول المرفق في الصفحة ١٢٢)، هي الهجرة المتسبّبة بالخوف من أن يطغى نوع من الاختلاف في المجتمع البريطاني والقلق بشأن الأمن الوظيفي. فالأرقام الرسميّة تؤكّد تدفّق ٨٦٣ ألف مهاجر أوروبي مؤخّراً إلى سوق العمل البريطاني واستفادتهم من نظام الخدمات الاجتماعيّة، وهو ما يُشكّل عبئاً بقيمة تتجاوز ٣,٦٧ مليارات جنيه إسترليني(٤,١٣١ مليارات دولار) سنوياً، بحسب جامعة "مدرسة لندن الإقتصادية"[١].

ثالثاً: التباعد والتباين في الآداء الاقتصادي:

حين فشل الاتّحاد الأوروبي في تمكين الدول الصغيرة مثل، (بولندا وقبرص وهنغاريا واليونان) وإلى حدّ ما في (أيرلندا والبرتغال)، من تحقيق معدلات نمو اقتصادي نموذجي دفع أعداد ضخمة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في أوروبا الغربية الثرية، وبالأخص بريطانيا بسبب برامج الضمان الاجتماعي السخية جداً. وبطريقة أخرى، لا يمكن المقارنة بين الألمان وعملهم الدؤوب مع القبارصة على سبيل المثال في عملة أو سياسة مالية واحدة؟ هذا التباين تسبب في اختلاف الأداء الاقتصادي، ويؤكّد ذلك ما وصلت إليه اليونان إلى ما يشبه الإذلال بين شهري شباط وآب ٢٠١٥ من أجل المساعدات المالية[٢].

---

(1) –Wadsworth, J.(Dhingra), S.(2016) ,**Brexit and the Impact of Immigration on the UK**, CEP Brexit Analysis No. 5 , p37.

(٢)–كمال، (محمد مصطفى) : **صنع القرار في الاتّحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠١، ص:١٣٦.

رابعاً: الرسوم المفروضة على دول الاتّحاد والعجز البريطاني:

هناك تذمر كبير لدى الشعب البريطاني من الرسوم المفروضة على الدول المنضوية في الاتّحاد وثقلها على الخزينة البريطانية. فالاتّحاد الأوروبي يفرض رسوماً على الدول المنضمّة إليه كل بحسب قوّته الاقتصاديّة، لكن بريطانيا التى تعتمد سياسة تقشفيّة بسبب العجز في موازنتها تتذمّر من هذه الرسوم التى تُثْقِل كاهل خزينتها، كما والتذمّر من انضمام دول فقيرة وناشئة للاتّحاد ومساواتها مع بريطانيا، إضافةً إلى المشكلات الماديّة في منطقة اليورو واقتراب دول أعضاء فيها من حدود الافلاس (مثل اليونان وإسبانيا)، كما والعجز في التجارة البريطانيّة بسبب الأعمال التجارية الصغيرة للمهاجرين وضررها على المنتجات المحليّة وارتفاع نسبة الواردات على الصادرات[١]. حيث قدّم معسكر المعارضين للبقاء تصوراً عن أوضاع التجارة الحرّة عقب الخروج، كانت سبباً كافياً لدى المواطن البريطاني إلى توقّع الأفضل، إذ يتصوّر المواطن أنَّ الرحيل سيمكّن بلاده من إقامة علاقات اقتصاديّة مع الاتّحاد الأوروبي من دون خضوعها لقوانينه، حيث يمكنه إبرام اتفاقيّات تجاريّة مع دول مهمّة مثل الولايات المتّحدة والهند والصين والبرازيل، بالإضافة إلى إقامة منطقة تجارة حرة[٢].

خامساً: التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية:

لقد قدّم البريطانيون درساً لكّل الأوروبيين مطالبين بالمساءلة، لأنَّ الأزمات المالية والاقتصادية التي عاشتها ومرت بها معظم دول العالم وما زالت، بسبب طريقة تعامل المؤسسات الكبرى ومخطّطي السياسات المالية في العالم[٣]. فقد شابها الكثير من التجارب الفاشلة في كثير من الأحيان، التي تمثّلت بفشل الاتّحاد الاوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي الاوروبي(ECB) (European Central Bank)، في حلّ معضلات هيكلية في الاقتصادات الأوروبية كمعدلات

---

(١)- الكردي، (خالد إبراهيم حسن): **قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة، دراسة، المغرب**، ٢٠١٥، ص:٢٢.

(٢)- توبني،(مريم): **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الماليه**، الجزائر، ٢٠١٢، ص:٦٦.

(٣) – البكري، (جواد كاظم): **الازمة المالية الأميركية... دوامة الشركاء**، دار بابل،العراق، ٢٠١٢، الصفحة: ١٣٠.

البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولاً إلى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين (التضخم) إلى مستويات ٢%[١].

الفرع الثاني: أسباب سياسية، أمنية وعسكرية:

إضافةً إلى الأسباب التي ذُكرت سابقاً، لا يمكن استثناء الأسباب السياسية والأمنية والإدارية. والرغبة بإجراء تحولات سياسية معيّنة شبيهة بالدول الأوروبية المحايدة كسويسرا وبقاء بريطانيا قوة عسكرية مستقلّة ومنها :

أولاً: الرغبة باتّباع النموذج السويسري:

إسوة بدولة سويسرا كونها ليست عضواً في الاتّحاد الأوروبي، لكنها من جهة أخرى ، تملك مؤشرات ومعطيات اقتصادية ومالية ميّزتها عن باقي الدول الأوروبية الأخرى مثال[٢]:

- معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.
- ناتج إجمالي محلي أفضل من المملكة المتحدة.
- معدلات بطالة أقل من المملكة المتحدة.
- عملة أقوى من الجنيه الاسترليني.

فلماذا إذاً ووفقاً لرغبات الناخب البريطاني لا يُجرّب النموذج السويسري؟

ثانياً: تعدّد المؤسّسات الأوروبية:

لقد شهد العقد المنصرم إنشاء وتأسيس مؤسّسات متعددة، لا يمكن وصفها بالفاشلة، لكن لا يمكن أن نسمّيها بالناجحة، نظراً لكثرتها في ظل مسمّيات مختلفة، بهدف تقوية الاتّحاد والوقوف أمام الهزّات الاقتصادية والمالية. ومن تلك المؤسسات: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاتّحاد الاوروبي، البنك المركزي الأوروبي، المفوضية الأوروبية، مجموعة السبعة الكبار، مجموعة العشرين الكبار، الاجتماعات الدورية لمحافظي البنوك المركزية الكبرى واجتماعات القمة الأوروبية والأطلسية

---

(١)- النعيمي، (صفاء): شبكة CNBC، لندن، ٢٤ تموز/ يونيو ٢٠١٦. متوافر على الموقع http://www.cnbcarabia.com .

(٢) – ليونارد، (مارك): ترجمة أحمد محمود، عجاج: **لماذا سيكون القرن ٢١ قرناً أوروبياً**، العبيكات، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، الصفحة:٦٢.

والمحيط الهادئ[١]... فهل قدمت تلك المؤسسات طوال عشرة أعوام من عمر الأزمة العالمية، ما ينتظره الأوروبيون من معالجات؟

ثالثاً: اليسار الأوروبي والفساد الإداري:

مع سيطرة حزب اليسار الأوروبي* على بعض مفاصل المفوضية الأوروبية في بروكسل والبنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت، أصبح الفساد سمة بارزة في التعامل الاوروبي[٢]. حيث المشاريع البائسة والسياسات القديمة والأموال الطائلة المبدّدة من التحفيز الكمّي، ووعود بالفقر المدقع، لقد استوعب البريطانيون الدرس وقالوا "إنَّ هذا ما يعد به اليسار في كل مكان"! وأخيراً وعلى الصعيد الأوروبي، ما الذي بقي من حلم هيلموت كول المستشار الألماني السابق وفرانسوا ميتران الرئيس الفرنسي في الاتّحاد والتكامل الأوروبي؟

رابعاً: الإدارة والتشريعات الأوروبية:

إنَّ من أهمّ الأسباب الإضافية التي ذكرت آنفاً والتي دفعت البريطانيين للتصويت على الخروج من الاتّحاد كان بسبب التشريعات القانونية التي تصدر من العاصمة البلجيكية بروكسيل. فإنَّ ٦٠ في

---

(١)- مقلد، (حسين طلال): **دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتّحاد الأوروبي: البرلمان الأوروبي نموذجاً**، المستقبل العربي، العدد، ٣٧,٤٣٣، ٢٠١٥، الصفحة: ٦٣-٧٩.

* هو حزب أوروبي يتكون من أعضاء أحزاب اليسار الأوروبيين مثل(حزب اليسار السويدي، الألماني، الأستوني، النروجي، ...) موجود في البرلمان الأوروبي.

(٢) - غندور، (محمد سعيد): وعمار، (مرشحة): **دعوى القضاء المستعجل الموضوعي السابقة للتعاقد في فرنسا**، ٢٠١٣، ص:٦٣.

* * نشرت الحكومة البريطانية مؤخراً، مشروع قانون يُنهي رسمياً عضويتها في الاتّحاد الاوروبي وُيلغي الأسبقية للتشريعات الأوروبية والذي يتوقع أن يواجه صعوبات في البرلمان حيث فقد المحافظون أغلبيتهم المطلقة. وجاء في اول سطر من مسودة "مشروع قانون الخروج من الاتّحاد الأوروبي" التي تفوق ٦٠ صفحة، ان حجر الزاوية القانوني في عضوية بريطانيا هو قانون المجتمعات الاوروبية للعام ١٩٧٢ "سيتم الغاؤه يوم الخروج" من الاتّحاد. ويهدف مشروع القانون المعروف أيضا بقانون الالغاء إلى إدراج قوانين أوروبية كما هي أو بعد تعديلها اذا دعت الحاجة، ضمن القانون البريطاني وهي مهمة هائلة بالنظر الى الكم الكبير من الأحكام المختلفة الموجودة حالياً. عملياً من المفترض ان يتيح مشروع القانون لبريطانيا مواصلة أعمالها بشكل طبيعي بعد خروجها فعلياً من الاتّحاد الاوروبي أي نظرياً في أذار/ مارس ٢٠١٩ بعد انتهاء المفاوضات مع بروكسل. المصدر: جريدة **إيلاف** الإلكترونية، لندن، العدد ٥٨٩٧ الجمعة ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٧ .

المائة من التشريعات في لندن تأتي من بروكسيل، مقابل دفع بريطانيا نحو ١٨ مليار جينيه استرليني. لذلك يعتبر البريطانيون أنهم أحقّ بها[**].

خامساً: إنشاء قوّة عسكريّة أوروبيّة موحّدة:

فى ظل التحديات الجيوسياسيّة التى تحيط بالاتّحاد الأوروبي، فإن فكرة إنشاء قوة عسكريّة موحّدة تأتي فى الأذهان، وخصوصاً للتصدي لروسيا وغيرها، وهذا ما اعتبرته بريطانيا نوعاً من التهديدات، فضلاً عن إستعادة وضع الكتلة الأوروبيّة فى السياسة الخارجيّة على مستوى العالم، والخوف من سيطرة دول اليورو على مجريات إتّخاذ القرار في الاتّحاد. مع الأخذ بالإعتبار أنَّ بريطانيا إلى جانب فرنسا هما أكبر قوّتين عسكريتن فى الكتلة وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما.

سادساً: الهاجس الأمني والخوف من الإرهاب:

يسعى البريطانيون إلى تحصين وحماية أنفسهم بأنفسهم بعد تفاقم الهزات الأمنية وبعد العجز الأوروبي الكامل عن معالجة الأزمات المتلاحقة وآخرها أزمة اللاجئين التي بدأت في خريف العام ٢٠١٥. والهجمات الإرهابيّة التي شهدها عدد من الدول الأوروبيّة مؤخّراً والخوف من تصاعد التوتّر المؤدّي إلى زعزعة الاستقرار والأمن بالمنطقة. فتفشّي ظاهرة الإرهاب الذي ضرب بروكسل وباريس مؤخراً وإحدى المدن الألمانية[*] ما كان له الأثر الكبير بالتصويت لصالح الخروج من الاتّحاد، دفعت المواطن البريطاني إلى السّعي لتحصين نفسه قليلاً، والتفكير في أنَّ الانفصال عن الاتّحاد الأوروبي سيوقف اتفاقيّة الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحدّ حركة المواطنين الأوروبيّين، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيّين إلى بريطانيا، ومن شأنه تجنّب هجمات إرهابيّة محتملة في المستقبل.

الفرع الثالث: أسباب أخرى آنية:

إضافة إلى ما تحدثنا عنه من أسباب اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، أمنية، عسكرية، هناك أسباب أخرى متنوّعة، لكنها أثّرت وإن بشكل غير مباشر على نتائج الاستفتاء وهي:

أولاً: الاستطلاعات المضلّلة:

ما هو السبب في نشر الكثير من نتائج لاستطلاعات الرأي العام البريطاني، وبأنَّ أغلبية الشعب يريد البقاء في مجموعة الاتّحاد الأوروبي**[١]. غير أن النتيجة جاءت عكسية للواقع الموجود، فالأغلبية جاءت لصالح البريكست(BREXIT) . ألم تكن تلك النتائج مضلّلة وخادعة للشعب؟ أليس لمثل هذه الاستطلاعات أن تعطي انطباعاً بالتساهل والتكاسل لأنصار حملة البقاء، لأنهم توقعوا وفقاً لتلك الاستطلاعات وأن الأمر بات محسوماً تماماً؟ وبالتالي لا داعي للخروج والتصويت؟

ثانياً: حدثان طارئان يوم الاستفتاء:

هناك حدثان طارئان، ربما كان لهما تأثير على نتيجة الإستفتاء[٢].

١. عاصفة رعديّة يوم الاستفتاء ضربت لندن وأجزاء واسعة من جنوب شرق المملكة المتّحدة، تسبّبت في شلل خطوط النقل العام وبخاصةٍ في لندن، وعند ساعة الذروة في الخامسة عصراً، مع خروج الموظّفين والعمّال. وإذا ما عرفنا أنّ لندن كان يعوّل عليها أنصار حملة البقاء في جذب أكبر عدد من المؤيّدين، عرفنا حجم الضرر جراء ذلك. وهطلتْ أمطار على البلاد تُناهز معدّل هطولها في شهرٍ كاملٍ، وكان مناصرو حملة البقاء لا يمكلون الحافز لتحدّي الظروف الجويّة السيئة لتغير واقع قائم، بينما يملك مناصرو حملة الخروج الحافز وبشدّة.

٢. حادث إرهابي ضرب إحدى المدن الالمانيّة في منتصف نهار التصويت، إذ أقدم رجلاً على أطلاق النار داخل دار للسينما في مدينة "فيرنهايم" (Viernheim) غربي ألمانيا، واحتجز عدداً من الرهائن، وتتالت أنباؤه لاحقاً، ما يكون قد أثّر بشكلٍ خاص على المتردّدين.

---

* حادث إرهابي ضرب إحدى المدن الألمانية منتصف نهار التصويت، وانباءه تتالت لاحقاً، ما يكون قد أثر بشكل خاص على المترددين البالغة نسبتهم ١٠%.

** صدر ما لا يقل عن عشرة استطلاعات، أظهرت تقدماً ملحوظاً لحملة البقاء. ونشرت مؤسستا (YouGov) و (Ipsos)استطلاعان للرأي خلال الأسبوع الأخير ما قبل الاستفتاء(٢٣حزيران/ يونيو ٢٠١٦)، أظهرا تقدماً لحملة البقاء بواقع ٥٢% مقابل ٤٨% لأنصار الخروج.

(٢)- النعيمي، (صفاء): **أسباب خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي**، ٢٠١٦/٠٦/٢٤، متوافرة على الموقع: http://www.cnbcarabia.com/?p=310425، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/٠٥.

* جوهر معاهدة لشبونة ٢٠٠٧ هو صياغة إجابات بشأن ثلاث إشكاليات رئيسية: خلق صورة إيجابية عن مشروع الوحدة الأوروبية، إعادة تنظيم الحياة السياسية والمجال السياسي الأوروبي بصورة تتعامل مع الزيادة المستمرة في عدد أعضاء الاتّحاد، وتحويل الاتّحاد الأوروبي إلى قوة استقرار داخل وخارج القارة ونموذج ديموقراطي معاصر يُقتدى به في النظام العالمي الجديد.

الفرع الرابع: الدوافع والثغرات القانونية والخلافات في الاتّحاد الأوروبي:

تتميّز بريطانيا داخل الاتّحاد الأوروبي بثقلها ودورها التاريخي في العديد من القضايا، لكن أربعة استثناءات من قوانين الاتّحاد الأوروبي لا تطبق على بريطانيا هي: ميثاق الحقوق الأساسية، والسياسة النقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول ٢٥ من اتفاقية ماسترخت، والحرية والأمن والعدالة بموجب بروتوكول ٣٦ من معاهدة لشبونة، والأهم استثناء من بند حرية تنقل الأشخاص في منطقة الشنغن بموجب بروتوكول ١٩ من معاهدة لشبونة*. لكن ما هي الدوافع والثغرات القانونية للخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي ؟ وهل هناك خلافات داخل الاتّحاد على قيادته؟

أولاً: الدوافع القانونيّة:

إنَّ خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي يحرّر الجسم القضائي البريطاني من أحكام القيود القانونيّة للاتّحاد، وخصوصاً من المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان، حيث تُصبح أحكامها غير ملزِمة للمحكمة العليا البريطانيّة. فالناخب البريطاني أصبح على قناعة بأن الخروج من الاتّحاد الأوروبي سيرفع من شأن القوانين الوطنيّة البريطانيّة، والتحرّر من سيطرة قوانين الاتّحاد لصالح القوانين الداخليّة. فبريطانيا تتمتّع بالحريّة والاستقلال سياسياً واقتصادياً، وهي تتطلّع إلى التحرّر من القيود المفروضة على سيادتها، وإلى عدم التزامها بأية قوانين ترتّب عليها استقبال نازحين ومهاجرين عبر الحدود.

ثانياً: الثغرات القانونية:

لقد نصّت **المادة (٥٠)** من معاهدة لشبونة، على آلية قانونية لعملية الانسحاب من الاتّحاد الأوروبي منذ سنة ٢٠٠٩[1]. فمن الناحية النظرية، يمكن لأي دولة في الاتّحاد الانسحاب القانوني

---

(1) – Emmanouilidis, (Janis A). "**Withdrawal or Creation of a New Union–A Way Out of the EU's Constitutional Dilemma**?." Spotlight Europe 02 (2007): 1-8.

* عدد قليل من الدساتير قبِل بالانفصال، علي سبيل المثال : الدستور السوفياتي القديم لعام ١٩٧٧ بعنوان " دستور بريجنيف" المادة ٧٠ تنص على أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الاتحاد السوفياتي) هي دولة لا تتجزأ، اتحادية ومتعددة الجنسيات مبنية على مبدأ الاشتراكية الفدرالية. وتنص المادة نفسها: "أن الاتّحاد السوفياتي هو نتيجة لتقرير المصير للدول وجمعية تطوعية للجمهوريات الاشتراكية السوفياتية". وتشير المادة ٧٢ أن كل جمهورية "حرة في الانفصال عن الاتّحاد السوفياتي". أو دستور أثيوبيا، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤: المادة ٣٩: حقوق الأمم والقوميات، والشعوب. كل أمة وجنسية وشعب في أثيوبيا لديه حق غير مشروط في تقرير المصير، بما في

منه وإن لم يرد أي نص أو مادة في النصوص الأوروبية مانعة أو منافية للانسحاب، وهذا نتيجة للطبيعة القانونية غير المحدّدة للاتحاد: الدولة الاتّحادية لا تسمح (عموماً) لدويلاتها الاتّحادية الانفصال*. لكن على الأغلب الأعم، يمكن أن يقال بأن أحد أسباب إمكانية الانفصال هو هذه الطبيعة غير المحددة للاتحاد. فالاتحاد الأوروبي (الذي ليس دولة فيدرالية) سمح بهذا الانفصال وعليه مواجهته.

فهل الاتّحاد الأوروبي بدوله **ال ٢٧** بوضع معقد، بعدم الانسجام مع الآمال التي عبر عنها أباؤها؟ وهل يكون "البريكسيت"**[١]، سبباً للتعلّم مما حصل، وتفادي ما هو آتٍ للحفاظ على مستقبل وبقاء أوروبا قوية وموحدة؟ وما هو الأساس القانوني الذي ستستند إليه؟

ثالثاً: التصدّع والخلاف على قيادة الاتّحاد:

من المبكر الحديث عن القيادة الأوروبية للاتحاد بعد انفراط العقد ابتداءً من بريطانيا وما قد يليه من الدول كإسبانيا أو إيطاليا أو اسكتلندا أو غيرها من الدول. فثمة هواجس من تلك الدول الأوروبية التي تسعى في السّر والعلن للانفصال عن الاتّحاد، فإيطاليا مثلاً، التي تعاني أزمة مالية متفاقمة، وأزمة بطالة تصل إلى ٣٥% في فئة الشباب الذين هم تحت ال٢٥ عاماً، تعاني أيضاً من مشكلة رفض الاتّحاد تجاوز قوانينه، لفسح المجال للحكومة الإيطالية لتقديم مساعدات لمصارفها المتعثرة، الأمر الذي عزّز من ميلها نحو الخروج من الاتّحاد[٢].

ذلك الحق في الانفصال. كل أمة وجنسية وشعب في أثيوبيا لديه الحق في الكلام، والكتابة وتطوير لغته الخاصة للتعبير، تطوير وتعزيز ثقافتها والحفاظ على تاريخها.

** كان السبب للقمة الأولى لما بعد البريكست في ١٦ أيلول الماضي إذ اجتمع قادة الدول ال ٢٧ في الاتّحاد الأوروبي من دون المملكة المتحدة في براتسيلافا، سلوفاكيا لـ"حوار صادق" حول أوروبا بعد البريكست. فوضعت الدول ال ٢٧ هدفاً "لرسم خارطة طريق" لتعزيز أوروبا الضعيفة، ولو أن النداءات المكررة لتوحيد الصفوف لا زالت تصطدم بخلافات عميقة.

أنشأت هذه القمة "إعلان براتسيلافا" في ١٦ أيلول ٢٠١٦ الذي بموجبه أشارت الدول الأعضاء، أن الاتّحاد الأوروبي ليس مثالياً ولكن هو أفضل أداة لدينا لتلبية التحديات الجديدة التي نواجهها. نحن في حاجة إلى الاتّحاد الأوروبي ليس فقط لتأمين السلام والديمقراطية، ولكن أيضا لضمان أمن شعوبنا. نحن في حاجة إلى الاتّحاد الأوروبي لتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل ورغبتهم في العيش والدراسة والعمل، والتنقل والازدهار بحرية في قارتنا والاستفادة من التراث الثقافي الأوروبي الغني.

(٢)- بن خليفة، (عبد الوهاب): **العلاقات الفرنسية-الألمانية في اطار الاتّحاد الأوروبي**، ٢٠١٣، الصفحة:٩٠.

والأمر عينه تكرّر مع فرنسا، وهذه المرة عبر برنامج المرشحة الرئاسية، مارين لوبان، التي عرضت خطة لخروج فرنسا من الاتّحاد، وعبر شعار «فرنسا حرة»، تضمن برنامجها فك الارتباط مع منطقة اليورو، كما دعت إلى التفاوض لاحقاً مع الشركاء الأوروبيين بشأن الخروج من منطقة اليورو، على أن ينظم استفتاء للخروج من الاتّحاد[١]، لكن خسارتها أمام الرئيس المنتخب ماكرون لا ينفي التصدعات القائمة، بالرغم من حصولها على ٣٤% من أصوات الناخبين فقط. إلاَّ أن ذلك لا يُخفي المشاكل وما قد ينتج عنها في المستقبل البعيد إن لم نقل المستقبل القريب. لكن هل الخروج البريطاني من المجموعة الأوروبية يرضي الولايات المتحدة الأميركية أو يزعجها؟

قد يكون الاتّحاد مجتمعاً أكثر قوة من أميركا من الناحية الاقتصادية على المدى القصير والبعيد، وما يؤثّر في الاقتصاد يؤثّر في الأمن والسياسة والاجتماع. هذا من جهة القوتين الندّيتن لبعضهما البعض، أما من ناحية التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات، فإن من صالح الولايات المتحدة أن تكون بقوتها، مع قوي في وجهها، باستثناء القضايا العسكرية.

فالأسئلة كثيرة ومحيّرة ومقلقة حول تداعيات الخروج البريطاني، ومن بينها مسألة قيادة الاتّحاد. والملفت أن هذه الأسئلة المثارة هي "أميركية المنشأ وليست أوروبية التوجس بالضرورة، فعلى الرغم من رمزية الموقف الأميركي المعلن بعدم الرضا عن الخروج البريطاني باعتباره يفقد واشنطن ورقة قوية في توجيه السياسات الأوروبية من خلال لندن، إلا أن القراءة الدقيقة، تظهر حاجة واشنطن الدائمة لحليف أوروبي موثوق، قادر على فرملة أي قضية تتباين أو تتعارض مع المصالح الأميركية أوروبياً ودولياً"[٢].

على الرغم من تعارض السياسة البراغماتية الأميركية، فإنها أي الإدارة الأميركية، تحبذ وتميل نحو تولي الدولة الألمانية بتولي قيادة الاتّحاد الأوروبي من خلال مؤشرات قوية ظهرت عبر مستشارين لأصحاب القرار في السياسات الخارجية، ذلك من منطلق الحاجة الأميركية لشريك قادر وقوي على التأثير في باقي القوى الأوروبية. التي عادة ما تبحث عن حلفاء ليسوا بالضرورة من الأقوياء، بقدر

---

(١)- حسين، (خليل): **الاتّحاد والمملكة غير المتحدة، الخليج، الشارقة**، مركز الخليج للدراسات، ٢ نيسان٢٠١٧ ، متوافر على الموقع http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions

(٢)-حسين، (خليل): **لمن القيادة الأوروبية ؟ الخليج، الشارقة**، ٤ حزيران/ يونيو٢٠١٥.

ما يكونون مطواعين، وتاريخياً لم تكن ألمانيا من ضمن الخيارات الأميركية المتاحة، إلا أن ثمة جوانب كثيرة تدفع واشنطن في هذا الاتجاه[١].

فألمانيا تحتل المركز السادس في القوة الاقتصادية الأوروبية لأفضل ١٠ دول. ولديها واحد من أعلى معدلات الناتج المحلي الإجمالي في العالم(المركز الرابع)[٢] ، تمتلك وحدها ٢٣ بالمئة من الناتج الإجمالي الأوروبي، تكاد تنفرد كذلك بحجم الفوائض المالية التي بلغت في بداية العام ٢٠١٥ ما يفوق ٣٠٠ مليار يورو، وهو رقم يُعتد به في سياق الأزمات الاقتصادية وحتى المالية التي عصفت بالعديد من دول الاتّحاد الأوروبي نفسه، ما مكّن ألمانيا من البقاء كواحة اقتصادية ملفتة وسط تدهور اقتصادي دولي واضح حتى في الاقتصاديات التي يُعتد بها عالمياً، ومهما يكن هذا الأمر الذي يعتبر أيضاً من متطلبات الزعامة والقيادة، إلاَّ أنَّ السؤال الأهم الذي يطرح نفسه، هو هل تريد ألمانيا القيادة والزعامة؟ أم أنها تفضل أسلوب القيادة البعيدة غير المباشرة .

ما رأي أصحاب القرار في ألمانيا، وهل باستطاعتهم المضي لاحقا في أي مشروع من هذا القبيل؟

هل تميل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل نحو الزعامة والقيادة الأوروبية؟

هل ننتظر الانتخابات التشريعية الألمانية القادمة لاتخاذ القرارات بهذا الشأن؟

وهل المواجهة بين الاتّحاد الأوروبي وروسيا وما يتطلّب من موازنات عسكرية تؤثر على اقتصاديات الاتّحاد؟ أو أنَّ النزعة الألمانية المقموعة منذ الاتفاقيات المبرمة بعد الحرب العالمية الثانية تقف حائلاً؟ أو أنَّ الخروج البريطاني من الاتّحاد يُسهّل على ألمانيا قيادة الاتّحاد بكل سهولة؟

غير أنَّ "النزعة الألمانية تميل نحو الريادة والسيطرة، وأنهم ليسوا بعيدين عن ذلك، بل ربما يعتبرون أنفسهم قدرا لذلك وليس خياراً" [٣].

---

(١)- حسين، (خليل)، **لمن القيادة الأوروبية ؟ الخليج، الشارقة ،مرجع سبق ذكره**

(2) - World Economic Outlook Database, April 2015 . تاريخ الدخول ٢١ تشرين الأول٢٠١٦

(٣)- حسين، (خليل) : **لمن القيادة الأوروبية ؟** مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني

واقع الاتّحاد بين التكامل والتفكّك

التفسيرات تختلف حول المعنى والنطاق للخروج المستقبلي للمملكة المتحدة من الاتّحاد الأوروبي. في الواقع ليس "البريكست" من طرح أسئلة حول الاتّحاد الأوروبي بل رغبة أي دولة في الانسحاب من الاتّحاد، وورد هذا المفهوم قبل "الانسحاب": "مهما كانت نتيجة الاستفتاء ٢٣ حزيران ٢٠١٦، سواء قرّرَ البريطانيّون البقاء أم الخروج، على أوروبا مواجهة هذه الأفكار، وإعطاء معنىً جديد لمشروع التكامل وإعادة اختراع نفسها لتسمح للمشروع الأوروبي، الذي أنتج فترة من السلام والازدهار غير المسبوق في تاريخه، أن يبقى واقعاً غداً[١].

وكان الاتفاق الذي وقعته ٢٨ دولة عضو بعد ما يقارب من ثلاثين ساعة من المفاوضات يومي ١٨ و١٩ فبراير/شباط ٢٠١٦ الذي يهدف إلى "إبقاء" المملكة المتحدة في الاتّحاد الأوروبي كان بداية "أوروبا أُخرى" : ابتداءً من نهاية التكامل القانوني ونشأة الاتّحاد الأوروبي التي توجد فيه وتتطور "دوائر متّحدة المركز" أو التكامل "الانتقائية."

الفرع الأول: مفاوضات التكامل أم خطر التفكك الأوروبي؟

أسئلة عديدة طرحت من قبل الخبراء والمسؤولين حول نتائج وتداعيات الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي. فمن يتأثر أكثر؟ ومن يتفكك وينهار؟ ومن يتحمل النتائج؟ فإذا كانت الصعوبات البريطانية مع قرارها باتت معروفة عموماً، من تراجعٍ للاقتصاد ومرحلة ركود داخلي وتداعيات اجتماعيّة يصعب توقّعها بدقّة، إلاّ أنَّ مشاكل الاتّحاد الأوروبي مع خسارة أحد أعضائه الكبار ليست واضحة بعد، وإنْ بات مؤكّداً أنه مجبرٌ على إصلاح عميق وربما إلى إعادة نظر جذريّة في تركيبته

(1)- Note de l'Institut Montaigne, Bremain ou Brexit : **Europe, prépare ton avenir** !, juin 2016, consultable sur www.institutmontaigne.org/fr/publications/bremain-ou-brexit-europe-prepare-ton-avenir, 10 août 2016.

وأساليب عمله وتحسين عوامل الجاذبيّة التي يتمتّع بها. إذ تواجه العديد من الدول الأوروبيّة دعوات أقاليم مختلفة منها للانفصال وتكوين كيانات قوميّة[١].

١. بالرغم من ازدياد القلق حول تفكّك الاتّحاد الأوروبي، وتصاعد اليمين المتطرّف الدّاعي للعودة الى الدول القوميّة، فقد أعلن المسؤولون الأوروبيون عن نيتهم العمل للحفاظ على المشروع الأوروبي. ظهر ذلك جلياً عقب الاستفتاء في مواقفهم منه إذ قال رئيس المجلس الأوروبي "دونالد تاسك" (Donald Tusk) في بروكسل بإسمهم: "نحن اليوم مصمّمون على الحفاظ على وحدة أعضائنا السبعة والعشرين. إنها لحظة تاريخية، ولكنها بالطبع ليست لحظة لإبداء رد فعل هستيري"[٢].

٢. تبقى فرضيّة تتابع انسحاب بقيّة أعضاء الاتّحاد واحداً تلو الآخر غير مرجّحة أيضاً نظراً لثمنها الباهظ، والتي لا تقوى على تسديده معظم الدول، لا سيَّما دول شرق أوروبا التي ما زال اقتصادها يعتمد في مجالات عدة على المساعدات التي يتلقاها من ميزانيّة الاتّحاد. حيث لم تستطع استطلاعات الرأي أن توضّح مدى حسم قرار الدول الأوروبيّة للبقاء أو الخروج من الاتّحاد وينتظر الراغبين في اتخاذ أي إجراء بالانسحاب، معرفة انعكاسات وتداعيات الخروج قبل حسم قراراتهم[٣].

أولاً: مفاوضات، أم مواجهة الخروج (Brexit)؟

إذا فاز معسكر "البقاء"، يقول بعض المعلقين إنه تم حفظ أوروبا، أما إذا فاز معسكر "الخروج" فإنَّ نفس المعلّقين سيعلنون بداية نهاية المغامرة الأوروبية. إذاً سواء خرجت بريطانيا أو بقيت في الاتّحاد، فإن أزمة "الهوية" التي تواجه الاتّحاد تتطلب إجابة الأعضاء وعلى نطاق أوسع الشعوب الأوروبية على السؤال التالي: هل يجب الكثير أو القليل من أوروبا؟ وهنا السيناريوهات تختلف.

---

(1) – Capaldo, (Jeronim). "**The trans-atlantic trade and investment partnership**: European disintegration, unemployment and instability." Economia & lavoro 49.2 (2015): 35-56.

(2) – Scharpf, (Fritz W). **Legitimacy intermediation in the multilevel European polity and its collapse in the euro crisis**. No. 12/6. MPIfG Discussion Paper, 2012.

(3) – Levi, (Lucio). "Editorial: **Brexit and the Risk of EU Disintegration**." The Federalist Debate 29.3 (2016):4-5.

بالتأكيد بدأ البريكست يعلن نهاية أوروبا، والمخاوف الأوروبية "euruseptiscme" التي تغلبت على الرأي العام الأوروبي، رأت نهاية شيء ما، ولكن نهاية ماذا تحديداً؟ الاتّحاد؟ الحلم؟ المشروع؟ التكامل؟ أم التوسّع؟

أصبحنا والكلُّ مسلّماً بأنَّ نتيجة التصويت "لا يعني الخروج الفوري من الاتّحاد، إذ ستبقى معاهداته وقوانينه ملزمة لبريطانيا وستبقى امتيازاته أيضاً متاحة لها، فيما عدا المشاركة في صناعة القرارات، إلى حين اكتمال المسار القانوني الذي أشارت إليه المعاهدات التي حدّدت السقف الأدنى لمفاوضات الانسحاب بعامين قابلين للتمديد.

فالمطلوب من البريطانيين خوض مفاوضات بنّاءة ومضنية مع الاتّحاد الأوروبي حول مستقبل العلاقة القادمة بينهما، تتحدد فيها بقاء بريطانيا أو تركها للاتحاد ضمن ظروف محددة تحكمها ثلاثة عوامل[١]:

١.إنَّ مسار الخروج هو باتجاه واحد، فبمجرد إحراز المصادقة المتوقعة لمجلس العموم البريطاني على نتائج الاستفتاء، وتقدُّم بريطانيا بطلب خروج رسمي إلى المجلس الأوروبي، (وقد حصلت بالفعل في أذار ٢٠١٧) فإنه لا عودة عن هذا المسار. (وفقاً لنص المادة ٥٠ من اتفاقية لشبونة ٢٠٠٩، لأي عضو في الاتّحاد حرية الخروج ضمن آلية محددة من دون تقديم مبررات). وبذلك لا تطبق المعاهدات الأوروبية على بريطانيا، بدءاً من تاريخ دخول «اتفاق الانسحاب» حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من الإبلاغ بالانسحاب في حال لم يتم التوصل إلى أي اتفاق خلال السنتين. بيد أنَّ بوسع بريطانيا والاتحاد الأوروبي التقرير بشأن تمديد هذه المهلة بالتوافق فيما بينهما[٢].

٢.إنَّ الاتّحاد الأوروبي سيكون المسؤول عن الجدول الزمني للتفاوض، وسيكون برلمانه مسؤولاً عن الموافقة على اتفاقية الانسحاب وتحويلها إلى التصديق النهائي أمام المجلس الأوروبي بالأغلبية المؤهلة.

---

(١)–السنوار، (أماني): باحثة في الشؤون الأوروبية وحقوق الإنسان، **ماذا بعد الاستفتاء البريطاني؟** متوافر على الموقع http://www.aljazeera.net تاريخ الدخول ٢٢تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(٢) – حسين، (خليل): **الطلاق البريطاني الأوروبي البائن**، الخليج ، الشارقة، متوافر على الموقع http://www.alkhaleej.ae/ تاريخ الدخول ٢٢تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٣. لن تكون هناك فرصة لاستفتاء بريطاني على "اتفاقية الانسحاب"، إذ سيسعى الجانب البريطاني لتحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب، لكن الكلمة الفصل ستكون للاتحاد الأوروبي.

ورغم ذلك ثمة تعقيدات كثيرة تبدأ بالجانب القانوني، ولا تنتهي بالضرورة بالجانبين السياسي والاقتصادي اللذين سيتركهما العديد من العوامل البريطانية الخاصة والأوروبية العامة.

ثانياً: خطر الانفصال والتفكّك الأوروبي:

بعد صدمة إقرار انفصال بريطانيا عن الاتّحاد الأوروبي، يستعد قادة الاتّحاد لسيناريوهات محتملة لم تخطر على بال أحد، لتكون بريطانيا بذلك قد فتحت المجال أمام دول أُخرى قد تطالب بالخروج من الاتّحاد، حيث أنَّ صعود اليمين المتطرّف المناهض للاتّحاد الأوروبي هو من أبرز العوامل. ورغم أن المخاوف المتعلقة بتفكّك الاتّحاد الأوروبي قد تبدو بعيدة، فإن هنالك بلداناً أخرى من الممكن أن تجري فيها استفتاءات مشابهة[١].

١.الدنمارك.

أجرت الدنمارك استفتاء في كانون الأول العام ٢٠١٥، حيث صوّت الدنماركيون ضدّ إعطاء مزيد من الصلاحيّات للاتّحاد الأوروبي، ومع أنَّ تأثيره محدود، فإنه قد يفتح المجال أمام الدنماركيين للتصويت للخروج من مظلة الاتّحاد، لذلك تعتقد بعض البلدان الأعضاء بالاتّحاد الأوروبي أنَّ بروكسل لا ينبغي أن تكون أكثر قوّة مما هي عليه اليوم. ومن العوامل التي قد تُمهّد للخروج من الاتّحاد هو أنَّ معظم الدنماركيين يتخوّفون من زيادة معدلات الهجرة وتدفق اللاجئين، الذي ربما يعتبرونه تهديداً لنظام الرفاهيّة في تلك الدولة الصغيرة، إضافة إلى أن الدنماركيين طالما اعتمدوا على بريطانيا حليفاً قوياً في المفاوضات مع الاتّحاد، لأنَّ مواقفهم السياسيّة متماثلة.

٢.اليونان. (Grexit)

اختفت أزمة ديون الحكومة اليونانيّة في الغالب من النقاش العام والعناوين الرئيسيّة، وإن كانت ستعود عاجلاً أم آجلاً، إلا أن هناك خشية ومخاوف كبيرة من استمرار الأزمة. وبالخروج

---

(١)- ريك، (نواك): (Rick Noack, the Washington post)، **بعد بريطانيا ٧ دول أوروبية قد تطالب بالإنفصال (السويد- الدنمارك- اليونان- هولندا- المجر- فرنسا- اسكتلندا كحالة خاصة)**، ٢٠١٦/٠٦/٢٤، متوافرة على الموقع: http://aawsat.com، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/٠١/١٤.

البريطاني من الاتّحاد الأوروبي، من الممكن أن تصبح تهديداً لوضع عضويّة اليونان في الاتّحاد. إنَّ مصدر القلق الرئيسي في أثينا يتمثل في أنَّ الخروج من الاتّحاد الأوروبي من شأنه أن يضعف عزيمة منطقة اليورو لتعزيز موقف اليونان ضمن العملة الموحدة، التي قد تتطلّب المزيد من الأدوات، إضافة إلى مستوى أعلى من التكامل عما عليه الحال اليوم[١]. وفي جميع الأحوال تعتمد اليونان بقدر كبير على تقاسم العبء الأكبر في منطقة يورو أكثر تكاملاً، إلاَّ أن ذلك لن يكون محتملاً في الغالب بعد خروج بريطانيا من الاتّحاد، ومن ثم فإن جلَّ ما تخشاه اليونان لا يتمثل في استفتاء مناهض للاتّحاد الأوروبي تحت تأثير الأحزاب اليمينيّة، بقدر ما تخشى من دفع الاتّحاد لليونان للخروج منه من أجل إنقاذ التلاحم بين بقيّة الأعضاء[٢].

٣.السويد.

تنظر السويد إلى نفسها باعتبارها معادلاً اسكندنافياً لبريطانيا، حيث ترفض اعتماد "اليورو" كعملة أوروبيّة موحّدة، وتتوافق كلاهما على حوالي ٩٠% من القضايا السياسيّة المتعلّقة بالاتّحاد الأوروبي. ومن المتوقّع أن يُثير الاستفتاء البريطاني الحاصل مخاوف استثنائيّة في السويد. فمن ناحية، قبلت الدولة لمئات الآلاف من اللاجئين عام ٢٠١٥، لكنها سعت جاهدة إلى دمج بعض منهم، لذلك اكتسب اليمين المتطرف في السويد زخماً وسط مستجدات ذكّرت البعض بصعود حزب استقلال المملكة المتّحدة (UKIP)، المؤيد لانسحاب بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي. ورغم أن معظم السويديّين لديهم انطباع إيجابي تجاه الاتّحاد الأوروبي، فإن تصويت البريطانيين قد يُغيّر المعادلة، وتتسلل الشكوك إلى السويديّين، لترتفع مطالبات بإجراء استفتاء على انفصال البلاد من الاتّحاد، إلاَّ في حال محاولة قادة الاتّحاد تعزيز تماسكه من خلال التعاون أكثر، والتركيز على الأعضاء الأساسيين، والسماح للحكومات الوطنيّة أن تكون لها الكلمة العليا[٣].

---

(1) –Krugman,(Paul). "**The conscience of a liberal: austerity arithmetic**." New York Times, July 5 (2015): p56.

(2)–Buiter,(Willem), and Ebrahim (Rahbari)."**Rising Risks of Greek Euro Area Exit**." Global Economics View (2012), p72.

(3) – Raunio, (Tapio). "**Softening but persistent: Euroscepticism in the Nordic EU countries**." Acta Politica 42.2–3 (2007): p191–210.

٤. هولندا.

تحت عنوان رئيسي في إحدى الصحف الهولندية التي تدعى "ألغمين دغبلاد"(Algemeen Dagblad)، وفي رسالة بالغة الوضوح للبريطانيّين قُبيل الاستفتاء، تصدرت صفحتها الأولى مقالة بعنوان "لا تتركني بهذه الطريقة". ومع أن الرسالة قد لا تُعبّر عن وُجهة نظر معظم الهولنديّين حول الاتّحاد الأوروبي، إلاَّ أنها ألقت فكرة الانفصال للجمهور بطريقة قد تُعتبر تمهيداً للخروج من الاتّحاد وصناعة رأي عام في هولندا يوحي بذلك[١]. من جهةٍ أُخرى، دعم "جيرت ويلدرز" (Geert Wilders)، رئيس الحزب الشعبوي اليميني، خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، وعقد الآمال على إجراء استفتاء مماثل في هولندا، إذ قال لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي BBC)، في مقابلة أُجريت معه: "إنْ أردنا أن نحيا كأمّة، فعلينا أن نوقف الهجرة ونوقف الأسلمة"، وأضاف "ويلدرز" الذي يتصدّر حالياً استطلاعات الرأي في بلاده: "ولن نتمكّن من تحقيق ذلك داخل الاتّحاد الأوروبي"[٢].

٥. المجر (هنغاريا).

لا يُعرف عن رئيس الوزراء المجري "فيكتور أوربان" (Viktor Orbán) أنه صديق مخلص للاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من الخلافات، فقد حث "أوربان" بريطانيا مؤخراً على البقاء في الاتّحاد الأوروبي، ولكنه قام بذلك على الأرجح لأن بريطانيا المشكّكة في الاتّحاد تُعد شريكاً مهماً للحكومة في بودابست. ويُخطّط "أوروبان" لإجراء استفتاء في المجر قد يُفضي إلى نتائج تضر بتماسك الاتّحاد الأوروبي. فبعد تدفق اللاجئين على الدولة، سيُطلب من المجريين تقرير ما إذا كان سوف يتمّ السماح للاتحاد الأوروبي بإعادة توطين اللاجئين على الرغم من عدم موافقة البرلمانات الوطنية التي تتأثر بالقرار. والجدير ذكره، أنَّ المجر لن تُجري استفتاءً صريحاً بـ"البقاء

---

(1)- Schout, (Adriaan), and Jan Marinus (Wiersma). "**For as well as against: the Dutch-EU paradox**." Clingendael Paper Series. Available at:«http://www. clingendael. nl/publications_ p37.

(٢) – فرانس ٢٤، **هل الاتّحاد الأوروبي معرض للتفكك عقب انسحاب بريطانيا منه؟**، ٢٠١٦/٠٦/٢٥، بريطانيا-إستفتاء-الاتحاد-الاوروبي تفكك-انهيار-عدوى-http://www.france24.com/ar، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/١٧.

أو الخروج" من عضويّة الاتّحاد الأوروبي، بل أنَّ الاستفتاء قد تم تصميمه بصورة غير مباشرة لمسألة السلطة التي تتمتع بها بروكسل[١].

٦.فرنسا.

فرنسا هي من الدول الكبرى المتحفظة على البقاء في الاتّحاد الأوروبي، بواقع ٦١% (مقارنة بالمجر التي تقدر فيها نسبة من يحملون وجهة النظر نفسها بنسبة ٣٧%). إلى جانب ألمانيا، فإنَّ فرنسا هي قوّة دافعة في القارة الأوروبيّة، وإن كانت تعاني من مشكلات اقتصاديّة، وزيادة التهديدات الإرهابيّة، وقد أُلقي باللوم بشأن بعض هذه المشكلات على الاتّحاد الأوروبي، ومعروف عن المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، دعمها الكبير لإجراءات التقشّف التي تبنتها عقب فترة الكساد الأخيرة، وعلى النقيض من برلين، فإن باريس لم تستطع بعد التغلب على ارتفاع معدّلات البطالة، وضعف النمو الاقتصادي[٢]. وينظر كثير من الفرنسيّين بحالة من عدم التصديق حيال ما قامت به "ميركل" من فتح حدود ألمانيا أمام اللاجئين السوريين عام ٢٠١٥، وقد يصبّ هذا في مصلحة الجناح اليميني بحزب الجبهة الوطنيّة، الذي من المتوقع أن يستحوذ على المزيد من السلطة السياسيّة في الانتخابات القادمة، كما أن زعيمة الحزب "مارين لوبين" دَعَمَتْ خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، مشيرةً إلى المصير مشابه ينتظر فرنسا في حال قاد حزبها البلاد[٣]. مع العلم أنَّ الدستور في فرنسا يسمح بإجراء الاستفتاءات، على أن يتم اقتراحها من قبل رئيس الجمهورية، والذي لا ينوي "فرانسوا هولاند" إقتراحه حالياً. ومن الممكن حصول ذلك لو وصلت إلى سدة الحكم مرشح اليمين المتطرف "مارين لوبان" أو غيرها في انتخابات العام ٢٠١٧[٤].

٧.إيطاليا.

لان موقف حركة النجوم الخمسة الإيطالية (MoVimento 5 Stelle, M5S)، المتحفّظة جزئياً على سياسات التكامل الأوروبي والتي فازت في الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٣، بمئة وتسعة

---

(1) – Lapavitsas, (Costas). **Crisis in the Eurozone**. Verso Books, 2012, p44.

(2) – Hendrickx, (Frank). "**Grexit, Brexit, Frexit**." (2015): 290-291.

(3) – Lyons, K., and G. (Darroch). "**Frexit, Nexit or Oexit**? Who will be next to leave the EU." The Guardian (2016), p67.

(٤)– متوافر على الموقع: **بريطانيا-إستفتاء- الاتّحاد-الاوروبي-تفكك-انهيار-عدوى-** http://www.france24.com/ar الانترنت، الدخول: ٢٠١٧/٠١/٣٠.

مقاعد في مجلس النواب (من أصل ٦٣٠) وأربعة وخمسون عضواً في مجلس الشيوخ (من أصل ٣١٥)، بعد الاستفتاء البريطاني، وتخلّت عن فكرة الخروج وصوّبت على السياسة النقدية والبقاء ضمن منطقة اليورو[١]. لكن تبقى أمامها عقبة واحدة وهي الدستور الأيطالي الذي لا يسمح بإجراء استفتاءات على القضايا الدستورية أو الاتفاقات الدولية، ويتطلّب ذلك تعديلاً دستورياً [٢].

٨.اسكتلندا كحالة خاصّة.

بالرغم من أنَّ بريطانيا أجرت ثلاثة استفتاءات شعبيّة خلال العامين ما قبل الانسحاب، فإنّه بخروجها من الاتّحاد الأوروبي، قد تحتاج إلى استفتاء رابع من أجل انفصال اسكتلندا عن المملكة المتّحدة، لأنَّ اسكتلندا صوتت للبقاء كجزء من المملكة العام ٢٠١٤، على أن تكون المملكة جزءاً من الاتّحاد الأوروبي، لكن أغلبية الشعب الاسكتلندي مؤيد للاتّحاد وقد صوّت بمعظم مواطنيه للبقاء، إذ قد يدفع ذلك مجدداً بالضغط على الحكومة لإجراء استفتاء شعبي لإعلان الإنفصال عن بريطانيا[٣].

٩.خطر الاستفتاءات اللاحقة.

لقد فَتَحَ الاستفتاء البريطاني للخروج من الاتّحاد الأوروبي الباب أمام الدول الأوروبيّة الأخرى لاستفتاءات مماثلة، ما يشكّل تهديداً لبنية الاتّحاد الأوروبي، ومن تلك الدول على سبيل المثال إسبانيا[٤]. كذلك من المرجّح، أنَّ بعض دول اتّحاد شرق أوروبا التي كانت تعوّل الكثير على

---

(1) – Fahrholz, (Christian), and Cezary (Wójcik). "**The Eurozone needs exit rules**." Journal of Banking & Finance 37.11 (2013): 4665-4674.

(2) –Jacopo, (Barrigazi), http://www.politico.eu/article/5.

(٣)– قالت رئيسة الوزراء الاسكتلندي "نيكولا ستيرجن" (Nicola Sturgeon)، وهي عضو في الجبهة الوطنيّة الاسكتلنديّة: "إن الانفصال يجب أن يُناقش في حال خروج بريطانيا، وقد تنضمّ اسكتلندا أيضاً إلى منطقة اليورو نتيجة لذلك"، وقالت أيضاً: "إنَّ الاتّحاد القائم بين دول المملكة المتّحدة أصبح مهدداً هو الآخر وعلى اسكتلندا الإنفصال عن بريطانيا الكبري قريباً".

(4) – Denis, (Macshane), **Brexit, how Britain Left Europe**,2015, P57.

اقتصاد بريطانيا في دعمها وتوفير فرص العمل، والتي طلبت الدخول الى اليورو بعدما عانت مع الاتّحاد السوفياتي، فإنّها قد تخرج أيضا من اليورو بالخروج البريطاني[١].

تتزايد المخاوف في الدول الأوروبية من أن يؤدي قرار الخروج من الاتّحاد إلى إحداث تأثيرات مشابهة كاتجاه إجراء استفتاءات مماثلة في فرنسا التي يحظى فيها اليمين المتطرف بشعبية كبيرة، أو في بولندا وغيرها من الدول. كما يتوقع أن تدفع إسكتلندا، التي تعارض الخروج من الاتّحاد الأوروبي، استفتاءً ثانياً حول استقلالها عن المملكة المتحدة*، وتلحق بها أيرلندا الشمالية نظراً لتزايد قوة التيارات الداعية لرغبة انفصالها عن المملكة المتحدة أيضاً. علاوة على توقع ازدياد منسوب نمو اليمين المتطرف في الساحة الأوروبية، خاصة بعد تنامي موجات الإرهاب المتنقل من بلد إلى بلد أوروبي آخر والذي ينسب إلى اللاجئين ما يعتبر سبباً آخراً لنتائج الاستفتاء.

الفرع الثاني: الأزمات الناشئة بين "الدستور والعرف" في بريطانيا:

الدستور هو القانون الأعلى والأساسي الذي يحدّد شكل الدولة، والمشتمل على مجموعة القواعد الخطيّة والعرفية التي تعيّن شكل الدولة. فدراسة الدستور تعتبر من أهم موضوعات الحياة السياسية المعاصرة، لأنه الكيان القانوني العام الذي يؤطّر ويحدّد المجتمع السياسي المعاصر سياسياً وقانونياً، ويجعل له هيكلاً على أساس مجموعة متناسقة من المبادئ الأساسية والأحكام التي تهدف إلى تنظيم المجتمع[٢].

أولاً: الأزمة الدستورية:

بما أنَّ المجتمع دائم الحركة والتطوّر، والدستور لا قيمة له إذا لم يكن يواكب تلك الحركة، وذلك بأن يكون قابلاً وبشكل دائم التعديل على أساس الحاجة والضرورة ، وهكذا يبرز التعديل الدستوري كأجراء

---

(١)- شرف، (وجيه): **أسباب خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي والنتائج الإقتصاديّة للإنفصال**، ٢٠١٦/٠٦/٢٤، متوافرة على الموقع:/http://5khtawat.com، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/١٧.

* أعلنت رئيسة وزراء أسكتلندا نيكولا ستيرجون، أنها ستطالب بإجراء استفتاء على الاستقلال في نهاية ٢٠١٨ أو مطلع ٢٠١٩، في خطوة نددت بها بريطانيا التي تستعد لإطلاق إجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، ما يثير المخاوف مجددا" من انقسام المملكة المتحدة. وقالت ستيرجون في إدنبره إنها ستطلب من البرلمان الأسكتلندي الأسبوع المقبل السماح لها بالتوصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية لإطلاق الآلية التي تجيز إصدار تشريع لاستفتاء حول الاستقلال.

(٢)- فرج الصدة،(عبد المنعم): **أصول القانون**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص: ١٢.

يعبّر عن ديناميكية التغيير في المجتمع. فبدون ذلك يفقد الدستور قيمته ككيان قانوني متحرك ومواكب لأية متغيرات، بقدر ما يثير التساؤل حول مدى وكيفية استخداماته[١].

فبالرغم من أنَّ الدساتير قد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة؛ فالمكتوبة منها قد شاعت وإنها تفرض تدابير وسبل معينة يتوجب مراعاتها عند إجراء أي تعديل عليها، كما أنَّ الدساتير غير المكتوبة والتي آلت عملياً إلى الاختفاء إن استثنينا الدستور الانجليزي[٢] بقيت نمطاً ذا خصوصية في تدابير سبل تعديل أحكامها.

لقد استطاع الدستور الإنجليزي أن يؤسّس سمات خاصة به جعلته ينفرد بين الدساتير، إذ إنه يعتبر استثناءاً، واستمر بهذه الخصوصية ليؤكد حتى الوقت الراهن حضوره وإعلانه عن تجربة استطاعت أن تحافظ على كل ما هو تقليدي ومحافظ في الحياة السياسية والدستورية في ظل واقع معاصر ومتطوّر. والأزمة الدستورية، ظهرت في أعقاب التصويت البريطاني للخروج من الاتّحاد الأوروبي. واحتمال وقوع مثل هذه الأزمة، مرتبط بما يمكن أن يحدث إذا رفض البرلمان الاسكتلندي الموافقة على الانسحاب البريطاني من الاتّحاد الأوروبي، وما سيقع إن تجاهل البرلمان البريطاني النتائج المحتملة للالتماس الشعبي الذي يطالب بإجراء تصويت آخر على أساس «قاعدة» جديدة تقتضي موافقة ٦٠ في المئة ومشاركة ٧٥ في المئة من الناخبين في الأمور التي تتعلق بالاتحاد الأوروبي. وكلّ ذلك يثير أزمة دستورية، في بلد نشأت فيه الفكرة الحديثة عن الدستور القومي وإن ظل بلا دستور مكتوب؟

فالدستور الإنجليزي هو الدستور الذي يعتبر العرف المصدر الرئيسي لقواعده وأحكامه، أو هو الدستور غير المدوّن الذي لم تستمد أحكامه عن طريق التشريع فحسب، بل استمدت عن طريق

---

(1) – Douglas Scott,(Sionaidh). "**Brexit, Article 50 and the Contested British Constitution**." The Modern Law Review 79.6 (2016): 1019-1040.

(٢) – عمر بجنيد، (خالد): و الجيزاني، (أحمد صادق): **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، اليمن: ٢٠٠٣، ص:١١٦.

العرف الذي استقر فأكتسب مع الزمن قوة إلزامية، لذا فهي لم تدون في وثيقة دستورية. وتقسم الوثائق التي يتكون منها الدستور الإنجليزي إلى[١]:

– وثائق غير مدوّنة كتلك التي تتعلق بالملك وطبيعة النظام البرلماني ونظام المجلسين .

– وثائق مدوّنة، أهمها وثيقة العهد الأعظم "Magna Carta" التي صدرت عام ١٢١٥، ملتمس الحقوق ١٦٢٨، وثيقة الحقوق ١٦٨٩، وقانون توارث العرش ١٧٠١.

وأنّه من المهم معرفة الضمانات التي وضعها المشرع في انجلترا عند إجراء أي تعديل على الدستور بجانبيه العرفي (غير المدون) والمكتوب (المدون).

فالأزمة واقعة في بلدٍ لا تقدّم فيه مبادئه الدستورية إجابة واضحة وحاسمة على المشكلة القائمة. لذا نكون أمام جهة واحدة للقيام بتعديل ليس فقط القانون العادي، وإنما أيضاَ أحكام الدستور، بمعنى أن تتولّى السلطة التشريعية في الدولة إقرار تعديلات أحكام الدستور كما لو كان الأمر يتعلق بتعديل قوانين عادية، وهذا لا يعني أن البرلمان وحده هو من له الحقّ للقيام بهذه المهمة فهناك السلطة السياسية التي تعتبر أيضاً صاحبة دور هام في تحريك عملية التعديل من خلال دورها في تقديم مشروعات التعديل كما تتعامل تماماً مع مشروعات تعديل القوانين العادية[٢].

ويمكن القول إنَّ عدم وجود وثيقة مدونة للدستور البريطاني يعزّز عدم اليقين ما يجعل الأزمة بشأن الخروج البريطاني أكثر ترجيحاً مما لو كان للبلاد دستور مكتوب. ولذا وعلى سبيل المثال، فإن استفتاء الخروج من الاتّحاد الأوروبي ليس ملزماً للبرلمان بشكل حرفي[٣].

ثانياً: العقدة الإسكتلندية:

إنَّ الذي يلعبه البرلمان الاسكتلندي في التصويت على ترك الاتّحاد الأوروبي يضيف تعقيداً للأمر مع غياب وثيقة دستورية بريطانية موحّدة. وقد نقل تقرير لمجلس اللوردات بشأن الانسحاب من الاتّحاد الأوروبي عن "السير ديفيد إدوارد" القاضي السابق في محكمة العدل الأوروبية قوله:" إنه يرى أنه

---

(1) – Teese, (Colin). "**Brexit revisited: Courts may come into play**." News Weekly 2984 (2016): 12.

(٢)–الغالي، (كمال): **مبادئ القانون الدستوري والنظم لسياسية**، مطبعة دار الكتاب، دمشق، سوريا: ١٩٩٤، ص: ٩٥.

(٣)– في بلد له دستور مكتوب مثل الولايات المتحدة، قد يكون من الأسهل للهيئة التشريعية أن تتجاهل استفتاء غير ملزم. ولكن المبادئ الدستورية غير المكتوبة لنظام ديمقراطي ستجعل الأمر يمثل معضلة للبرلمان إن فعلَ هذا، لأنه يناقض الإرادة الشعبية التي عبّرت عن نفسها في الاستفتاء.

يتعيّن على البرلمان الإسكتلندي الموافقة على الانسحاب، لأن القانون الإسكتلندي للعام ١٩٩٨، يلزم البرلمان الإسكتلندي باتباع قانون الاتّحاد الأوروبي[١].

فالقانون الإسكتلندي من قوانين البرلمان البريطاني ووفقاً لأحد التقاليد الدستورية البريطانية القوية، من المفترض أن تكون سيادة البرلمان مطلقة. ونظرياً يستطيع البرلمان تعديل القانون الإسكتلندي ومن ثم، فإنه قد لا يتعيّن عليه بعد ذلك أن يقبل الخروج البريطاني[٢]. ولكن من غير الواضح ما إذا كان القانون يعجّل في حد ذاته بإحداث أزمة لأنه من الواضح بشدة أنه يتجاهل سيادة اسكتلندا. وفي المقابل فقد تنشب أزمة إذا أعلنت بريطانيا خروجها من الاتّحاد الأوروبي وأعلنت اسكتلندا أنها قد اعترضت على هذه العملية. ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا لديها تقليد عريق في حسم مواجهاتها الدستورية المحتملة بسلاسة نسبية من دون وثيقة مكتوبة. وهذا التقليد قد يشير إلى أنه بصرف النظر عن عدم اليقين الحالي فإن بريطانيا ستتمكّن من تفادي أزمة دستورية في تسوية القضايا المتعلّقة بالخروج. لكن الرهان على تقليد المرونة واتفاق الآراء، واجتيازها الأمر الدستوري من دون اللجوء إلى المزيد من عمليات الاستفتاء[٣].

الفرع الثالث: إيجابيات الخروج البريطاني على الاتّحاد الأوروبي:

شكّلَ الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي ضربةً موجعةً للأفكار التي بُنِي عليها هذا الاتّحاد، وقلّلَ من رغبة أعضائه بالتعاون فيما بينهم، لذا وفي كنفٍ من السريّة، عمل نوّاب وموظفون وباحثون في العلوم السياسيّة لدى الاتّحاد الأوروبي في "بروكسل" منذ زمن طويل على استشراف سلبيّات خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي. لكن تبيّن أن خروج بريطانيا له إيجابيّات أيضاً ومنها[٤]:

أولاً: امتيازات كبيرة وأقل معارضة للاتحاد:

---

(١)- فيلدمان، (نوح): **بريطانيا وبريكست: الكلمة العليا للبرلمان**، جريدة الاتّحاد الإماراتية، ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٦.

(2) -Jensen, (Mads Dagnis), and Holly (Snaith). "**When politics prevails: the political economy of a Brexit.**" Journal of European Public Policy 23.9 (2016): 1302-1310.

(3)- Blair, (Tony). "**Battle for Britain.**" The Guardian 29.2 (1996), p21.

(4) -Boulanger, (Pierre), and Philippidis (George). "**The End of a Romance? A Note on the Quantitative Impacts of a 'Brexit' from the EU.**" Journal of Agricultural Economics 66.3 (2015): 832-842.

ساهمت بريطانيا في تشكيل الاتّحاد الأوروبي، وشاركت في مرّات عديدة بالقيام بتغييرات كثيرة. لكنّها لم تنفكّ في المقابل عن معارضة مشاريع قوانين اقترحتها المفوضيّة الأوروبيّة، لذلك فإن مغادرتها التكتّل الأوروبي سيسهّل على أوروبا عمليّة المصادقة على بعض من قراراتها. وبخروجها ستفقد بريطانيا وضع "العضو الاستثنائي" في الاتّحاد الأوروبي، إذ إنَّ هذا الوضع سمح لها في الماضي بالعديد من الامتيازات كالتدابير الاستثنائية، ومساهمة ماليّة أقلّ في الميزانيّة الأوروبيّة خلافاً لدول أعضاء أخرى(١).

ثانياً: التشدّد والحذر الكبير:

تسعى فرنسا إلى تسريع إجراءات خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، حيث سيكون الخروج البريطاني بمثابة الضربة الموجعة، حتى تتّعظ بعض الدول المشكّكة في الاتّحاد من أن تحذو حذو بريطانيا. مع التشدّد وعدم التساهل مع المغادرين للاتحاد ومحاربة القوى المغادرة له واستخلاص العبر والدروس من الخروج غير المدرروس*.

ثالثاً: أفق لجيش أوروبي موحد:

لقد أفشلت بريطانيا في الماضي كلّ المحاولات الساعية لتشكيل جيش أوروبي موحّد، ومؤسّسة عسكريّة قويّة، من دون مشاركة حلف الناتو. أما مع الانسحاب أو الخروج البريطاني، سيكون الطريق مفتوحاً أمام إستراتيجيّة عسكريّة أوروبيّة. لذلك، على الاتّحاد الأوروبي أن يولي اهتماماً أكبر لأعضائه، بعد أن اختارت بريطانيا المغادرة(٢).

رابعاً: وظائف شاغرة:

---

(١)- بسيوني، (عبد الرؤوف): **المفوضية الأوروبية، الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، الصفحة: ١٦.

* شدّد رئيس المفوضيّة الأوروبيّة "جان كلود يونكر"(Jean-Claude Juncker)، على عدم التساهل مع الجندي المُغادر للجبهة. إضافةً إلى تصريح النائب الفرنسيّة "إليزابيت غيغو"(Élisabeth Guigou) "بمحاربة القوى النابذة واستخلاص العبر من الخروج البريطاني" .

عامري، (سميح): **الاتحاد الأوروبي**، ٢٦ حزيران ٢٠١٦. متوافر على الموقع http://www.dw.com/ar.

(٢)- الدباغ، (ضرغام): **أوروبا والأحتمالات اللاحقة، متوافر على الموقع http://www.albilad.net** .

قد يضطر العديد من الموظفين البريطانيّين العاملين في بروكسل وستراسبورغ إلى الاستقالة من مكاتب المفوضيّة الأوروبيّة والبرلمان الأوروبي ومجلس السياسة الخارجيّة ولجان الخدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة ومؤسّسات أوروبيّة عديدة أُخرى. ما يعني خلق فرص عمل جديدة لبضعة آلاف من أفراد مواطني الاتّحاد. لكن عمليّة تغيير الموظفين ستستغرق بضعة سنوات لأن عُقُود العمل لا تُلْغى مباشرةً مع خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي[١].

خامساً: تفعيل اللغة الفرنسيّة:

كانت الفرنسيّة اللغة الأساسيّة المُستخدمة داخل أروقة مؤسّسات الاتّحاد الأوروبي قبل خمس عشرة سنة. لكن الأمور تغيّرت منذ انضمام دول من شرق أوروبا إلى الاتّحاد. إذْ اعتُمِدَت الإنكليزيّة كلغة أساسيّة فيها. بالإضافة إلى انخفاض أهميّة اللغة الألمانيّة. والآن ومع انسحاب رائد اللغة الإنجليزية، تبدو الفرص سانحة أمام عودة الفرنسيّة كلغة أساسيّة في الاتّحاد. غير أنَّ اللغة الإنجليزية ستبقى رغم ذلك لغة رسمية، لأنها اللغة الرسمية الأولى لأيرلندا ولغة رسميّة ثانيّة لمالطا، بعد المالطيّة[٢].

(١)- الدباغ، (ضرغام): **المرجع السابق**.

(٢)- الدباغ، (ضرغام): **المرجع السابق**.

الفصل الثاني

الآثار المستقبلية لـ"البريكست" وتداعياتها

أثارت نتائج الاستفتاء حالة من الذعر في الأوساط الماليّة والسياسيّة الأوروبيّة والعالميّة، كما مثّلت تحدياً لعمليّة التكامل والاندماج الأوروبي، وهدّدت بتداعياتٍ سياسيّة واقتصاديّة وماليّة كبيرة على بريطانيا، وعلى الاتّحاد الأوروبي الذي سيفقد عضويّة دولة أساسيّة فيه. إذ توقّع معظم الخبراء الاقتصاديّين، بدءاً من وزير الخزانة ومحافظ بنك انكلترا إلى رئيس صندوق النقد الدولي، على أنَّ التصويت لصالح "البريكست" (Brexit) سوف ينذر بفترة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وعلى رغم محاولات المسؤولين في الاتّحاد الأوروبي التركيز على إيجابيات انسحاب بريطانيا باعتبار أنّه قد ينتج اتحاداً أقوى، أبدت مجموعة من أعضاء البرلمان الأوروبي مخاوفها من سلسلة انهيارات على طريقة أحجار الدومينو تقوّض الاتّحاد في غضون خمس سنوات، وذلك في ضوء ما أنتجه التصويت البريطاني من ضغوطات هائلة على حكومات السويد وإيطاليا وألمانيا وفرنسا لإجراء استفتاءات مماثلة.

وأظهرت استطلاعات في تلك الدول أن نسبة مؤيدي الانسحاب من أوروبا مرشحة للتزايد بشكل مضطرد مع خروج بريطانيا، وثمة توقعات مماثلة بتنامي الضغوط المعادية للاتحاد في كل من الدنمارك وهولندا. ولم يتأخر قادة اليمين المتطرف الأوروبي في استغلال قرار بريطانيا، إذ بادر كل من رئيسة الجبهة الوطنية الفرنسية "ماري لوبان" والنائبين الهولندي "غيرت فيلدز" والإيطالي "ماتيو سالفيني"، بالدعوة إلى استفتاءات مماثلة في بلادهم.

المبحث الأول

تداعيات الخروج البريطاني العامة

منذ بداية الحديث حول إمكانية الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي، بدأ العديد من التداعيات تبرز داخل وخارج مناطق الحكم البريطاني، ما جعل العديد من التقارير تصدر حول عواقب محتملة لقرار الانفصال بعد تأكّد قرار الخروج وانتهاء فرز أصوات الاستفتاء التي كانت كما ذكرنا من قبل ٥٢% لأجل الانفصال مقابل ٤٨% لصالح البقاء داخل الاتّحاد. غير أنَّ العديد من الخبراء السياسيين افاد بأنَّ التصويت كان ضدّ المهاجرين الوافدين على بريطانيا.

المطلب الأول

عواقب "البريكست"

بعد أكثر من أربعين عاماً على وجود المملكة المتحدة في الاتّحاد الأوروبي، لا بدَّ من أن يترك خروجها أثراً وثغرةً كبيرة في أكبر اتحاد اقتصادي وسياسي في العالم. فكيف تكون بريطانيا ما بعد البريكست؟ وما هي أبرز تلك العواقب؟

الفرع الأول: العواقب الأولية المحتملة:

استناداً إلى العديد من التقارير نستطيع أن نذكر خمس عواقب أولية محتملة من حيث المبدأ للخروج البريطاني هي[١]:

أولاً: استقالة رئيس الوزراء دافيد كاميرون، الذي تأثّر بقرار الخروج الذي كان ضدّ رغبته، حيث من المتوقّع بعد تلك الاستقالة أن تقام انتخابات سابقة لأوانها لتعيين رئيس وزراء جديد مكان كاميرون. والغريب بالأمر أن قرار الانفصال الذي اتخذه الشعب البريطاني لن يتم تفعيله إلا بعد تقديم طلب لرئيس الوزراء القادم. حتى أن مسطرة الخروج والمفاوضات المصطحبة يمكن أن تستمر لثلاث سنوات في أفضل الظروف.

---

(1)- Gabriel, (Jürg Martin). "**Brexit: Weighing Sovereign Gains and Losses**." (2016),p37.

ثانياً: "جيري كورين"، زعيم حزب العمال المعارض المتضرّر الآخر بعد كاميرون ومُهدّداً من الحزب لفشله في توجيه الناخبين وتصويتهم لصالح البقاء.

ثالثاً: الجنيه الأسترليني والبورصة، حيث ومنذ إعلان النتائج وقيمة الجينيه في انخفاض مستمر. إذ أفاد العديد من الخبراء، أنَّ حالة الاقتصاد البريطاني ستتضرر بشكل ملحوظ، وأنّ العديد من الوظائف ستُفقد وسيتم تشريد العديد من الأسر. في حين قال "مارك كارمن" محافظ البنك المركزي، إنَّ البنك لا يتخلّى عن دعم البورصة وسيحاول جاهداً إعادة قيمة الجنيه إلى قيمته الحقيقية.

رابعاً: اسكتلندا، إذ تفيد العديد من الأنباء داخل اسكتلندا التابعة للحكم البريطاني، عن إمكانية إجراء استفتاء آخر للاستقلال عن بريطانيا، وذلك راجع إلى الشعب الاسكتلندي الذي صوّت لصالح البقاء داخل الاتّحاد. فحكومة اسكتلندا أعلنت عن خطط لإجراء استفتاء جديد للاستقلال عن المملكة المتحدة، والأمر ذاته مشت فيه أيرلندا ، ما يعزز شكوك الخروج السلس، إذ أكدت زعيمة الحزب القومي الاسكتلندي "نيكولا ستيرجن"، أنها ستطلب رسمياً الإذن، بإجراء استفتاء ثانٍ بشأن استقلال اسكتلندا في الفترة ما بين خريف ٢٠١٨ وربيع ٢٠١٩[١].

خامساً: أيرلندا وقرب انفصالها عن بريطانيا، بعد أن دعا الحزب الحاكم في أيرلندا الشمالية الشعب الإيرلندي لاستكمال الانفصال والتوحّد تحت راية واحدة. والجدير ذكره أنَّ أيرلندا الشمالية مستقلّة بذاتها، في حين أن أيرلندا ما زالت تابعة للحكم البريطاني التي تعود لأحداث الإنفصال عام ١٩٩٢.

والأسئلة التي تفرض نفسها متعددة الجوانب منها: ماذا سيحدث في موضوع الإقامات والجوازات والعمل والتجارة بالنسبة للأوروبيين المقيمين في بريطانيا؟ وللبريطانيين المقيمين في دول الاتّحاد الأوروبي؟ ماذا سيحدث للأعمال والاستثمارات وحسابات المصارف؟ ماذا سيحدث لحرية تنقل المواطنين عبر الحدود بين الجزر البريطانية والقارة الأوروبية؟

الفرع الثاني: تداعيات وعواقب الخروج اللاحقة:

إذا كانت بريطانيا أحد الأعمدة الرئيسية في الاتّحاد الأوروبي وخامس اقتصاد عالمي، ومركز أوروبا المالي، وصاحبة النصيب الأكبر من الاستثمارات الأوروبية المباشرة، لكن، وسط كل ما تحظى به

---

(١)–حسين، (خليل): **الاتّحاد والمملكة غير المتحدة**، مرجع سبق ذكره.

بريطانيا وجلها مكتسبات أتت من عضويتها الأوروبية، يبقى الشعور بالانفراد وعدم الانتماء إلى الاتّحاد لدى البريطانيين، حتى قبل خروجهم*. فما هي التداعيات المحتملة لخروجهم من الاتّحاد؟

أولاً: ضربة قوية لوحدة المملكة:

بالنسبة لتداعيات هذا الانسحاب على الجانب البريطاني، فنتيجة الاستفتاء لم تشكّل فقط ضربة موجهة إلى أوروبا، كما اعتبرتها المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، بل أيضا شكلت ضربة قوية لتماسك المملكة المتحدة التي بدأت تترنّح مع تجدّد مطالبة الاسكتلنديين والأيرلنديين بتقرير مصيرهم أو الاستقلال، بعيداً عن بريطانيا بعدما اختارت الأخيرة مستقبلها بعيدا عن أوروبا(١). فقد صوتّت اسكتلندا وأيرلندا الشمالية بكثافة كبيرة جدا للبقاء داخل الاتّحاد الأوروبي، حتى أن رئيسة وزراء اسكتلندا وزعيمة الحزب القومي الاسكتلندي "نيكولا ستورجين" قالت عقب صدور النتائج: إنَّ اسكتلندا ترى مستقبلها في داخل الاتّحاد الأوروبي، وذلك في إشارة واضحة إلى أنَّ الحزب القومي الاسكتلندي سيسعى لإجراء استفتاء ثانٍ، (أُجري الاستفتاء الأول عام ٢٠١٤ وكان لصالح البقاء مع بريطانيا على استقلال اسكتلندا عن الاتّحاد البريطاني).

ثانياً: إحياء الصراع التاريخي في أيرلندا:

لقد بدات مجموعات شعبية في أيرلندا الشمالية بالمطالبة باستفتاء حول انضمامها إلى الجمهورية الأيرلندية جنوباً، الأمر الذي قد يعيد إحياء الصراع التاريخي في الإقليم التابع لبريطانيا. كما تفاقمت حدة الموقف في أيرلندا على اعتبار أن الخروج من الاتّحاد الأوروبي يستدعي عودة الحدود إلى أيرلندا الشمالية باعتبارها تابعة للمملكة المتحدة والجمهورية الأيرلندية العضو في الاتّحاد، ما يقيّد حرية الحركة للآلاف من السكان بين الشطرين، ويعيد مشاعر الاستياء من واقع تقسيمي، خصوصاً لدى الجالية الكاثوليكية في المقاطعة الشمالية(٢).

---

* قد تسمع البريطانيّين وفي كثير من الأحيان، يطلقون على أوروبا يـ"القارة"، وتجد إعلانات وكالات السياحة في بريطانيا تشير إلى رحلات إلى "أوروبا"، وكأنما هم يقطنون قارة أخرى.

(1) – MacShane, (Denis). **Brexit: How Britain Left Europe**. IB Tauris, 2016, p19–22.

(2) – Watt,(Nicholas). "**Northern Ireland Would Face 'Serious Difficulty' from Brexit, Kenny Warns**." The Guardian (2016).

ثالثاً: مفاوضات طويلة ومعقدة:

أما بالنسبة لتداعيات هذا الانسحاب على العلاقات البريطانية الأوروبية، فمع إعلان خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي فإنَّ على البريطانيين والأوروبيين الإجابة على تساؤلات كثيرة كانت تطرح بشكل افتراضي في الأيام السابقة وأصبحت الآن واقعاً.

ليس هناك إجابات واضحة على هذه الأسئلة، ومن المؤكّد أنّه لن يحدث أي شيء على الفور، كما أنَّ الإجابة تتوقف على مفاوضات طويلة قد تأخذ عامين على الأقل. إنَّ الصعوبة تكمن في أنه ليست هناك حالة مماثلة تماماً يمكن القياس عليها، فالبلد الوحيد الذي خرج من الاتّحاد الأوروبي كان غرينلاند عام ١٩٨٢، وهو بلد عضو في مملكة الدانمارك وتتمتع منذ عام ١٩٧٩بالحكم الذاتي. فالمقاربة مختلفة لهذه الجزيرة التي تقع بين منطقة القطب الشمالي والمحيط الأطلسي، ولا يتجاوز سكانها ٥٧ ألف نسمة، ويصعب قياس حالتها على وضع بريطانيا.

رابعاً: خطر التفكّك البريطاني الداهم:

مع حسم الخيار البريطاني، يبدأ هذا التوجّه مساراً جديداً من دون خارطة طريق واضحة المعالم، فقادة "الخروج" تجاهلوا مخاطر تفكّك المملكة، ولم يكترثوا لمخاطر تفكّك الاتّحاد[1]. والأهم من ذلك أنَّ الصعوبات التي تنتظرهم تُنذر بانعكاسات على ثقافتيّ الحكم والسياسة والقيم التي قامت عليها فكرة أوروبا المفتوحة والمتكاملة من أجل استقرار مجتمعاتها ورفاهيّة شعوبها. علاوة على ذلك، ستُجرى المناقشات البرلمانيّة في ظلّ انقسامات متزايدة في المملكة المتّحدة.

١. يتركّز أغلب الحماس "للبريكسيت" داخل انكلترا وويلز، أما المناطق الأخرى في المملكة المتّحدة، وبالرغم من ضآلة سكّان بعضها، فقد أيّدت البقاء عامةً بغالبيّة كبيرة. لكنهم ملزمون، كجزء من المملكة المتّحدة، إلى مغادرة الاتّحاد الأوروبي، وذلك على عكس رغبة غالبيّة مواطنيهم. وبالتالي، أشار الاستفتاء إلى أنَّ أغلبيّة الإنكليز يرغبون في الخروج من الاتّحاد، ولكن الأغلبيّة في الأقاليم الأخرى تُفضل البقاء، ما قد يؤدي إلى زيادة التوترات بين المناطق.

(1) – McEwen,(Nicola). "**Disunited Kingdom: Will Brexit spark the disintegration of the UK?**." Political Insight 7.2 (2016): 22-23.

٢. لقد فتح خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي الباب مُجدداً لمطالبة الحزب القومي الإسكتلندي بإجراء استفتاء جديد حول استقلال اسكتلندا عن المملكة المتّحدة كما أسلفنا سابقاً. في هذه الحالة، يمكن أن تدعمهم دول الاتّحاد الأوروبي، على خلاف الموقف في الاستفتاء السابق. ويرى مراقبون أن الاتّحاد الأوروبي قد يتخذ هذا الموقف لاعتبارين، أولاً الرغبة في ضم اسكتلندا المستقلة للاتّحاد تعويضاً عن خروج بريطانيا، وثانياً من باب الضغط لدفع المملكة المتّحدة لإعادة النظر في موقفها والتفكير في إعادة الانضمام للاتّحاد وعدم الخروج منه. (كانت الحكومة الاسكتلنديّة قد طالبت سابقاً، بألّا تمُرّ نتيجة الاستفتاء إلّا إذا حصلت الموافقة على الخروج من الاتّحاد على غالبيّة الأصوات في كلٍ من انكلترا، واسكتلندا، وويلز، وأيرلندا على حدة، وهو طلبٌ قُوبل بالرفض من الحكومة البريطانيّة) [١].

٣. من المُستبعد أن تدعو اسكتلندا لاجراء استفتاء جديد، قبل انتهاء مفاوضات الانفصال بين بريطانيا والاتّحاد الأوروبي من جهة، وقبل ضمان دعم شعبي واضح من أجل الاستقلال يتجاوز نسبة الـ٥٥% من الشعب الاسكتلندي من جهة أُخرى، كما قالت "نيكولا سترجون"(Nicola Sturgeon)، رئيسة الوزراء وزعيمة الحزب القومي الاسكتلندي. كان الاسكتلنديون قد رفضوا الاستقلال في استفتاء العام ٢٠١٤، بنسبة ٥٥%، وهو استفتاء تغلّبت عليه حملة تُدافع بأن بريطانيا "أفضل معاً". ومنذ ذلك الحين اكتسب الحزب القومي الاسكتلندي المزيد من الدعم وحصل على ٥٦ مقعد من جملة ٥٩ مقعداً لاسكتلندا في مجلس العموم في الانتخابات العامة التي أُجريت بشهر أيار ٢٠١٥[٢].

٤. تتمتّع أيرلندا، من جانبها، بعلاقات اقتصاديّة قويّة مع بريطانيا، لكن التجارة بين البلدين ستتدهور بنسبة قد تصل إلى ٢٠%، كما تُشير التوقّعات، إذا خرجت بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي[٣].

---

(1) – Markus (Becker), David (Böcking), Almut (Cieschinger), Vera (Kämper), Claudia (Niesen), Carsten (Volkery); **Is everyone in the British Isles in favor of Brexit. Last updated 14 June 2016**. Available at: http://www.spiegel.de/international/europein, internet, last accessed: 18/01/2017.

(٢)–التميمي، (نواف): **إستفتاء بريطانيا وسيناريوهات اليوم التالي**، ٢٠١٦/٠٦/٢٢، متوافرة على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/١٨.

(٣)– مطير، (مروان حسين): **إدارة الصراع الدولي بعد الحرب الباردة: إيرلندا الشمالية وفلسطين**، ٢٠٠٤، ص:٧٦.

وقد دعا حزب "الشين فين" (Sinn Féin)*(١)، الذي يُعتبر بمثابة الواجهة السياسيّة للجيش الجمهوري الايرلندي، إلى استفتاء حول أيرلندا موحّدة، وجاءت هذه الدعوة بعد تصويت البريطانيّين للخروج من الاتّحاد الأوروبي، وفق النتائج النهائية. وفي أيرلندا الشماليّة، اعتَمَد الازدهار إلى حدّ كبير على فتح الحدود مع جمهوريّة أيرلندا . وبمجرد أن تُغادر بريطانيا الاتّحاد الأوروبي، سوف يتمّ إغلاق تلك الحدود مجدداً، بما لذلك من عواقب اقتصاديّة وسياسيّة كبيرة. وقد أظهر استطلاع للرأي في كانون الأول من العام ٢٠١٥ تأييد ٧٥% من ناخبي أيرلندا الشماليّة للبقاء في الاتّحاد الأوروبي(٢).

يخشى سياسيون، أمثال "جون ميجور" و"توني بلير"، من أن يُؤدي خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، ثم انفصال اسكتلندا، إلى تقسيم المملكة المتّحدة، وعودة التوتر والنزعة الانفصاليّة لأيرلندا الشمالية، حيث الكاثوليك القوميّون يسعون لضمّ الإقليم لجمهوريّة أيرلندا، في حين يرغَبُ خصومهم من البروتستانت في البقاء ضمن المملكة المتّحدة(٣). سوف تستهلك معالجة المخاوف الايرلنديّة والاسكتلنديّة أثناء محاولة التفاوض مع الاتّحاد الأوروبي وبقية العالم قدراً كبيراً من رأس المال السياسي والطاقة في بريطانيا.

---

*(١)- "شين فين" (Sinn Féin): هو من أقدم الأحزاب السياسية الأيرلندية، موجود في كل من أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، وينظر إليه البعض على أنه الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي.

(2) -Rachel Ormston: **Disunited kingdom? Attitudes to the EU across the UK**, page 8. Available at: http://whatukthinks.org/eu/analysis, internet, last accessed: 18/01/2017.

(٣) – التميمي، (نواف): **إستفتاء بريطانيا وسيناريوهات اليوم التالي**، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني

انعكاسات الخروج من الاتحاد الأوروبي على المواطنين البريطانيين

سيتأثّر البريطانيون سلباً بانسحاب بلادهم من الاتّحاد الأوروبي في الكثير من مظاهر حياتهم التي لها علاقة بالاتّحاد ومجموع الدول المشكِّلة له، إذ سيُعرقل الوضع الجديد تنقّلهم داخل الاتّحاد، كما سيفقدون الآلاف من وظائفهم، سواء كانوا مقيمين داخل المملكة المتّحدة أم في بلد آخر من بلدان الاتّحاد الأوروبي، وسيشعر الرعايا البريطانيّون سريعاً بالانعكاسات السلبيّة لخروج بلادهم من الاتّحاد الأوروبي. وفي ما يلي أبرز هذه الانعكاسات:

الفرع الأول: الانعكاسات على البريطانيّين الذين يعيشون داخل المملكة المتّحدة:

بمجرد إعلان نتائج استفتاء الخروج من الاتّحاد الأوروبي، انتقلت بريطانيا إلى محطة جديدة وخطيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وذلك طبقًا لقراءة انعكاسات هذا الخروج سواء على المواطنين البريطانيين داخل أو خارج المملكة .

فقد أضحى الخروج البريطاني يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالحديث عن مستقبل بريطانيا داخليًا وفي سياق محيطها الأوروبي ، بخاصةٍ لجهة[1]:

أولاً: السفر والاتّصالات:

سيتعيّن على الأُسر البريطانيّة إنفاق مبالغ أكبر من السابق لقضاء عطلهم في القارة الأوروبيّةً، وذلك جرّاء تراجع قيمة الجنيه الإسترليني. ما يعني ارتفاع تكلفة العطلات الخارجية إلى الدول الأجنبية، وإيضاً إرتفاع نفقات المكالمات عبر الهواتف النقالة، التي تم توحيدها على المستوى الأوروبي.

ثانياً:التقاعد:

قد يرى المتقاعدون البريطانيون عائداتهم تنهار بسبب تدهور سعر صرف الجنيه الاسترليني.

---

(1) – Springford, (John), and Philip (whyte). "**The consequences of Brexit for the City of London**." Centre for European Reform (2014), p61.

ثالثاً: التأشيرة:

سيكون الأثر الأقرب زمنياً في مجال حريّة التنقّل هو للرعايا البريطانيّين داخل باقي دول الاتّحاد الأوروبي. إذ يستطيع البريطاني اليوم ببطاقة هويّته وحدها أو جواز سفره دون تأشيرة للتحرك داخل فضاء "شنغن" Shengen (بالرغم من أنَّ بريطانيا ليست عضواً فيه)، ولاحقاً بعد الخروج من الاتّحاد الأوروبي سيتوجّب على البريطانيّين الحصول على تأشيرة دخول لزيارة دوله ال ٢٧ المتبقّية. أيضاً خروج بريطانيا من الاتّحاد يمكن أن يعقّد العلاقات مع بعض جيرانها، كإقامة حدود بين أيرلندا الشماليّة وأيرلندا، ما سيؤثر على حركة آلاف الأشخاص يومياً.

رابعاً: القدرة الشرائيّة:

إنَّ حالة الاستمرار في تدنّي سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل اليورو، وفرض تعريفات جمركيّة على السلع الواردة من الاتّحاد إلى المملكة المتّحدة، ستؤدّي إلى ارتفاع الأسعار، وستظهر أولاً على أسعار السلع الاستهلاكية، ما سيقلّص القدرة الشرائيّة للأُسر البريطانية، الذين سوف يفقدون جزء من رفاهيّة ما قبل الانسحاب. كما أن سحب الأموال وتقلُّص حجم الاستثمارات الأجنبيّة وفقدان الاستقرار المالي والثقة بالقطاع الاقتصادي البريطاني، ستزيد من الضغط على الاقتصاد ومن حجم التضخّم، ما سيخلق أعباء إضافيّة على المستهلك البريطاني.

خامساً: الوظائف:

للمواطن البريطاني حالياً فرص عمل كبيرة للاختيار من بينها، أكانت محليّة أم في أي بلد من بلدان الاتّحاد الأوروبي. فعند الانسحاب النهائي من الاتّحاد ستضيق هذه الخيارات لتنحصر بالفرص المحليّة فقط. إذ إنّه من المرجّح أن يترافق الخروج من الاتّحاد الأوروبي بفقدان آلاف فرص العمل والكثير من الوظائف خصوصاً في المصارف الكبرى.

الفرع الثاني: الانعكاسات على البريطانيّين المقيمين في دول الاتّحاد (خارج المملكة المتّحدة):

ستتسبب مغادرة الاتّحاد الأوروبي بمشاكل كثيرة لنحو مليوني بريطاني يعيشون في دول أوروبيّة بينها إسبانيا (٣٨١ ألفاً) وأيرلندا (٢٥٣ ألفاً) وفرنسا (١٧٢ ألفاً) وألمانيا (٩٦,٩ ألفاً) وإيطاليا (٧٢,٢٣ ألفاً)[١] وغيرهم من دول أخرى لجهة:

أولاً: التقاعد:

قد يرى المتقاعدون البريطانيون عائداتهم تنهار بسبب تدهور سعر صرف الجنيّه الإسترليني، وخاصةً المقيمين في دول الاتّحاد الذين يحصُلون على راتبهم التقاعدي من المملكة المتّحدة بالجنيّه الإسترليني ويتطلّعون عاجزين إلى دخلهم وهو يتقلّص، وربّما يجدون أنفسهم مضطرّين للعودة إلى انكلترا[٢].

ثانياً: الوظائف:

إذا كان أنصار مغادرة بريطانيا للاتحاد، قد جعلوا من الحفاظ على وظائف البريطانيين أحد حجج حملتهم؛ فإنه من المرجح أن يترافق الخروج من الاتّحاد تغيير مقار الكثير من تلك الوظائف خصوصاً في البنوك الكبرى. وأنَّ مغادرة الاتّحاد الأوروبي للبريطانيين المقيمين في أوروبا ستتسبب بمشاكل كثيرة لـ ١،٣مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية أخرى[٣].

ثالثاً: التأمين على المرض والخدمات الصحيّة:

المشكلة الأخرى التي تُطرح على البريطانيّين المغتربين، تتعلّق بالتغطية الصحيّة للجاليات البريطانيّة في دول الاتّحاد، حيث يتمتّعون بالنظام الصحي الوطني، وتسدّد عنهم وزارة الصحة البريطانيّة فواتير الإستشفاء بموجب إتّفاق ثنائي. فبإمكانهم، عند زيارة أية دولة من دول الاتّحاد،

---

(1)- Shane (Croucher), "**EU referendum: How many UK citizens live in the European Union and where**?" International Business at: http://bit.ly/29exbxW, internet, last accessed: 21/01/2017.

(2)-Emerson,(Michael),ed. **Britain's Future in Europe:Reform,Renegotiation, Repatriation Or Secession?** Centre for European Policy Studies (CEPS), 2015, p92.

(٣)-أبو الخير، (كارن): **تحولات كبرى: مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي**، *Trending Events* ، ٢٠١٦، الصفحة: ٨٦-٨٩.

إبراز بطاقة التأمين الصحيّة الخاصة بهم، والحصول على المعالجة الطارئة اللازمة عند الحاجة إليها، لكن الخروج البريطاني من الاتّحاد سيعرقل الاستفادة من النظام الصحّي الأوروبي.

رابعاً:الجغرافيا:

خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي يمكن أن يعقد العلاقات مع بعض جيرانها. فقد تفكر إسبانيا في غلق حدودها مع جبل طارق(الصخرة الكبيرة) التي تبلغ مساحتها ستة كيلومترات مربعة والملتصقة بالأندلس حيث يعيش ٣٣ ألف بريطاني. وفي الشمال يمكن أن يؤدي خروج بريطانيا إلى إقامة حدود بين أيرلندا الشمالية وأيرلندا ما سيؤثر على حركة آلاف الأشخاص يومياً.

خامساً: موظفو المؤسّسات الأوروبيّة:

يبدو أنَّ مصير عدد كبير من البريطانيّين الذين يعملون في المؤسّسات الأوروبيّة غامضاً وخصوصاً العاملين منهم في مؤسّسات الاتّحاد الأوروبي في بروكسل. كما أنّه سيتوجّب على البريطانيّين المقيمين في دول الاتّحاد الأوروبي الحصول إلزاميّاً على تراخيص عمل. إضافة الى خسارتهم للضمانات التي يقدّمها قانون العمل ضمن دول الاتّحاد، أبرزها عدم التمييز بين العاملين.

سادساً: التنقّل والأوراق الثبوتيّة:

من المتوقع أن تكون هناك تداعيات كبيرة متعلقة بحُرّية تنقّل الرعايا البريطانيّين داخل الاتّحاد الأوروبي، إذ أنّه باستطاعة المواطن البريطاني حاليّاً اعتماد أوراقه الثبوتية (بطاقة هويّته أو جواز سفره) للتنقّل داخل دول الاتّحاد بهدف الدّراسة، السّياحة أو العمل، كما بإمكانه القيادة بموجب رخصة السّوق البريطانيّة. غير أنّه بعد خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، سيفقد المواطن هذا الحق كما سيضطر إلى الحصول على تأشيرة للدّخول إلى دولِ الاتّحاد. ومن المرجّح أن تقوم إسبانيا بإغلاق حدودها مع جبل طارق (الصخرة الكبيرة) التي تبلغ مساحتها ٦ كيلومترات مربعة حيث يعيش حوالي ٣٣ ألف بريطاني[١].

(١)-الكردي، (خالد إبراهيم حسن): **قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة**، مرجع سبق ذكره، الصفحة: ١٧٠ .

المبحث الثاني

"البريكست" بين التداعيات والخيارات المستقبلية

إنكبَّ المُحلّلون والخبراء حول تحديد الضرر الناتج عن خروج بريطانيا من الاتّحاد، واختلفوا فيما بينهم. منهم من تحمّس لفكرة الانفصال واعتبرها خلاصاً للبلاد واستعادة للسيادة والحريّة من بروكسل، ومنهم من اعتبرها بداية الأزمات وطلب التريّث قبل البدء بمفاوضات الانفصال. لكنّ الكلّ أجمع على صعوبة المفاوضات بين الطرفين التي قد تمتدّ لسنين عديدة، هذا فضلاً عن الارتباطات العميقة ووجوب مراجعة أكثر من ٨٠ ألف وثيقة موقّعة بين الطرفين.

المطلب الأول

تداعيات وآثار اقتصادية، مالية، سياسية، عسكرية، وقانونية

شعارات كثيرة، وأهداف متعددة، تحليلات سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية؛ الحدث الذي شغل العالم والقارة الأوروبية على السواء؛ ألا وهو الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي بعد ٤٣ سنة من انضمامها إليه.

هل كان الخروج البريطاني لاستعادة "السيادة والاستقلال" عن الاتّحاد الأوروبي كما يقال ويشاع؟ أم أنَّ تشريعات الاتّحاد الأوروبي وعاصمته بروكسل تسبّبت في ذلك وعجلّت به؟

لقد رأى وزير الخزانة الأميركي السابق "لاري سامرز" أنَّ الخطوة البريطانية إذا ما تمت تكون أكبر ضربة تتلقّاها القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، واعتبر أنّ اليورو هو المتضرّر الأكبر.

وقالت "لوريتا ميستر" المسؤولة في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في يوم الجمعة ١ يوليو/تموز ٢٠١٦ ورئيسة بنك كليفلاند الاحتياطي الاتّحادي "إنَّ تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتّحاد الأوروبي يشكل عامل خطر على الاقتصاد الأميركي.

كما رأى رئيس الاحتياطي الأميركي السابق بأنَّ الاستفتاء جاء في أسوأ فترة زمنية، حيث البنوك المركزية تقف عاجزة إزاء البلبلة في الأسواق المالية التي شهدت اضطرابات وتقلّبات قوية[١]...

فما هي التداعيات الاقتصادية للخروج البريطاني"BREXIT" من الاتّحاد الأوروبي؟

الفرع الاول: تداعيات وآثار اقتصادية:

تعتبر المملكة المتحدة سادس أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمتلك ثالث أكبر اقتصاد في أوروبا بعد ألمانيا وفرنسا من حيث القيمة الإسمية*، والثاني بعد ألمانيا من حيث تعادل القوة الشرائية. وهي عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع ومجموعة الثماني ومجموعة العشرين والأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي والكومنويلث[٢]. إلاَّ أنه وبسبب قرار البريكست، من المتوقع أن لا يحافظ الاقتصاد البريطاني على ذلك المستوى، وقد تحصل مشاكل اقتصادية عديدة:

أولاً: بلبلة في الأسواق المالية:

مما لا شكَّ فيه أنَّ الخروج البريطاني كان مفاجأةً للأسواق المالية الدولية، وللعملات التي كانت تشهد تحسّناً في الاقتصاد، ولا سيما تحسّن اليورو مقابل الدولار. فالهزّة المالية كانت بسبب عدم توقع الخروج أو التصويت عليه بنسبة كبيرة ما شكّل صدمة، أدّت إلى بلبلة قوية في الأسواق المالية والبورصات العالمية.

ثانياً: انكماش اقتصادي في بريطانيا:

وذلك يؤدي إلى تراجع في معدّلات النمو نتيجة أجواء الغموض والضبابية بالنسبة إلى المستقبل، ما يؤثر سلباً في الحركة الاستثمارية وأسعار العقارات واستهلاك المواطنين، وكذلك في ما خصّ صادرات بريطانيا إلى الاتّحاد الأوروبي والتي تمثّل ٤٥ في المئة من إجمالي صادراتها[٣].

---

(1) – Löber, (Klaus): "**The developing EU legal framework for clearing and settlement of financial instruments.**" (2006) , p96.

* القيمه الأسميه هى القيمه المدوّنه على صك السهم وقت إصداره، بينما القيمه السوقيه هى قيمة السهم فى سوق الأوراق الماليه حالياً وقد تكون أكثر أو أقل من القيمه الإسميه للسهم.

(٢)– **الاقتصاد البريطاني في ظل الاتّحاد الأوروبي**، باحثون سوريون، متوافر على الموقع www.syres.com الأنترنت، الدخول ١٦ آب ٢٠١٧.

(٣)– وزني، (غازي): **التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي**، مجلة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، العدد ٣٧٤– ٣٧٥، أيلول ٢٠١٦، الصفحة :٢٢٠.

١. هبوط وتراجع في قيمة الجنيه الاسترليني لأكثر من ١٣ في المئة مقابل الدولار، ما يجعل سياحة البريطانيين إلى الخارج مرتفعة الكلفة(أنظر الملحق المرفق، الصفحة ١٠١).

٢. تأزّم في وضع المالية العامة والحساب الجاري، الذي يسجّل عجزاً يفوق الـ١٠ في المئة من الناتج المحلي.

٣. تراجع النمو العالمي بنسبة تراوح بين النصف والواحد في المئة، وفق صندوق النقد الدولي.

٤. تراجع اليورو وتباطؤ النمو الأوروبي.

٥. تزايد في نسبة البطالة من ٥ في المئة حالياً إلى ٦ في المئة وفق صندوق النقد الدولي، وارتفاع في نسبة التضخم من٢ في المئة إلى٥ في المئة نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

٦. خفض معدلات الفوائد لتنشيط الحركة الاقتصادية، وخفض معدلات الضرائب، على الشركات لإبقائها في بريطانيا.

٧.احتمال خسارة لندن لمركزها كثاني مركز مالي عالمي بعد نيويورك، وهي تسيطر على أربعين في المئة من سوق العملات، أي حوالى ٢١٠٠ مليار دولار يومياً، وعلى ٤٥ في المئة من سوق التداول باليورو. كما يخشى في هذا المجال من انتقال الشركات والمصارف إلى مدن أقرب من الاتّحاد كفرانكفورت، وباريس وبروكسل. إضافةً إلى أن خروج بريطانيا من الاتّحاد يعني خسارتها لامتيازاتها معه على صعيد الاتفاقات التجارية وحرّية حركة السلع والأموال والأشخاص، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية[١].

ثالثاً: الخلخلة والتصدعات السياسية في الاتّحاد الأوروبي:

من خلال دراسة التاريخ السياسي لبريطانيا، يعتقد الكثير من الخبراء والمثقفين، أن تكون بريطانيا وراء سعيها لتصبح نموذجاً أوروبياً يشبه "هونغ كونغ" لجهة الاقتصاد والمصارف وغيرها من الأمور القانونية والتسهيلات التجارية. فـ"هونغ كونغ" تُعتبر مركزاً رائداً للاقتصاد العالمي ومركزاً مالياً للمصارف والمؤسّسات العالمية، بالإضافة إلى كونها مركزاً خدماتياً للشركات وكبار المستثمرين في العالم، وهي تتمتّع باستقلالية إدارية ومالية، على الرغم من ربطها بدولة الصين في العام ١٩٩٧.

---

(١)- وزني، (غازي): **التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي**، مرجع سبق ذكره، الصفحة:٢٢٠-٢٢١.

فنتيجةً للمشاكل المالية التي تعاني منها كلّ من إسبانيا واليونان وإيطاليا فإنَّ الضرّر الأكبر سيطاول هيكلية الاتّحاد الأوروبي السياسية وزعزعتها. حيث تبرز مخاوف من احتمال خروج تلك الدول (إسبانيا واليونان وإيطاليا). كما أنَّ هذا الخروج المحتمل سوف يعزّز النزاعات السيادية والاستقلالية في دول الاتّحاد مثل (فرنسا، وبلجيكا)، وقد يعزّز المواقف المتصلّبة تجاه أوروبا لرئيس الولايات المتحدة الأميركية "دونالد ترامب".

كما أنّه وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد يشكّل الاقتصاد البريطاني ١٥ في المئة من اقتصاد الاتّحاد الأوروبي، ويعتبر ثاني أكبر اقتصاد بعد ألمانيا والخامس عالمياً[١].

فكما يؤدي الخروج إلى إضعاف بريطانيا سياسياً واقتصادياً على المديين القريب والمتوسط، فقد يؤدي أيضاً إلى:

- هبوط قيمة اليورو[٢].
- تراجع الحركة الاستثمارية في الاتّحاد.
- تقلّبات في الأسواق المالية.
- تباطؤ النمو الاقتصادي.
- خلخلة هيكلية الاتّحاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً.

رابعاً: الصراع بين البقاء والخروج من الاتّحاد الأوروبي:

١. عندما وعد "دايفد كاميرون" بإجراء إستفتاء حول عضويّة بلاده في الاتّحاد الأوروبي، بدا واثقاً من قدرة حكومته على اقناع البريطانيّين بخيار البقاء، إلّا أنّ جملة عوامل تفاعلت خلال السنوات الأخيرة وأدّت إلى نتائج مغايرة، فقضيّة الهجرة واللجوء، واستئثار قوّة العمل القادمة من دول أوروبا

---

(١)- البرهون، (عبد الجليل زيد): **الاتّحاد الأوروبي يمد مظلته باتجاه تركيا- الديمغرافيا وهاجس النفوذ السياسي**، مجلة **الرياض**، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٥، الصفحة:٦٦.

(2)- Source : commission des finances du Sénat (à partir des données de la Banque d'Angleterre). OCDE, « **The Economic Consequences of Brexit: A Taxing Decision** », OECD Economic Policy Paper, n° 16, avril 2016, p. 8 [traduction de la commission des finances du Sénat].

الشرقيّة بفرص عمل البريطانيّين، لعبت دوراً رئيساً في دفع جزءٍ كبيرٍ من البريطانيّين إلى التصويت لمصلحة العزلة والإنكفاء [١].

٢. مثّلَتْ نتائج الاستفتاء صدمةً بالنسبة إلى الكثيرين، وبدأت تداعيات الخروج تتفاعل على المستوى الاقتصادي فور صدور النتائج، إذ فقدت العملة البريطانيّة أكثر من ١٠% من قيمتها خلال يوم واحد، بينما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبيّة، خاصة بورصة لندن، حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الاستفتاء[٢].

٣. تراوحت التوقعات بين احتمال حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوفهم عن الإستثمار في قطاع العقارات والخدمات في لندن، واحتمال انتقال العاصمة الماليّة للاتّحاد الأوروبي من لندن إلى باريس أو إلى فرانكفورت، حيث مقرّ البنك المركزي الأوروبّي، فضلاً عن مسارعة وكالات التصنيف العالميّة إلى إعادة النظر في التصنيف الإئتماني السيادي لبريطانيا[٣].

٤. يمكن توقّع التأثير السلبي المحتمل في الاقتصاد البريطاني نتيجة قرار الخروج أكثر إذا عرفنا أنّ الاتّحاد الأوروبي يُعدّ شريك بريطانيا التجاري الأول، اذْ بَلَغَت صادرات المملكة المتّحدة إليه في العام ٢٠١٥، ما نسبته ٤٤% من إجمالي صادراتها. علماً أن الميزان التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الاتّحاد الأوروبي، ولا يبدو أنَّ ثمّة مصلحة لبريطانيا بالتنازل عن هذا الشريك التجاري حتى بعد الانفصال. هذه التداعيات سوف تدفع ببريطانيا للبحث عن بدائل لممارسة تأثيرها في الساحة الدوليّة، ولا سيما في حلف شمال الأطلسي والدول الصناعيّة الكبرى[٤].

٥. ذكر وزير المالية البريطاني "فيليب هاموند" أنه سيتم خفض ضرائب الشركات من ٢٠ إلى ١٧% بحلول ٢٠٢٠، ليكون بذلك الحد الأدنى بين دول مجموعة العشرين. وأعلن هاموند عن إجراءات

---

(١)–نور الدين، (ساطع): **خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي:** التداعيات وشكل العلاقة المستقبليّة، ٢٠١٦/٠٦/٣٠، متوافرة على الموقع: www.almodon.com، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/٠٤.

(٢)– **الاقتصاد البريطاني بعد الخروج، خسائر تكتيكة وارباح استراتيجية**، شبكة النبأ للمعلومات،٢٦حزيران ٢٠١٦، annabaa.org .

(٣)– فرانس ٢٤، "**الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي... سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟**"، ٢٠١٦/٦/٢٤، متوافرة على الموقع: http://f24.my/293ZgTU، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/٠٤.

(٤) – شوبك، (محمد): و عيد (محمد): بالأرقام.. **نظرة على الاقتصاد البريطاني** "انفوجراف"، ٢٠١٦/٠٦/٢٥، متوافرة على الموقع: http://bit.ly/297pkyu، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/٠٤.

أولية من أجل الأسر الأكثر تواضعاً، أهمها زيادة في الحد الأدنى للأجور، الذي سيرتفع بنسبة ٤% إلى ٧،٥ جنيه (٨،٨ يورو)، اعتباراً من نيسان٢٠١٧[١].

٦. يرغب هاموند في إلغاء الرسوم التي تدفعها ٤،٣ مليون أسرة للوكالات العقارية عند توقيع عقد الإيجار. لكنه وعد كذلك بدعم قطاع العقارات عبر استثمار ١،٤ مليار جنيه لبناء ٤٠ ألف مسكن جديد.

الفرع الثاني: تداعيات مالية ومصرفية:

١. لقد أصبح من الضروري التفكير بتداعيات الخروج من الاتّحاد الأوروبي وقيام الحكومة البريطانيّة بكل ما يلزم من أجل حماية اقتصادها، لحين وضوح الآثار المترتّبة على تصويت "البريكست". وبالرغم من ذلك، فإنَّ الجنيه الإسترليني واجه تراجُعاً في أسواق الصرف الأجنبيّة، وتُرجّح أسواق الصرف بأن "البريكست" سوف يعود بالضرر على الاقتصاد البريطاني، ولذا، فإنَّ المستثمرين سيرغبون في سحب أموالهم من المملكة المتّحدة[٢].

٢. ستخسر المملكة المتحدة ٢،٤ نقطة نمو خلال الفترة من العام ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، وفق هيئة مسؤولية الموازنة، ما يعني كذلك تراجع العائدات الضريبية المتوقعة. ويتوقّع أن يتضخّم الدين ويرتفع العجز العام أكثر من المتوقع في ٢٠٢١، مع اضطرار الدولة إلى استدانة ١٢٢ مليار جنيه إسترليني(١٤٣ مليار يورو) إضافية على خمس سنوات. وسيكون نصف هذه الديون نتيجة مباشرة "للبريكست"، والباقي على صلة برغبة الحكومة في تحفيز الاقتصاد ومساعدة الأسر بعد سنوات من التقشف. وتوقع وزير المالية العودة المفترضة إلى التوازن في الميزانية ما بعد سنة ٢٠٢٠. وكان قد أعلن في الأيام الماضية عن إنشاء صندوق استثماري بقيمة ٢٣ مليار جنيه،

---

(١)-**هاموند، (فيليب): الخروج من الاتّحاد الأوروبى سيغيّر مجرى تاريخ البلاد**، الخميس ٢٤تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، متوافر على الموقع http://www.shorouknews.com .

(2) – Kierzenkowski, (Rafal), et al. "**The economic consequences of Brexit**: a taxing decision." OECD Economic Policy Papers 16 (2016): 1.

لتحسين الإنتاجية في السنوات المقبلة، عبر دعم الأبحاث والتطوير وشبكات الطرق والألياف البصرية[١] ، ومن التداعيات المالية والاقتصادية نورد ما يلي:

أولاً: تدني الخدمات والتقديمات المالية:

تُعَدّ العاصمة لندن أكبر مُقدِّم للخدمات الماليّة في الاتّحاد الأوروبي، لكنّها ستتأثَّر كثيراً عند انسحاب بريطانيا منه، حيث أنَّ الكثير من البنوك والمؤسّسات المصرفيّة العالميّة تُدير جزءاً من أعمالها من لندن لضمان ما يُعرَف بـ«حقوق جواز السفر» (passporting rights)، أي أن تُنشئ فروعاً لها في لندن يسمح لها بالدخول إلى كامل السوق الأوروبيّة. غير أنَّ انسحاب بريطانيا، ستحتّم على هذه المؤسّسات إنشاء فروع لها في دول أوروبيّة أُخرى ضمن الاتّحاد، الأمر الذي قد يؤدّي إلى تدنّي في الخدمات الماليّة المُقدَّمة من لندن إلى الاتّحاد بنسبة ٥٠%، أي خسارة حوالي ١٠ مليارات جنيّه إسترليني سنوياً [٢].

ثانياً: إرتفاع مُعَدَّل التَضَخُّم:

سينعكس إنخفاض قيمة الجنيّه الإسترليني على البضائع المستوردة لتصبح تكلفتها أعلى، وهي ظاهرة لم يَعْتَدْ عليها البريطانيّون بسبب ثبات الأسعار لفترة طويلة. وقد لا يكون التأثير ملحوظاً في الأشهر القليلة الأولى، ففي البداية، سوف يقتصر إرتفاع الأسعار على السِلَع المستوردة، وأبرز تلك السِلَع ستكون المواد الغذائيّة والملابس. في حين يُرحّب بعض الاقتصاديين بجُرعة صغيرة من التضخّم باعتبارها أمراً جيداً، وذلك لأنها ستقوم بتحفيز النشاط الاقتصادي وستمنع حدوث ركود فيه وتحويله إلى تدهور تدريجي أو منع الركود والكساد على المدى الطويل، على غرار الطريقة اليابانية[٣].

---

(1) – Giles, (Chris). "**What are the economic consequences of Brexit.**" Financial Times 22 (2016).

(٢)– الخطيب، (أحمد): **ما أثر إنسحاب بريطانيا على لندن؟**، ٢٠١٦/٠٦/٢١، متوافرة على الموقع: https://www.sasapost.com، الدخول: ٢٠١٧/٠١/١٨.

(3)– John, (Rentoul), **Brexit: 6 ways Britain's vote to leave the EU will affect you**, 24 June 2016, Available at:www.independent.co.uk/news. last accessed: 21/01/2017

ثالثاً: إرتفاع مُعَدَّل الفائدة:

تكمن مشكلة التضخّم في أن "بنك انكلترا" مُلزمٌ قانوناً بإبقاء معدّل الفائدة قريباً من ٢% سنوياً قدر المستطاع، فإنْ أدّى التهديد بانخفاض قيمة الجنيه الى رفع الأسعار بشكل سريع، سيقوم البنك تلقائيّاً برفع أسعار الفائدة. مع العلم بانّ بريطانيا تعتمد ثلاث طرق لمواجهة التضخّم(١):

- جَعلْ الجنيه أكثر جاذبيّة، لأن الودائع بالجنيه الإسترليني في هذه الحالة ستربح فائدة أعلى.
- خفّض تكلفة الاقتراض، خاصة عن طريق إخراج أقساط الرهن العقاري من الاقتصاد.
- جَعلْ الاقتراض خياراً أكثر صعوبة وكلفة للشركات لتوسيع إنتاجها.

رابعاً: تراجع النمو:

بالرغم من توقع وزير المالية البريطاني، "فيليب هاموند"، منذ تشرين الثاني ٢٠١٦، أن "البريكست" سيبطئ النموّ الاقتصادي للمملكة المتحدة في السنة المقبلة، ويرغمها على استدانة مبالغ إضافية، وأن قرار الانفصال عن الاتّحاد سيغير مجرى تاريخ بريطانيا. غير أنَّ بريطانيا ستشهد تباطؤاً قوياً في النمو هذا العام، بسبب تخفيض هيئة مسؤولية الموازنة توقّعاتها إلى ١،٤% مقابل ٢،٢% في آذار ٢٠١٦. وتعود الأسباب الرئيسة لذلك إلى انخفاض الاستثمارات وضعف الطلب، نتيجة الغموض السائد وتسارع التضخم نتيجة تراجع سعر الجنيه الإسترليني(٢).

خامساً: الركود الاقتصادي:

على الرغم من تأخُّر مغادرة بريطانيا الفعليّة للاتّحاد الأوروبي لعامين على الأقل، حذّر خبراء اقتصاديّون من أنَّ التصويت بالمغادرة سيمثّل هزّة سلبيّة للاقتصاد، إذ من شأنه تغيير التوقّعات حول الأداء الاقتصادي في المستقبل. حيث ستبدأ الشركات والمستثمرين في نقل أموالهم خارج بريطانيا أو حتى تقليص خطط التوسّع، إذ إنّهم أضحوا أقل ثقة بشأن ما يمكن أن يحدث بعد العام ٢٠١٨. بالفعل نالت الأسواق العالميّة بعضاً من ذلك، إذ انخفض الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته منذ العام ١٩٨٥، الأمر الذي أدّى بدوره إلى انهيار عام في أسعار الأسهم العالميّة. ما سيؤثّر سلباً على قرارت الاستثمار وبالتالي فرص العمل. إلى ذلك الحين، سيبقى الأمر عائداً إلى

---

(١)-العياشي، (عنصر): **الدولة وعلاقات العمل في اقتصاد السوق: مثال بريطانيا العظمى**، إنسانيات، مجلة العلوم الأنثروبولوجة والاجتماعية، الجزائر، العدد ٤ ،١٩٩٨، الصفحة: ٥١ .

(٢) – هاموند، (فيليب): **الخروج من الاتّحاد الأوروبى سيغيّر مجرى تاريخ البلاد**، مرجع سبق ذكره.

بنك انكلترا باتخاذه القرار بالتدخّل في أسواق صرف العملات الأجنبيّة، عن طريق شراء الجنيه الإسترليني في محاولة لتحقيق الاستقرار في قيمته(١).

الفرع الثالث: تداعيات وآثار سياسية وعسكرية استراتيجية:

أولاً: إنَّ تداعيات خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، يُرجّح أن تكون كبيرة أيضاً على الرغم من محاولات احتوائها، فمع خروج بريطانيا سيفقد الاتّحاد الأوروبي ١٢,٥ في المئة من سكانه وقرابة ١٥ في المئة من قوّة اقتصاده، كما أنه سيستغني عن قوة عسكريّة ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي(٢). ما يجعل الاتّحاد الأوروبي من دون بريطانيا أضعف دفاعيّاً وأقلّ ثروة.

ثانياً: هناك قضية أخرى تجعل انسحاب بريطانيا تنذر بالخطر لكلّ دول الاتّحاد، إذا نمت الأصوات الداعيّة إلى الخروج من الاتّحاد في دولٍ أخرى غير بريطانيا، وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصاديّة (اليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا)، في وقتٍ حرجٍ بالنسبة إلى أوروبا، تواجه فيه أزمة اليورو، وقضايا الهجرة واللاجئين. وإنّ هذا الأمر سيهدّد عمليّة التكامل برمتها ويفاقم من حدّة الشكوك حول قدرة الاتّحاد على الصمود(٣).

ثالثاً: تُشكّل بريطانيا عقدة مواصلات بحريّة وجويّة مهمّة بين شمال أوروبا وكلّ من الجنوب والجنوب الغربي، كما لديها قواعد عسكريّة منتشرة في العالم، أهمّها قاعدة جبل طارق المدخل الغربي للمتوسّط، فبخسارة عضويّة بريطانيا يخسر الاتّحاد الأوروبي إمكانيّة الاستفادة من هذه القواعد العسكريّة والبحريّة(٤).

رابعاً: إنَّ خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النّظر في آليّات اتّخاذ القرار داخل مؤسّسات الاتّحاد، وسوف يؤدّي إلى فقدان ٢٩ صوتاً في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك ٧٣ مقعداً في

---

(١) – هافينغتون بوست، **٦ أضرار ستصيب بريطانيا بعد قرار خروجها من الاتّحاد الأوروبي**، ٢٠١٦/٠٦/٢٥، متوافرة على الموقع: http://www.huffpostarabi.com، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/١٨.

(٢) – المركز العربي للأبحاث، **خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبليّة**، ٢٠١٦/٠٦/٣٠، متوافرة على الموقع: http://www.almodon.com/، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/٠٤.

(3) – Jensen,(Mads Dagnis), and Holly Snaith. "**When politics prevails**: the political economy of a Brexit." Journal of European Public Policy 23.9 (2016): 1302-1310.

(4) – Heisbourg, (François). "**Brexit and European Security**." Survival 58.3 (2016):13-22.

البرلمان الأوروبي، ما يتطلّب إعادة تحديد الحدّ الأدنى للأغلبيّة المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تغيير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلاً أكبر في مؤسّسات الاتّحاد في عمليّة صنع القرار (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا)[١].

خامساً: إنَّ غياب بريطانيا كدولة غير عضو في منطقة اليورو سيغيّر من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (١٩ دولة) والدول الأوروبيّة غير الأعضاء في منطقة اليورو (٨ دول) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل[٢].

سادساً: من الناحية الاستراتيجية، سيؤدّي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعيّة والأمنيّة الأوروبيّة. فبريطانيا قوة عالميّة عظمى ودولة مؤثرة قويّة في المجالات العسكرية، حيث سيكون الاتّحاد الأوروبي أضعف وأصغر من دون بريطانيا، وسيضطرب التوازن السياسي الذي كان يضمنُه وجودها مع ألمانيا وفرنسا[٣].

الفرع الرابع: تداعيات قانونية:

بمجرد الإعلان البريطاني لنتائج الاستفتاء والانسحاب من الاتّحاد الأوروبي، بدأت حرب قانونية متعدّدة الجبهات لغياب الضوابط ورسم آليات مسبقة تقي من عواقب الانسحابات. فماذا نظّمت المادة (٥٠) من معاهدة الاتّحاد؟ ولماذا جاءت المادة (٥٠) ناقصة يعتريها الغموض؟ إذ إنَّ صائغي المعاهدة انشغلوا بتنظيم أحكام تأسيس الاتّحاد وغاب عنهم الانسحاب منه، ولذا فبريطانيا والاتحاد الأوروبي يواجهان اليوم معضلة قانونية تاريخية. فالمادة (٥٠) التي تنظم الانسحاب وردت متواضعة، بصيغة هشّة تحتمل تفسيرات وتأويلات مغايرة، حيث أوجبت فقط على الدولة العضو أن تُخطر

---

(1)- Roland, (Freudenstein), Eoin Dera and Aggelos Aggelou, **"BREXIT IN FOCUS: Six ways it will fundamentally change the EU**," Wilfried Martens Center for European Studies (June 2015), Available at: http://bit.ly/294rn9w, internet, last accessed: 21/01/2017.

(2) - Whitman,(Richard G). "**Brexit or Bremain: what future for the UK's European diplomatic strategy**?." International Affairs 92.3 (2016): 509-529.

(3) - Smith, (Karen E). "**Would Brexit spell the end of European defence**?." LSE European Politics and Policy (EUROPP) Blog (2015), p87.

الاتّحاد بنيتّها في الانسحاب ليجري ترتيب انسحابها وتركت المعاهدة من دون أي تفاصيل دقيقة لذلك. فماذا على بريطانيا أن تفعله قانوناً؟ وماذا على الاتّحاد الأوروبي أن يفعل؟ وما صفة بريطانيا القانونية بعد الإشعار بالانسحاب؟ كلُّ ذلك سنحاول الإجابة عليه قد الإمكان.

أولاً: الانسحاب وفق معاهدة لشبونة:

١. منذ بدء نفاذ معاهدة لشبونة، يعترف قانون الاتّحاد الأوروبي صراحةً بحقِّ جميع دول الأعضاء الانسحاب منه. على أن تبدأ أي عملية انسجاب عندما تقرّر الدولة وفقاً لقوانينها الدستورية وإشعار المجلس الأوروبي بذلك[١].

٢.أقرَّ أعضاء البرلمان البريطاني قانون مغادرة الاتّحاد الأوروبي، الاثنين في١٢ آذار/مارس ٢٠١٧، حيث يمهّد القانون الطريق أمام الحكومة البريطانية لتفعيل المادة (٥٠) من معاهدة لشبونة، والتي تحدّد على أرض الواقع عملية الانسحاب من الاتّحاد الأوروبي. فالبرلمان يدعم إصرار الحكومة على البدء في إجراءات الخروج من الاتّحاد الأوروبي بقوة[٢].

٣. بما أنَّ بريطانيا من الدول الموقعة على معاهدة المنطقة الاقتصادية الأوروبية بوصفها بلداً عضواً في الاتّحاد الاوروبي، فمن الطبيعي ترك عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية حال مغادرة الاتّحاد الاوروبي. ويرى "جوناثان ليس" نائب رئيس « بريتيش انفلونس* » "أنَّ هناك امكانية كبيرة بأن يكون تحرّك الحكومة مخالفاً للقانون إذا خرجت بريطانيا من المنطقة الاقتصادية الأوروبية ومن الاتّحاد الاوروبي مع عملية البريكست". وأضاف أن على لندن إبطال أولاً المادة ١٢٧ من معاهدة المنطقة الاقتصادية الأوروبية (التي توضح سبل الخروج من هذه المنطقة) ما يستلزم موافقة النواب البريطانيين[٣].

---

(1) – Athanassiou, Phoebus. "**Withdrawal and expulsion from the EU and EMU**: Some reflections." (2009),p114.

(2)– Aust, (Anthony). **Modern treaty law and practice**. Cambridge University Press, 2013, p55.

* جبهة جديدة مهمتها كبح عملية انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي.

(٣)– **خروج بريطانيا من الاتّحاد الاوروبي يواجه تحدياً قضائياً**، الحياة الجديدة، عربي ودولي، العدد ٧٥٥٠، ٢٦تشرين الثاني ٢٠١٦ .

ثانياً: العودة إلى البرلمان البريطاني بعد اتمام عملية التفاوض:

وافق مجلس اللوردات على ألاَّ يُعيد إدراج ضمانات لحق الأوروبيين في الإقامة في بريطانيا بعد الانفصال النهائي عن الاتّحاد الأوروبي في مشروع القانون المطروح، بعد رفض أعضاء في البرلمان هذه الضمانات في وقت سابق، وبذلك تراجع مجلس اللوردات عن محاولاته لضمان حقوق مواطني الاتّحاد الأوروبي المقيمين في بريطانيا، وأقرَّ بحق البرلمان إقرار أي اتفاق يتمّ التوصّل إليه مع الاتّحاد الأوروبي. بعد أن تم التصويت لصالح الحكومة بأكثرية بلغت ٢٧٤ صوتا مقابل ١٣٥ صوتا. وبذلك، لن يكون للبرلمان البريطاني الحقّ في الاعتراض على تفاصيل مفاوضات وإجراءات خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي(١).

ثالثاً: تفعيل المادة ٥٠:

١.إنَّ تراجع مجلس اللوردات آنف الذكر، يُعدُّ انتصاراً لرئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي التي تستطيع، نظرياً، تفعيل المادة (٥٠) من اتفاقية لشبونة. ما يعني البدء رسمياً بإجراءات خروج بريطانيا من الاتّحاد. ويسمح القانون لرئيسة الوزراء بأن تُخطر الاتّحاد الأوروبي أنَّ بريطانيا ستغادره، لتبدأ مفاوضات الخروج التي قد تستغرق عامين. وأعلنت "ماي" أنها ستعلن بدء عملية الخروج بنهاية شهر آذار/مارس٢٠١٧ الجاري. تطبيقاً لمبدأ السيادة البرلمانية، حيث لا يمكن للسلطة التنفيذية الاعتراض على قانون قد أعده البرلمان. لكن تفعيل المادة(٥٠) من شأنه تغيير القانون. ونلفت هنا إلى أنه ربما تؤخّر الإعلان لما بعد قمة غير رسمية لدول الاتّحاد الاوروبي، التي تأتي احتفالاً بالذكري الستين لمعاهدات روما، التي تأسّست وفقاً لها المؤسسة الاقتصادية الأوروبية التي تحوّلت لاحقاً إلى الاتّحاد الأوروبي.

٢. تنص المادة(٥٠) من معاهدة لشبونة التي وقّع عليها قادة الاتّحاد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٧ بالعاصمة البرتغالية لشبونة، ودخلت حيّز التنفيذ في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩على آلية الانسحاب الطوعي من الاتّحاد الأوروبي(٢).

---

(1)– Gordon, R., and R.(Moffatt). "**Brexit: The Immediate Legal Consequences**." Report for The Constitution Society (2016), p92.

(2) – De nombreuses études ont été publiées sur le sujet : V. par ex. L. Grosclaude, La clause de retrait du Traité établissant une Constitution pour l'Europe : **réflexions sur**

وتفرض المادة (٥٠) على الدولة التي تنسحب من الاتّحاد الأوروبي ما يلي:

أ- التفاوض بشأن اتفاق الانسحاب على أن يقرّه مجلس الاتّحاد الأوروبي الذي يضمّ الدول الأعضاء الـ٢٨ بالأغلبية المطلوبة التي تحددها المادة ٢٣٨ فقرة (٣) بند "ب" من معاهدة عمل الاتّحاد الأوروبي، بعد موافقة البرلمان الأوروبي، وذلك بعد إخطار الدولة المنسحبة للاتحاد بعزمها مغادرته.

ب- ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المنسحبة اعتباراً من تاريخ دخول اتفاق الانسحاب حيّز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلم الاتّحاد رسميا قرار الانسحاب إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذه الأثناء. وبوسع الاتّحاد والدولة المنسحبة منه أن يقررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، بشرط تصويت دول الاتّحاد على ذلك بالإجماع.

ت- يجب أن يتفاوض الاتّحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدّد ترتيبات انسحابها، مع الوضع في الاعتبار البحث عن إطار لعلاقتها المستقبلية بالاتحاد. ويُجرى هذا التفاوض وفقا للمادة ٢١٨ فقرة (٣) من معاهدة عمل الاتّحاد الأوروبي.

ث- لا يحقُّ للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتّصلة بها والتي يجريها الاتّحاد بشأن انسحابها.

ج- إذا أرادت الدولة المنسحبة من الاتّحاد الانضمام مجدداً إليه؛ فإن طلبها يخضع لنفس الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٩ من معاهدة لشبونة.

رابعاً: الانسحاب غاية أو حقّ جديد؟

١. هل تُكرّس المادة (٥٠) من معاهدة لشبونة حق انسحاب غير موجود سابقاً؟ أم أنه تشريع معترف به للدول الأعضاء؟ فالمعاهدات الأوروبية كأي معاهدات دولية يُمكن نقضها من قبل أحد الأطراف المتعاقدة. إنَّ صمت معاهدات المجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي، لا يعني

---

un possible marché de dupes, RTD eur. 2005. 533 ; R. Medhi, Brèves observations sur la consécration constitutionnelle d'un droit de retrait volontaire, in P. Demaret, I. Govaere and D. Hanf (eds.), **30 Years of European Legal Studies at the College of Europe**/30 ans d'études juridiques européennes au Collège d'Europe : Liber Professorum 1973/74-2003/04, Brussels, PIE-Peter Lang, 2005

بأن الانسحاب مستحيل(مثال على ذلك)[١] ؛ إذ إنَّ غياب أحكام خاصة بهذا المجال، يعني أنَّ الانسحاب يخضع للقواعد العامة للقانون الدولي. فبإمكان الدول الأعضاء إجراء أي تغيير جوهري في الظروف المنصوص عليها في المادة (٦٢) من معاهدة فيينا المتعلقة بقانون المعاهدات[٢] كسبب للانسحاب[٣]. ومن جهة ثانية، إن خصوصية المعاهدات الأوروبية من شأنها أن تجعل كل انسحاب غير ممكن قانونياً قبل تفعيل المادة (٥٠) من معاهدة لشبونة.

٢. "مبرمٌ لأجلٍ غير مسمى"[٤]، و" مجمعاً لأجل غير مسمى"[٥]، المعاهدات خلقت نظاماً دستورياً ذا سمات مميزة، بما في ذلك سيادة القانون وحقوق الأفراد التي تُمنح مباشرة إلى الدول ورعاياها، "حقوق سيادية"، "مؤسسة لأعضائها"[٦]، ونظام إلزامي لتسوية المنازعات يحول دون أي انسحاب فردي من أعضائها[٧]. مع ذلك، يُشك، في أهمية حجة تغييرات جوهرية في الظروف كسبب للانسحاب بموجب القانون الدولي.

٣.نظراً إلى هدف التكامل المنصوص عنه في بداية المعاهدات، حيث على جميع الدول الأطراف أن تأخذ به، باعتبار أنَّ كل تعديل في تلك المعاهدات لا يكون إلاَّ بدعم جماعي من

---

(1) – Lazowski rappelle que l'absence de clause expresse de retrait dans la Charte des Nations unies n'a pas empêché l'Indonésie de se retirer de l'Organisation, n° 1 à 526. V. aussi H. G. Schermers et N. Blokker, International Institutional Law, Leiden, Martinus Nijhoff, 2003,p104.

(2)– Ou bien sur la base des règles de droit coutumier pour les États non–signataires de ladite Convention.

(3) – V. (Medhi), n° 1 ; Lazowski, n° 1. V. égal. **la proposition d'amendement**, par M. Lopes et M. Lobo Antunes, de l'art. I–59 du projet de traité établissant une Constitution pour l'Europe.

(4) – Art. 240 CEE, puis art. 312 CE.

(5) – CJUE 15 juill. 1964, aff. 6/64, Costa c/ ENEL.

(6) – CJUE 5 févr. 1963, aff. 26/62, Van Gend & Loos.

(7) – V. K. (Lenaerts) et P. (Van Nuffel), **Constitutional Law of the European Union**, London, Sweet and Maxwell, 2005, p. 363 ; Friel, n° 1 ; Harbo, n° 1.

الدول الأعضاء، فمثل هذا السبب لا صحة له[١]. حتى لو أنه معترف به، فالمعاهدات الأوروبية ليست كغيرها من المعاهدات بطبيعتها الدستورية أو بخصوصية نظامها القانونين يمكن أن تُشكّل عقبات أمام الدولة العضو التي ترغب بالانسحاب.

٤. إنَّ صمت النصوص الدستورية أو إغفالها، لا تمنع إمكانية الانفصال من جانب أحد أعضائه المؤسسة وهكذا؛ على الرغم من أنَّ الدستور الكندي لا يعترف بها صراحة، فإنَّ انفصال أحد أقاليمه، يُعتبر ممكناً من الناحية القانونية وفقاً للمحكمة العليا[٢]. إضافةً إلى أن الخاصة الدائمة لنظام قانوني ولو كانت دستورية، لا تعني أنه لا يمكن الرجوع عنها.

وبهذا المعنى، المادة الأولى من معاهدة الاتّحاد سنة ١٧٠٧ بين إنكلترا واسكتلندا، التي نصَّت على إقامة اتحاد دائم بين المملكتين[٣]، لم يمنع من إجراء استفتاء عام ٢٠١٤ كان يمكن أن يؤدّي إلى استقلال اسكتلندا بصورة شرعية. واستفتاء المملكة المتحدة عام ١٩٧٥ حول بقائها في المجتمعات الأوروبية، يؤكد أنَّ حجّة الانسحاب كانت دائماً متوقّعة على الأقل في الخارج[٤]. باختصار، إنَّ إغفال المعاهدات الأوروبية، سواء اعتبرت على أنها معاهدات دولية، أو ميثاق دستوري للاتحاد، لا يبدو كعائق لانسحاب أي عضو من الاتّحاد. لذلك فاقتراح مثل ذلك البند الذي يعترف صراحة بحق الانسحاب هو غير ضروري[٥].

---

(1) – V. Herbts, n° 1, 1755, et J.-P. Jacqué, **Droit institutionnel de l'Union européenne**, Paris, Dalloz, 2015, p. 141.

(2) – V. Renvoi relatif à la sécession du Québec, [1998] 2 RCS 217.

(3) – Selon la version officielle de cet article : « That the Two Kingdoms of Scotland and England shall upon the first day of May next ensuing the date hereof and forever after be United into One Kingdom by the Name of Great Britain ».

(4) – On a d'ailleurs considéré qu'un tel retrait a déjà eu lieu dans le cas du Groenland, même si cette sortie résultait plus d'une évolution constitutionnelle interne au Danemark que d'un processus impliquant directement l'Union (V. Friel, n° 1, 409). Un précédent algérien est également évoqué (V. Tatham, n° 1, 142).

(5) – V. la proposition d'amendement par M.(Lopes) et M. Lobo Antunes de l'art. I-59 du projet de traité établissant une Constitution pour l'Europe, p127-129.

الفرع الخامس : أثر "البريكست" على الاستثمارات الخارجية في بريطانيا:

إنَّ الاستثمارات الخارجية (الأجنبية) المباشرة (FDI) (Foreign direct investiment)عبارة عن استثمار جديد كلّياً، أو استثمار في توسيع شركة محليّة، أو استثمار في شراء شركة محليّة. إنَّ المملكة المتحدة هي أحد أكبر المستفيدين من مبدأ ال (FDI) بمبلغ يصل إلى ١(واحد) تريليون دولار، نصفها من دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي. فقط الولايات المتحدة والصين تستقبلان (FDI) أكثر من المملكة المتحدة[١].

إنَّ الدول بشكل عام، تحبذ ال(FDI) خصوصاً أنها ترفع الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل. إضافةً إلى أنَّ (FDI) تجلب فوائد مباشرة، حيث أنَّ الشركات الأجنبية عادة ما يكون إنتاجها مرتفع وتدفع معاشات مرتفعة، مقارنةً بالشركات المحليّة. إلاَّ أنها تستقدم أيضاً فوائد غير مباشرة، حيث تكتسب الشركات المحليّة خبرات وتقنيات كان للشركات الأجنبية الفضل فيها[٢]. ناهيك عن مساهمة ال(FDI) في ارتفاع الضغط التنافسي، حيث يُجبر الجميع على تحسين آدائهم. فمن حيث المبدأ، هناك ثلاثة أسباب على الأقل لتداعي وانهيار ال(FDI) في حالة الانسحاب والخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي، هي:

أولاً: بما أنَّ بريطانيا ستصبح حصرياً في السوق الآحادية، فهي بالتالي ستصبح منصة تصدير جذابة للجميع، حيث لن يتعرّض هؤلاء لكلفة عالية بسبب عوائق الرسوم عند التصدير لأوروبا.

ثانياً: ستدخل الشركات الأجنبية في تدابير معقدة، حيث ستختلف التكاليف والرسوم والقوانين الراعية لواجباتها وحقوقها بين فروعها الأوروبية وتلك التي في بريطانيا. وذلك سيؤدي إلى شلل وانخفاض في الإنتاجية، حتى بين فروع الشركة الواحدة.

---

(1) – Alfaro, L., A. (Chanda), S. (Kalemli-Ozcan) and S. (Sayek) (2004) '**FDI and Economic Growth:The Role of Local Financial Markets**', Journal of International Economics 64(1): 89-112.

(2) – Harrison, A. and A. Rodriguez-Clare (2009) 'Trade, **Foreign Investment, and Industrial Policy for Developing Countries**', NBER Working Paper No. 15621, p96-100.

ثالثاً: عدم اليقين والشك في شكل مستقبل التجارة بين بريطانيا وأوروبا، سيؤدّي إلى تراجع (FDI)[1].

إنَّ التحليل العملي التجريبي، يؤكّد الأثر السلبي للبريكست على (FDI) الوافد إلى بريطانيا وذلك بحوالي ما لا يقل عن ٢٢%. فخسارة استثمارات من هذا النوع، سوف تضرّ بإنتاجية المملكة المتحدة، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض في الواردات بنسبة ٣،٤%. ولدى مقارنة هذا الرقم (الذي قد نصفه بالمتفائل جداً)، مع نسبة الخسارة الحالية ٢،٦% نجده أعلى من ذلك في حالة الخروج من أوروبا[2].

لقد أظهرت بعض الدراسات في قطاع السيارات والمال، أنَّ "البريكست" سيؤدي إلى انخفاض في جميع صادرات بريطانيا إلى أوروبا. تكمن خطورة ذلك في إضعاف إمكانية بريطانيا على التفاوض لتحسين القوانين التي ترعى المعاملات التجارية بين الطرفين.

طبعاً قد تكون هذه التكاليف، فاتورة مرتفعة، البعض على استعداد لدفعها إذا ما خرج من أوروبا؛ لكنها بالتأكيد تكاليف مهمة وخطيرة[3].

الفرع السادس: تداعيات الخروج البريطاني في الاقتصاد العالمي:

لا بدَّ من التأثيرات السلبية على الاقتصاد العالمي من جراء الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي، الذي يتمثل في النطاق الذي ستظهر فيه تداعيات ذلك الخروج على كبار الاقتصاديين العالميين، مثل الصين وجنوبي أوروبا. فمن الطبيعي أن تتأثر الأسواق المالية بهذه الأوضاع، لكن الأثار ليست اقتصادية فحسب ولكن تنعكس أيضاً على المستوى السياسي الأوروبي. فالوجود البريطاني يحقّق

---

(1)- (Campos), N. and F. (Coricelli) (2015) 'Some Unpleasant Brexit Econometrics' VoxEU (http://www.voxeu.org/).

(2) - (Dhingra), S., G.(Ottaviano), T. (Sampson) and J. (Van Reenen) (2016) '**The Consequences of Brexit for UK Trade and Living Standards**',CEP Brexit Analysis No.2 (http://cep.lse.ac.uk).

(3) - (Bruno), R., N. (Campos), S. Estrin and M. Tian (2016) '**Gravitating towards Europe**: An Econometric Analysis of the FDI Effects of EU Membership', Technical Appendix to this report (http://cep.lse.ac.uk).

توازناً داخل الاتّحاد والأقطاب الأوروبية وخروجها يرجح كفة المانيا وبذلك ستسير أوروبا وفقا للسياسة الألمانية، لأن فرنسا لا تستطيع بمفردها أن توازي الدولة البريطانية[١]. ومن أبرز تلك التداعيات:

أولاً: على الشرق الأوسط وأفريقيا:

إنّ الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي، أو الاستفتاء الذي حصل لمصلحة الخروج منه، قد يؤثّر على دول الشرق الأوسط وأفريقيا، من خلال الأسواق والتجارة والمساعدات، وإن كانت غير ظاهرة أو محدودة الآثار. فآثار الأمد القصير قد تأتي من خلال اضطراب السوق، في حين قد يؤثّر تباطؤ النمو البريطاني والأوروبي سلباً على اقتصادات الشرق الأوسط وأفريقيا، في وقت تُعاني فيه بالفعل من ضغوط شديدة، وأنّ «١٠ دول من بين ٢٩ دولة مصنّفة في المنطقة، قد أعطيت نظرة مستقبليّة مستقرّة»*. وأوضحت الوكالة المذكورة، أن «أبرز الآثار الفوريّة المترتّبة على الانسحاب البريطاني، يظهر في زيادة عزوف المستثمرين عن المخاطرة، في حين يتوقّف التأثير على مدى الاندماج مع النظام المالي العالمي».

ثانياً:على لبنان:

من المعروف أنَّ تبعات الـ "البريكست" على لبنان سوف تكون محدودة جداً، لأنَّ التبادل التجاري بين لبنان وبريطانيا لا يتخطى الـ٦٢٠ مليون دولار سنوياً، منها ٥٨٠ مليون دولار للاستيراد و٤٠ مليون دولار للتصدير، وتحويلات اللبنانيين من بريطانيا أقل من ٣ في المئة من إجمالي تحويلاتهم. لكن يوجد في المقابل استثمارات مهمة للقطاع الخاص في بريطانيا تقدّر بمئات الملايين من الجينه الاسترليني، منها استثمارات مصرفية وعقارات ومطاعم ومؤسسات تجارية.

ويمكن أن نختصر إيجابيات الـ "البريكست" بالنسبة إلى لبنان بالتالي[٢]:

---

(١) – عبد نصيف البكري، (جواد كاظم): **الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسية**، مرجع سبق ذكره، ص:٩١.

* « وكالة فيتش» للتصنيفات الائتمانيّة ، أو **مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني**، وهي واحدة من ثلاث منظمات معترف بها وطنياً جنباً إلى جنب مع وكالة موديز وستاندرد آند بورز، المعروفين باسم "الثلاثة الكبار من وكالات التصنيف الائتماني".

(٢)–يونس، (عماد): **وحدة النقد، تاريخ– أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي**، بحث في التاريخ الاقتصادي،المؤسسة الحديثة لكتاب، لبنان، ٢٠٠٥، الصفحة: ٦٦.

- هبوط اليورو يخفّف من فاتورة الاستيراد من منطقة اليورو التي تبلغ حوالى ٦ مليارات دولار، ما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات ويساهم في تخفيف معدلات التضخّم.
- هبوط أسعار النفط عالمياً، ينعكس إيجاباً على المالية العامة، نتيجة خفض التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان، وكذلك على ميزان التجارة والمدفوعات نتيجة تقلّص فاتورة الاستيراد.
- ارتفاع أسعار الذهب، ينعكس إيجاباً ، إذ يزيد من قيمة مخزون الذهب في مصرف لبنان، ما يعزّز الثقة باستقرار النقد الوطني ويدعمه.

ثالثاً: على إيران:

إنَّ الزلزال الكبير الذي ضرب أوروبا، بعد أكثر من عقدين على الاتّحاد، يمهّد لخريطة سياسية واقتصادية جديدة على الساحة الدولية". فمن شأن ذلك الانشقاق أن يُحدث ثغرة تعطّل الاتفاقات والتفاهمات المقبلة بين دول الاتّحاد. فاقتصاد إيران له مسائله الخاصة ويصعب تقييده، والحصار الذي كان مفروضاً على إيران من قبل، هو أكبر دليل على ذلك. إذ يعتمد بشكل بسيط على بعض الدول الأوروبية التي لن يحدث معها مشاكل، بل ستتطور العلاقة معها لأنَّ غالبية الدول ستسعى إلى إيجاد طرق فردية إلى أسواق إيران، بمعزل عن الاتّحاد، والأيام المقبلة ستشهد على ذلك[١].

غير أنَّ النواحي الإيجابية للخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي، فإنه ستكون له انعكاسات سلبية على الاتّحاد". فقد نرى كما أسلفنا من قبل، أن "دولاً أخرى ستحذو حذو بريطانيا في الخروج، وبالتالي سوف يتلاشى هذا الاتّحاد في السنوات المقبلة، وهذا بطبيعة الحال في مصلحة دول المنطقة في الشرق الأوسط، خصوصاً إيران، حيث إن هذه الدول تستطيع أن تتفاوض بشكل ثنائي مع الدول الأوروبية، وذلك لأن بقاء هذه الدول ككتلة واحدة، يشكل صعوبة في التفاوض معها". وبالتالي أن بريطانيا ستسعى للتعاون مع إيران في الحقل التجاري، وذلك للتعويض عن خسائرها جراء خروجها من الاتّحاد الأوروبي". ويتوقّع الخبراء بإنَّ "هذا التعاون سينمو ويصل إلى مستوى أعلى بين طهران ولندن، كذلك فإن إيران ستتخذ من بريطانيا بوابة لتعاملها مع دول العالم الخارجي، لا سيما أن هذه الأخيرة لديها علاقات وطيدة على الساحة الدولية، وتشكل إلى حدّ ما

---

(١)- زاده، (هاني حسن): خبير العلاقات الدولية والمحلّل الاقتصادي الإيراني، **الأخبار**، العدد ٢٩٢٦ السبت ٢ تموز ٢٠١٦.

رقماً صعباً في السوق العالمية". وأن "الزمن الذي سنشهد فيه تنافساً بين الدول الأوروبية من جهة وبريطانيا من جهة أخرى لإيجاد تعاون تجاري وثيق مع إيران، قد جاء". فكلما ضعفت الدول الأوروبية، تُسجَّل نقاط قوة لإيران"[١].

رابعاً: على روسيا:

إنَّ خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، يعني إعلاناً لبداية علاقات جديدة بين اليورو وروسيا بالأساس، وقد يؤدي إلى إعطاء روسيا وضعية متقدمة في الاتّحاد؛ وأنَّ بريطانيا ستصبح أكثر انغلاقاً وأكثر عزلةً وأقل ديناميكية، وسيكون سيئاً للأوروبيين كما البريطانيين، إذا ضعفت بريطانيا العظمى لأنه سيؤدي إلى إضعاف أوروبا. فمن شأن خروج المملكة المتحدة أن يشجع السياسات الانعزالية حتى خارج حدود الاتّحاد الأوروبي، وسوف تخسر تأثيرها العسكري والدولي، حيث لن يُنظر إليها على أنها حليف عسكري أساسي في حال خروج الأخيرة من الاتّحاد الأوروبي. كما يقول المعارضون للخروج من الاتّحاد الأوروبي، إن واشنطن الحليف المهم ستفضل الشراكة مع الاتّحاد في مواجهة قضايا سياسية كبيرة كقضية الشرق الأوسط، على دور غير مؤثر للبريطانيين المنفصلين[٢].

وكما أنَّ بريطانيا كانت تدفع باتجاه الإبقاء على العقوبات الاقتصادية الأوروبية ضد روسيا في مرحلة من المراحل، لكن تصميم الاتّحاد الأوروبي ربما أصبح الآن ضعيفا،أقّله أنَّ صوتاً في الاتّحاد الأوروبي قد أُزيل. وهذا ربما يجعل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سعيداً، يشعر بضغط ضئيل وبتفاؤل أكثر بشأن توقعاته بتخفيف العقوبات التي يفرضها الاتّحاد الأوروبي على بلاده.

خامساً: على الولايات المتحدة الأميركية:

إنَّ الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي، يشكل تحدياً جديداً للاستراتيجية الأميركية الكبرى؛ التي واجهت ضربة مزدوجة، ذلك أن أحد أقوى حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا قد خسرت مقعدها على الطاولة في بروكسل[٣]. فالولايات المتحدة لطالما اعتمدت على أوروبا موحّدة وقوية ونابضة بالحياة

---

(١)- زاده، (هاني حسن): المرجع السابق.

(٢)- حبيب، (هاني): **الشراكة الأوروبية المتوسطية، ما لها وما عليها**، مرجع سبق ذكره، الصفحة: ٣٦٠.

(3) - Oliver, (Tim). "**European and international views of Brexit**." Journal of European Public Policy 23.9 (2016): 1321-1328.

لمساعدتها على ترسيخ القواعد الأساسية للنظام العالمي، التي تأمل أن يستمر إلى فترة طويلة أقله خلال القرن الـ٢١، لأنها ومنذ انضمامها إلى اللجنة الاقتصادية الأوروبية، عام ١٩٧٣، كانت بريطانيا الحليف الفعّال لأميركا؛ ودائماً ما كانت سنداً يمكن الاعتماد عليه لتوسيع اتحاد أوروبي، مبني على المبادئ الاقتصادية الليبرالية. وما يثير القلق أكثر من المنظور الأميركي، هو احتمال أن تبدأ دول أخرى في الاتّحاد الأوروبي بدراسة فرضية ترك المنظمة الأوروبية. لذا، فإنَّ الخطوة البريطانية ومن وجهة نظر الخبراء والمخططين الاستراتيجيين الأميركيين أتت في وقت سيئ جداً، بخاصة أنهم يخوضون غمار الطموحات الرامية للاستدارة نحو آسيا»، والذين يعتبرون أنَّ تفكّك الوحدة الأوروبية، أمر مكلف لا لزوم له[١] .

(1) – Oliver, (Tim), and Michael (John Williams). "**Special relationships in flux: Brexit and the future of the US–EU and US–UK relationships.**" International Affairs 92.3 (2016): 547–567.

المطلب الثاني

الرؤية والخيارات المستقبلية للمملكة المتحدة

نال قانون مغادرة بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي مؤخراً التصديق الملكي بعد أن أعطت الملكة إليزابيث الموافقة على مشروع القانون، وأصبح خروجها واقعاً لا مفرَّ منه. هذا التصديق يمهد الطريق لرئيسة الوزراء "تريزا ماي" لبدء محادثات الخروج، وتطبيق القانون الملزم الذي ينظم عملية الانسحاب من الاتّحاد الأوروبي. فالسيناريو والخيار الأسهل يقضي بانضمامها إلى آيسلندا أو النرويج كعضو في الفضاء الاقتصادي الأوروبي، ما سيمنحها منفذا إلى السوق الداخلية. لكن ذلك سيُحتم على المملكة احترام قواعد هذه السوق الملزمة دون أن تكون شاركت في صياغتها، كما سيُرتب عليها تسديد مساهمة مالية كبيرة.

ومن الخيارات الأخرى المطروحة أمام بريطانيا اتباع النموذج السويسري في العلاقة مع الاتّحاد، أو إبرام اتفاق تبادل حرّ بينهما، أو إقامة وحدة جمركية معه على غرار ما فعلته تركيا.

وبناءً عليه، وبكلِّ الأحوال ينبغي على الطرفين الاتّحاد وبريطانيا أن يتفاوضا بشأن وضع ما يقارب مليونيْ بريطاني يقيمون أو يعملون في دول الاتّحاد، ولا سيما حقوقهم في التقاعد وحصولهم على الخدمات الصحية في هذه الدول. وقد أعلنت الحكومة البريطانية إن التفاوض بشأن هذه الحقوق سيتم على قاعدة المعاملة بالمثل لرعايا الاتّحاد الأوروبي الذين يُقدر عددهم بحوالي ثلاثة ملايين في بريطانيا.

أمّا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإنه يحتاج للمسارعة بسد فجوة حجمها سبعة مليارات يورو في ميزانيته السنوية البالغة ١٤٥ مليار يورو حتى عام ٢٠٢٠، وهو موعد وقف مساهمات بريطانيا في ميزانية الاتّحاد. أخيراً، هناك ضرورة تفرض على الاتّحاد أن يوضح فوراً وضع الشركات والأفراد الذين يستخدمون حقوقهم وحرية التبادل للتجارة والعمل والعيش بموجب العضوية في الاتّحاد أو بريطانيا، وذلك كي يتمكن المواطنون على جانبيْ الحدود الجديدة بين بريطانيا والاتحاد من معرفة أوضاعهم القانونية وكيفية التعامل مع الإجراءات المستجدة.

الفرع الأول: الخيارات البريطانية والقيود المحتملة:

بعد قرار بريطانيا مغادرة الاتّحاد الأوروبي، يمكن الحديث عن خمسة خيارات محتملة لتحديد العلاقة بين الطرفين، ويمكن التوصّل إليها من خلال المفاوضات لتنظيم عمليّة الخروج. حاليّاً من المتوقع أن يبقى الوضع كما هو عليه خلال عامين على الأقلّ من تاريخ التصويت، أي ستظل بريطانيا جزءاً من الاتّحاد ملتزمة بكل قوانينه إلى أن يتمّ الفصل وتنفيذ القرار(١). إذاً وسط هذا الكمّ الهائل من التناقضات، يبقى الغموض سيّد الموقف في ظلّ غياب التجربة، بحيث أنَّ هناك حالياً عدّة سيناريوهات تُعتبر الأبرز على الساحة السياسيّة(٢). ثمة خيارات ونماذج عديدة يمكن أن تسير بريطانيا بها، ولكل منها محاذير خاصة؛ ومن تلك النماذج(٣):

أولاً: الخيار النروجي* أو الآيسلندي**؛ كعضو في الاتّحاد ما سيتيح لها مدخلاً إلى السوق الأوروبية في مقابل احترام قواعد هذه السوق التي تتمتع بضوابط قانونية ملزمة، والتي لم تشارك في ترتيباتها أصلاً، علاوة على تسديد مساهمات مالية كبيرة كانت سبباً رئيساً في ميل المزاج البريطاني نحو الخروج. والنموذج النروجي الذي من خلاله تنضم المملكة المتحدة إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية كالنموذج أو الخيار السويسري، مع التفاوض على مجموعة من الاتفاقيات

---

(١)- تطبيقاً للمادة ٥٠ من "معاهدة لشبونة" التي تحدّد أُطُرْ انسحاب دولة من الاتّحاد الأوروبي.

(٢)- أحمد، (أميرة): **بريطانيا والاتحاد الأوروبي... من منهما سيخسر الآخر بعد أن اختار الشعب الانفصال؟**، ٢٠١٦/٠٨/١٨، متوافرة على الموقع: http://www.arageek.com ، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/١٧.

(٣)- لمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق، الصفحة ١١٣.

* تساهم النرويج في البعثات الدولية لقوات الأمم المتحدة، ولا سيما في أفغانستان وكوسوفو والسودان. وهي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا ومجلس الشمال الأوروبي وهي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية.

** الاقتصاد الآيسلندي هو اقتصاد سوق حرّ ذو ضرائب منخفضة مقارنة ببقية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. أصبحت آيسلندا في السنوات الأخيرة واحدة من أغنى وأكثر البلدان تقدماً في العالم. في العام ٢٠١٠ صنفت في المرتبة ١٤ بين دول العالم المتقدمة وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة.

الثنائية(التفاوض على اتفاقية التجارة الحرّة، مماثلة لتلك التي تم التفاوض عليها مع الاتّحاد الأوروبي النموذج التركي[١].

يتمثّل هذا الخيار بمغادرة بريطانيا الاتّحاد الأوروبي، بينما تنضمّ إلى المنطقة الاقتصاديّة الأوروبيّة (EEA: European Economic Area)، التي تُشكّل امتداداً للمنظّمة الأوروبيّة للتّبادل التجاري الحرّ(EFTA: European Free Trade Association)، وهي منظّمة حكوميّة دوليّة لتعزيز التجارة الحرّة والتكامل الاقتصادي لخدمة الدول الأعضاء الأربعة: أيسلندا، ليختنشتاين، النرويج، وسويسرا. وذلك للحفاظ على مكانتها الاقتصاديّة، ما يمنحها حق الدخول إلى السوق الأوروبيّة الموحّدة دون الارتباط السياسي بالاتّحاد الأوروبي، بينما تتحرّر تماماً من تقييدات قوانين الاتّحاد وفرض سيطرته على الشؤون الداخليّة الخاصة بالسياسات الزراعيّة والصيد البحري واستثمار الثروة السمكيّة المشتركة ومسائل العدالة والشؤون الداخليّة وغيرها، إذ لا تخضع لمحكمة العدل للاتّحاد الأوروبي، مع حريّة إجراء مفاوضات تجاريّة ثنائيّة مع مختلف دول العالم دون أيّة قيود أوروبيّة[٢].

١.مساوئ النموذج النروجي

تتجسّد بخضوع الصادرات البريطانية إلى دول الاتّحاد لرسوم وتدقيق جمركي، باعتبارها لنْ تعُد جزءاً من الاتّحاد الجمركي للاتّحاد الأوروبي. كما ويجب عليها أن تسمح بحريّة تنقّل الأفراد من وإلى دول الاتّحاد، بالإضافة إلى أنَّ المنطقة الاقتصاديّة الأوروبيّة لن تؤهّل بريطانيا أيضاً الإستفادة من الـ ٥٣ اتّفاقية تجاريّة موقّعة فيما بين الاتّحاد الأوروبي ودول عديدة حول العالم. كما أنَّ هذا النموذج يحتّم على بريطانيا المساهمة في ميزانيّة الاتّحاد الأوروبي ولا يعطيها الحق في التصويت على قوانينه[٣].

---

(1) – de Grauwe, (Paul). "**How to prevent Brexit from damaging the EU**." LSE European Politics and Policy (EUROPP) Blog (2016),p 32.

(2)– Ottaviano, G., J. P. (Pessoa), T. (Sampson) and J. (Van Reenen) (2014) '**The Costs and Benefits of Leaving the EU**', Centre for Economic Performance Policy Analysis, p45–48

(٣)– النرويج قد تكون النموذج المستقبلي لبريطانيا مع أوروبا، ٢٠١٦/٠٦/٢٩، متوافرة على الموقع: http://www.noonpost.org، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/٠١/١٥.

٢.على الرغم من كلّ ما تقدّم، فإنَّ النموذج النروجي قد يكون الأنسب للتطبيق لحلّ قضيّة الخروج بشكل سريع والتوصّل إلى اتّفاق يضمن استمراريّة مصالح الطرفين التجاريّة، إذ أنّه يتمتّع بمزايا مهمّة أبرزها الاستفادة بما يُعرف بـ "مكابح الطوارئ" التي تُخوّل بريطانيا، في حال اعتماده، تعليق العمل بهذا الإتّفاق مؤقتاً مع الاتّحاد في حال استشعرت بخطر ما في إحدى الحرّيات الأربعة وهي "حريّة حركة الأشخاص والسِلع والخدمات ورأس المال"، حيث استخدمت ليختنشتاين المكابح للحدّ من الهجرة بعد تزايُد موجهة الهجرة على دول الاتّحاد الأوروبي، كما إستخدمتها آيسلندا كذلك لفرض ضوابط على رأس المال من وإلى الاتّحاد بعد الأزمة الماليّة العالميّة في العام ٢٠٠٨.

ثانياً: الخيار السويسري:

بالرغم من أنَّ سويسرا ليست عضواً في الاتّحاد الأوروبي، لكنها تتفاوض معه على اتفاقيّات تجاريّة على أساس قطاعي، أي أن تحظى بحقّ الدخول المباشر إلى السوق الأوروبيّة الموحّدة من خلال اتّفاقيات ثنائيّة متنوعة. لكنّ هذا الخيار، يعني أن تضطرّ بريطانيا إلى إعادة التفاوض على اتّفاقيات ثنائيّة متعدّدة مع الاتّحاد الأوروبي على غرار سويسرا التي تفاوضت معه على مدى تسع سنوات لتوقيع ١٢٠ اتفاقيّة شراكة تجاريّة تُنظّم العلاقة بينهما وتضمن لها الدخول إلى سوق الاتّحاد الأوروبي وتشارك بشكل كامل في السوق الموحّدة مقابل تطبيق داخلي لقواعد الاتّحاد الأوروبي[١]. إذ إنَّ ٥٥% من الصادرات السويسرية بحسب إحصاءات العام ٢٠١٥ تجد طريقها إلى دول الاتّحاد الأوروبي، مقابل ٧٥% من وارداتها من دوله[٢].

١.مساوىء الخيار السويسري

قد يكون الخيار غير المناسب لبريطانيا لكلفته المرتفعة وانعكاساته السلبية على الوضعين المالي والاقتصادي، لإبرامها أكثر من مئة اتفاقية مع الجانب الأوروبي مستثنية قطاع الخدمات، وهو

(1) – Pisani–Ferry, (Jean), et al. "**Europe after Brexit: A proposal for a continental partnership**." Bruegel External Publication, Brussels (2016), p115.

(2)– Swiss foreign trade statistics, annual **report, How did the Swiss foreign trade develop in 2015**? the Federal Customs Administration's magazine "Forum Z", p77.

المجال الذي تحبذه وترنو إليه بريطانيا، في الوقت الذي لم ترض به أغلبية دول الاتّحاد حالياً في علاقاتها مع برن[١].

ثالثاً: الخيار التركي:

عبر وحدة جمركية أو إبرام اتفاق تبادل حرّ مع الاتّحاد الأوروبي. وأياً يكن الخيار أو الاتجاه، ستبقى بريطانيا أسيرة الواقع المالي والاقتصادي الأوروبي، وأسيرة الحواجز التي ستقف في وجه الأسواق الأوروبية الرئيسية[٢]. وهو الخيار الأقلّ ترجيحاً، حيث أنّه في حال اعتماده سوف تقوم بريطانيا بتوقيع اتفاقيّة تجارة حرّة مع الاتّحاد الأوروبي، مع منع البريطانيّين من حريّة التنقّل داخل دول الاتّحاد الأوروبي، والأمر ذاته بالنسبة لمواطني دول الاتّحاد الذين لن يعد بإمكانهم التنقّل بالسهولة عينها من وإلى بريطانيا كما من قبل.

١.يتمثّل هذا النموذج بالإبقاء على الاتّحاد الجمركي الأوروبي وعلى شروط الاستيراد المفروضة بموجب اتفاقيّة التجارة الحرّة الأوروبيّة، بما يسمح للصادرات بالمرور بحريّة إلى دول الاتّحاد الأوروبي دون أن تكون خاضعة للرقابة الإداريّة أو الرسوم الجمركيّة[٣]. كما لا يحقّ لبريطانيا في حال إعتمادها لهذا النموذج، تحديد الرسوم الجمركيّة التي يجب فرضها على البضائع التي تستوردها من الدول غير الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، حيث ستضطرّ إلى تطبيق رسوم الاتّحاد الجمركيّة المشتركة[٤]. أيضاً ستستطيع الدول الموقّعة على إتّفاقيّات تجارة حرّة مع الطرف الأوروبي إدخال سلعها إلى بريطانيا دون دفع أيّة ضرائب، بينما لا يمكن لبريطانيا أن تقوم بالأمر ذاته، وهذا ما تسعى تركيا إلى تعديله منذ العام ٢٠١٥.

٢.أضف إلى ذلك فيما يتعلّق بالتجارة الحرّة مع سائر دول العالم، تعطى الأفضليّة للاتّحاد الأوروبي لإجراء المفاوضات الثنائيّة مع باقي الدول، على أن تتبعه تركيا وتتفاوض بنفس

---

(1) – Burri, (Thomas). "Free Movement of Persons and Brexit–some Swiss experience from which the United Kingdom could benefit." (2016).

(٢) – حسين، (خليل): **الطلاق البريطاني الأوروبي البائن**، الخليج، مرجع سبق ذكره.

(٣) – الكيلاني، (هيثم): **تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية**، دراسات إستراتيجية، العدد٦ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦، الصفحة:٣٦.

(٤)– النعيمي،(لقمان عمر): **تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧، الصفحة: ٤٣.

الشروط، والجدير ذكره أنَّ الاتّحاد الأوروبي يقوم بمفاوضات قائمة مع الدول الكبرى مثل الولايات المتّحدة واليابان والهند، وهذا لا يناسب بريطانيا حيث سيقيّدها بشروط الصفقات التجاريّة المحتمل توقيعها مع دول أخرى(١).

رابعاً: الخيار الكندي:

حيث تُجرى المفاوضات بشأنه منذ سبع سنوات، وبعد التوقيع عليه في تشرين الأول من العام ٢٠١٦، من المفترض أن يتولّى البرلمان الأوروبي إبرامه في مطلع العام ٢٠١٧، وبعد ذلك يصدّق عليه برلمان كلّ دولة عضو في الأشهر المقبلة(٢). وهو اتفاقٌ للتبادل التجاري الحرّ ما بين كندا والاتّحاد الأوروبي، ويُعرف بـ: "الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل" (CETA:Comprehensive Economic and Trade Agreement). ينصّ هذا الاتفاق في بنوده الأساسيّة على إزالة أكثر من ٩٩% من الرسوم الجمركيّة عن جميع السِلع تقريباً المتبادلة بين الاتّحاد الأوروبي وكندا، ولكنّ الاتّفاق لن يغيّر القواعد الأوروبيّة حول السلامة الغذائيّة أو حمايّة البيئة(٣). بالتالي، لن يكون استيراد الاتّحاد الأوروبي للسلع الكنديّة ممكناً إلّا إذا كانت هذه السلع تُراعي أنظمة وقواعد الاتّحاد. وينصّ الاتّفاق أيضاً على زيادة الحصص الزراعية مع المحافظة على نظام الحصص(٤).

١.هذا الإتّفاق الإقتصادي والتجاري الشامل العالمي هو إتفاق تبادل تجاري يهدف إلى خلق سوق كبيرة بين كندا وأوروبا وتحريك التبادلات التجارية بين المنطقتين. إذ يمتدّ نصّه على ٢٣٤٤ صفحة يُسمّى باتفاق "الجيل الجديد" لأنّه يرمي إلى تخفيض الرسوم الجمركية وأيضاً إلى إزالة الحواجز غير الجمركية أي المعايير التي قد تعيق التجارة ورفع جميع حصص الاستيراد بين جهتيّ المحيط الأطلسي.

---

(١) – نور الدين، (محمد): **تركيا الصيغة والدور**، دار رياض الريس، كانون الثاني ٢٠٠٨، الصفحة:٦٦.

(2) – Dhingra, (Swati), and Thomas (Sampson). "**Life after BREXIT: What are the UK's options outside the European Union?**." (2016), p146.

(3) – Poulsen, L., J. (Bonnitcha) and J. (Yackee) (2013) '**Costs and Benefits of an EU–USA Investment Protection Treaty**', LSE Enterprise Report to the BIS, April 2013, p212.

(٤)– **ما هو الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل** CETA؟، ٢٠١٦/١٠/٣١، متوافرة على الموقع: http://mostasmer.com/، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/٠١/٢٨.

٢.على الرغم من أنّ أكثريّة الحكومات الأوروبيّة أعربت عن تأييدها للإتّفاق الإقتصادي والتجاري الشامل CETA، إلاّ أنَّ هذا الإتّفاق لا يروق للجميع. فمعارضوه يلومونه على كونه نموذجاً للتحرّر الإقتصادي الذي سيفيد الولايات المتحدة بشكل خاصّ، علماً أنّ عدداً ملحوظاً من المؤسسات الأمريكيّة موجود في كندا. أمّا في أوروبا، فيخشى المزارعون أن يقلب رفع حصص المنتجات الزراعيّة وضع السوق الحالي رأساً على عقب، ويتخوّفون من منافسة غير عادلة من المنتجات الكنديّة.

٣.من الممكن أن يمثّل هذا السيناريو نموذجاً لاتّفاق تجاري ثنائي بين كلّ من المملكة المتّحدة وكندا كسوق بديل، أو بينها وبين الاتّحاد الأوروبي كخيار مُتاح.

خامساً: خيار منظّمة التجارة العالميّة:

إذا فشلت المملكة المتّحدة في التوصّل إلى اتفاق للتجارة الحرّة مع الاتّحاد الأوروبي، فإنه يمكن أن تطبّق قواعد منظّمة التجارة العالميّة، غير أنَّ ذلك لن يجعلها تستفيد من إتّفاقيّات التجارة الحرّة الموقّعة بين كل من الاتّحاد الأوروبي و٥٣ دولةً أُخرى. ويتمثّل هذا النموذج بـ: تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركيّة على العديد من الصادرات، إضافةً إلى فرض قيود على حريّة تنقّل الأفراد، كما تكون بالتالي ملزمة بالتقيّد بالمواصفات الخاصة للمنتجات المصدّرة إلى أسواق الاتّحاد الأوروبي. بالمقابل ستعفى بريطانيا من المساهمة في ميزانيّة الاتّحاد الأوروبي إلى جانب عدم التزامها بإستقبال اللاجئين داخل أراضيها.

الفرع الثاني: مستلزمات وواجبات بريطانية:

بمجرد حصول "البريكست" ، توجّب على الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي القيام بقرارات تتعلق بخمسة مجالات كبرى:

أولاً: ماذا سيحصل للشركات البريطانية ولحوالي مليوني مواطن بريطاني يقطنون في الاتّحاد الأوروبي؟ وماذا سيحصل بالمقابل للشركات الأوروبية ولحوالي ثلاثة ملايين أوروبي يقطنون في المملكة المتحدة؟ فعلى سبيل المثال، هل سيحافظ البريطانيّون الذين يعملون في الاتّحاد الأوروبي على ذات الحقوق قبل "البريكست" ؟ أو سوف يعاملون كمهاجرين أجانب من خارج الاتّحاد الأوروبي؟ وهل سيحافظ المهاجرون الأوروبيّون على حقّ البقاء في المملكة المتحدة؟ هناك اعتقاد

أو اتفاق في القانون الدولي، أنه عندما تعطى الحقوق تنفيذاً للاتفاقيات الدولية، فإن الانسحاب من تلك الاتفاقيات لا يعني الانسحاب من منح تلك الحقوق المتفق عليها. وذلك يعني أن الأشخاص والشركات الذين استفادوا من السوق المشتركة أو من وحدة السوق، لينتقلوا من بريطانيا إلى أوروبا وبالعكس، سيحافظون على حقوقهم المكتسبة؛ لكن هذه النتيجة غير مضمونة، ويتطلّب دراستها قبل تنفيذ "البريكست" من خلال المفاوضات بين الأفرقاء أصحاب العلاقة.

ثانياً: كيف سيتغيّر القانون البريطاني بعد الخروج من الاتّحاد الأوروبي[١]؟

ثالثاً: إنَّ الأماكن التي تخضع لسلطة الاتّحاد الأوروبي في الوقت الراهن في بريطانيا، تقع تحت قانون يحكمه القانون الأوروبي. والقرارات القانونية الأوروبية تتطلّب من الدول الاعضاء أن تعتمد سياسات، وبذلك أن تغيّر قوانينها استجابة للواقع الجديد. وعندما يُصدر الاتّحاد الأوروبي تشريعاً ما، يُصبح قانوناً في جميع الدول الأعضاء. والتوجيهات تتحقق بتغيّرات في القانون البريطاني، بينما التشريعات لديها قوة القانون فقط؛ لأن بريطانيا جزء من الاتّحاد الأوروبي.

فنتيجةً لذلك، وعند خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، فإنَّ القوانين التي أُقرّت بناءً على التوجيهات الاوروبية، لن تتأثر وستبقى صالحة، إلا إذا أرادت الحكومة تغييرها. غير أنَّ التشريعات الأوروبية تفقد مباشرة من قوتها القانونية.

رابعاً: سيتوجّب على الحكومة البريطانية أن تُقرر أي من السياسات ستعتمد في الأماكن التي تقع تحت سلطة الاتّحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، السياسات المتوجب تقريرها أو اعتمادها في القطاع الزراعي. حيث، تُمثّل الجزء الأكبر من التمويل الأوروبي. أضف إلى ذلك، الأماكن الأقل دخلاً في المملكة المتحدة كأيرلندا الشمالية وويلز، التي تحصل على تمويل خاص من برامج التنمية الأوروبية. إضافةً إلى أنَّ بريطانيا، ثالث أكبر مستفيد من التمويل الاوروبي لصالح الأبحاث والإبداع[٢].

---

(1)-(Philippidis),G. and L. J. (Hubbard) (2001) '**The Economic Cost of the CAP Revisited**', **Agricultural Economics**, 25, 375-385.

(2)- (Ugwumadu), J. (2013) '**Poland Takes Lion's Share of EU Funds**', Public Finance International, 28 November 2013. Retrieved from: www.publicfinanceinternational.org

خامساً: عند حصول "البريكست"، هل سيكون هناك من فترة انتقالية؟ لذلك على المفاوضين البريطانيين، إيجاد اتفاق يضمن فترة انتقالية للشركات والعمال للاعتياد والتأقلم مع المتغيّرات التي ستحصل في القوانين والتشريعات. والأكثر أهمية، إنَّ أي اتفاق بين الطرفين الأوروبي والبريطاني، يتطلّب تعريف وتحديد العلاقة المستقبلية فيما بينهما.

فهل ستستمر التجارة الحرّة بين بريطانيا وأوروبا؟

وهل سيستمر انتقال العمال بكل حرّية بين بريطانيا وأوروبا؟

وهل ستحافظ الشركات البريطانية على حقوقها في العمل داخل أوروبا؟

الفرع الثالث: مستقبل العلاقة بين المملكة المتحدة والاتّحاد الأوروبي:

لقد طُرحت في سياق هذا البحث أسئلةٌ عديدة، حول شكل العلاقة المستقبليّة التي ستربط ثاني اقتصاد في القارة الأوروبيّة وخامس اقتصاد في العالم بالاتّحاد الأوروبي، وتداعيات خروجه وتأثيرها في مستقبل الاتّحاد وقدرته على الاستمرار، بعد أن أخذت أصواتٌ تتعالى في دول أوروبيّة أخرى تطالب بالاستفتاء إسوة بالبريطانيّين(فرنسا)، حيث أنَّ صعود اليمين المتطرّف المناهض للاتّحاد الأوروبي هو من أبرز العوامل.

فإذا اعتبرنا أنَّ "البريكست" سوف يؤدّي إلى بدء مرحلة من الشكّ داخل بريطانيا حول مدى أهميّة هذا الخروج لخدمة المصالح الاستراتيجيّة للدولة، فإنّه من المؤكّد سوف يُثير أزمة كبيرة داخل الاتّحاد الأوروبي ذاته.

لقد شنَّ حزب العمّال المعارض حملة انتقادات ضد "كاميرون" لأنه، في رأيهم، عرّضَ مستقبل بريطانيا للخطر؛ أما حزب المحافظين نفسه فمنقسمٌ في هذا الشأن، و"كاميرون" لم يفرض على أعضاء الحزب ووزرائه الالتزام بموقفه الرافض للخروج ما دفع عدداً من الوزراء والنواب المحافظين إلى التعبير عن قرارهم تأييد الخروج من الاتّحاد. وهكذا كان "كاميرون"، مع وزير ماليته "جورج أزبورن" (George sborne)، قائدي معسكر البقاء في الاتّحاد الأوروبي. ولكن تبنى قيادات «حزب المحافظين» الآخرين، بمن فيهم الوزير "مايكل غوف" وعمدة لندن السابق "بوريس جونسون" فكرة "البريكست"، بالإضافة إلى "نايجل فاريج" من «حزب استقلال المملكة المتّحدة»، أبرز الداعين للخروج.

بيد أنَّ حتى تلك الائتلافات الحزبيّة يشوبها الكثير من الاختلافات، إذ يتبنّى «حزب استقلال المملكة المتّحدة» خطاباً أكثر عدوانيّة ضد الاتّحاد الأوروبي مقارنة بالمحافظين مثل "جونسون" أو "غوف"، الذين ينكرون أنّهم متطرفون ولكن يشيرون إلى أنَّ زيادة السيطرة الوطنيّة ستسمح باتّخاذ قرارات سياسيّة شرعيّة أكثر ديمقراطيّة وأكثر عقلانيّة. ومرة أخرى يؤكد "جونسون" و"غوف" بأنَّ تحسين السيطرة الوطنيّة ليس بالضرورة أن تكون متطرّفاً أو عنصريّاً (ويستشهدون بكندا وأستراليا كأمثلة نموذجيّة). ومع ذلك تعرّضت تلك الوعود المعتدلة للعرقلة عندما نشر «حزب استقلال المملكة المتّحدة» ملصقات عن أمواج من المهاجرين من الشرق الأوسط محذراً من اقتراب المجتمع البريطاني من «نقطة الانهيار». ويقول المعارضون أيضاً إنَّ التركيز على الهجرة يعطي للقضية بعداً عاطفياً يساعد على اخفاء الاضطرابات الاقتصاديّة الحقيقيّة التي من المرجّح أن يُسببها خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي.

الفرع الرابع: القارة الأوروبية: ما بعد "البريكست" المصير والمسار؟

أولاً: قد يفتح "البريكست" الطريق أمام خطر انتقال العدوى إلى الدول الأعضاء الأخرى، بخاصة كل من الدنمارك السويد هولندا، النمسا التي ستتبع الملكة المتحدة. أما الجبهة الوطنية الفرنسية، كانت سريعة لطلب الاستفتاء. وهناك وجهات نظر أخرى تميل إلى أن "البريكست" فرصة، تدافع عن هذه الفكرة نيكول فونتان وتقول:" إنَّ خروج المملكة المتحدة من أوروبا لن يمنع مسيرة الاتّحاد وتقدمه، إضافة إلى أنَّ بريطانيا هي التي بذلت جهداً، قد تتخذ القرارات الضريبية الأوروبية بالاجماع[١]. وبريطانيا قد قلّصت من طموحات خطة مكافحة خطر التهرّب من دفع الضرائب، وبشراكتها مع الصين مكّنت من تصدير صلبها إلى أوروبا. فلو بقي البريطانيون في الاتّحاد، كانت دول أخرى ستطالب الاتّحاد بتقديم المزيد من التنازلات على غرار بريطانيا، وكانت أوروبا في خطر التفكّك. فليس المهم معاقبة بريطانيا التي ستتمكن الوصول إلى السوق الأوروبية الكبيرة، لكن لن يكون لها رأي في السياسة الاقتصادية الأوروبية[٢]. ووفقا لهاتين الرؤيتين، يمكن للBrexit إضافة أزمة إلى أخرى، أو على العكس من ذلك، يكون فرصة لإعادة اختراع المشروع الأوروبي[١].

---

(1) – Sylvie ,(Torcol) ,**Après le Brexit : faut–il plus ou moins d'Europe** ? Revue de l'Union Europeenne 2016 p. 570

(2) – N. (Fontaine), **Si les Britanniques étaient restés, l'Europe risquait la dislocation, entretien dans L'Express,** 24 juin 2016, consultable sur

ثانياً: هناك مقترحات أقنعت الأوروبيين تدور حول "أوروبا أقل": والعودة إلى أوروبا الأمم، والخروج من قيود "شنغن". باستعادة الحدود الداخلية والمحافظة على السيادة، وبالتالي العملة الخاصة بكل دولة، والتخلي عن الحلم الأوروبي. هذا ال"أوروبا أقل" هو غير واقعي: بدليل صعوبة الدول منفردة، في محاربة الإرهاب وضرب الطوق الأمني المجدي وراء حدودها[٢]؟

ثالثاً: لا مفرّ للأوروبيين ولا مقدرة لديهم من تجنب الأسئلة الأساسية؛ لكن إذا ما زالوا يؤمنون بالمشروع الأوروبي، قد يكون ذلك لـ"أوروبا أكثر"، يعني إطار قانوني جديد للحصول على عضوية حقيقية للشعوب، وهو العقد الاجتماعي الأوروبي والقانوني بامتياز.

هذا "الأوروبا أكثر" يعني انشاء خيارات دستورية[٣]ستؤدي بلا شك إلى تقليص السيادة، لهذا يجب على أوروبا التفكير بشكل مختلف. فالذهاب إلى مزيد من التكامل من شأنه أن يؤدي إلى مغادرة الدول الأعضاء التي ليست على استعداد لتقديم تنازلات جديدة.

رابعاً: إطار قانوني جديد:

تقدمت فرضية أوروبا متعددة السرعات منذ فترة من الزمن، وهي اتحاد في دوائر متحدة المركز مع زيادة للفدرالية المؤسسية والتضامن المالي في منطقة اليورو وقلة الدول الأعضاء. بموجب هذا الاقتراح، تشمل الدائرة الأولى البلدان التي قررت المضي قدما نحو التكامل السياسي، والدائرة الثانية، تشمل الدول التي ترغب في تحقيق التكامل الاقتصادي دون المشاركة في المزيد من التكامل السياسي. والدائرة الثالثة البلدان التي ترغب في البقاء بعيداً عن عملية التكامل الاقتصادي والسياسي، التي ترغب بالتعاون الحكومي مع دول الاتّحاد الاوروبي فقط. يشمل هذا النظام تلبية التوقعات الأوروبية و تحذير البريكست. إنه يتيح في آن معا لأوروبا أكثر وأقل، حسب إرادة كل من الدول الأعضاء. لذلك يجب أن نعيد التفكير في إطار قانوني جديد للاتحاد، مرن وقادر أن يأخذ في الإعتبار هذه التكوينات المعينة.

---

www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/si-les-britanniques-etaient-restes-l-europe-risquait-la-dislocation_1805685.html, août 2016, p155.

(١)- **تسلسل أبرز الأحداث في أوروبا وبريطانيا ما بعد "البريكست".**(انظر الجدول المرفق)، الصفحة ١٢٣.

(2) - Ibid., p. 161.

(3) - V. not. la contribution à ce dossier de D. Rousseau.

خامساً: معاهدة جديدة؟ أم عقد جديد؟ أم دستور جديد؟

إنها لحظة تأسيسية أوروبية، والتساؤلات حول إعادة بناء المشروع السياسي لها أهمية قصوى في تعليقات ما بعد Brexit. فهل يتّجهون نحو معاهدة جديدة؟ فمعظم المقترحات من المتشككين بالدور الأوروبي(١)، بعضها تهدف إلى عملية ديموقراطية حقيقية:" يجب وضع معاهدة جديدة تهدف إلى تطوير مشاركة الشعب"(٢). يجب أن تسجل القيم الأوروبية في النص الرسمي الذي لا يمكن أن يكون إلا دستوري وليس دولي: "إنَّ عنصر الوقت هو دائماً وقتاً كبيراً للمناقشات والمناظرات، مواجهات بين جميع الفاعلين الاجتماعيين لتحديد ترتيب سياسة مرغوب فيها، لحظة عظيمة عندما يصبح المجتمع على بينة من نفسه من خلال التشكيك في خياله. فالدستور الذي ينبثق هو التنسيق القانوني فقط، إضفاء الطابع المؤسسي ذلك هو الاستنتاج القانوني للنقاش السياسي(٣).

ولإنشاء أوروبا جديدة، يجب التفكير في "العقد الاجتماعي الأوروبي"، أو ما سُميَّ بعقد الاتّحاد(٤)، الذي فكّر فيه "برودون" Proudhon في وقته ، ال anarchiste" الفوضوي، والذي لا يمكن له الدفاع عن الدولة، وبالتالي أوروبا يمكن أن تتطوّر في الاتّحاد الأوروبي وليس في دولة اتحادية(٥)

.

---

(١) – عشرون مثقف متشكك حول أوروبا بطالبون بوضع معاهدة جديدة. Le Figaro, tribune, 30 juin 2016، وهؤلاء يطالبون بإعادة التفاوض بشأن المعاهدة التي ستستند إلى ثلاث أولويات : السيادة ، الازدهار، الاستقلال الاستدراجي.

(2)– N. (Fontaine), **Si les Britanniques étaient restés, l'Europe risquait la dislocation**, préc.

(3) – D. (Rousseau), **Le Brexit ou le moment constituant européen**, v. ce dossier

(٤)– وفقاً لـ Proudhon اتفاق الاتّحاد هو "ضمان الولايات الكونفدرالية سيادتها وأراضيها وحرية مواطنيها. لتسوية المنازعات؛ لتوفير، من خلال تدابير عامة في كل ما يهم الأمن والازدهار للمدينة [...] "

P.–J. (Proudhon), **Du principe fédératif et de la nécessité de reconstituer le parti de la révolution**, (reprise de l'édition originale de 1863), Paris, Romillat, 1999. 106, spéc. p. 107.

(5) – La fédération n'est pas un État. Elle est une forme politique autonome par rapport à ce dernier, dont elle n'a pas à se soucier de réunir les éléments constitutifs, au premier rang desquels la souveraineté. L'accent est alors mis sur l'idée générale sous–tendant la fédération et qui consiste à associer durablement des entités

الخاتمة

تتسع مفاعيل الاستفتاء البريطاني يوماً بعد يوم، فيما يتضاعف القلق داخل الاتّحاد الأوروبي بشأن العواقب السياسية والاقتصادية للخروج البريطاني المقبل. فقد لا يكون البريطانيون الذين صوّتوا لصالح الخروج من الاتّحاد الأوروبي في الحقيقة على بيّنة من عواقب قرارهم وربما يكونون قد خُدعوا من جراء الشعارات والدعاية القومية والتحريض على كراهية الأجانب، أو لم يتم دراسة واقعهم وما يترتّب عليها أو ما يتبع ذلك بشكل كاف. ولكن هناك ما هو أكثر خطورة، فالاستفتاء البريطاني هو خلاصة لمجموعة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، التي تهدّد بتصدع الاتّحاد الأوروبي في حال لم تتمّ معالجتها بشكل جذري.

في الأساس وبصورة عامة، لا شيء في أوروبا على ما يرام، أزمة اقتصادية في اليونان، انخفاض اليورو مقابل الدولار الأميركي، أزمة لاجئين ومهاجرين، صعود الأحزاب اليمينية المتطرّفة في أكثر من مكان، حوادث أمنية مختلفة من جراء الإرهاب وتصاعد العمليات المتنقلّة في أوروبا والعالم، إضافة إلى بعض الأزمات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية؛ ثم يأتي خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي ليزيد الطين بلّة، وسط استطلاعات للرأي تقول إن فكرة البقاء في الاتّحاد الأوروبي لم تعد تستهوي غالبية الشعوب الأوروبية.

هذا الواقع شكّل صورة قاتمة تدفعنا إلى التساؤل: كيف سيتمكّن القادة الأوروبيون من المضي في تحقيق حلم الوحدة الأوروبية في ظلِّ المستجدات التي طرأت على قارتهم كما المسمّاة بالقارة "العجوز"؟ ما هي الإصلاحات والتغييرات التي يمكن إجراؤها لإعادة ثقة الشعوب في اتحادهم الأوروبي؟

---

politiques préexistantes dans un ensemble plus large qui les englobe sans les faire disparaître. Fondée sur des États, cette forme d'association ne possède pas elle-même la qualité étatique. Dotée d'une existence politique, elle ne supprime pas pour autant celle de ses membres. Ce qui spécifie cette « société de sociétés », selon le mot de Montesquieu, est alors le dualisme qui l'imprègne et la dialectique unité/diversité qui l'anime . Pour plus d'explications de cette théorie de la fédération, v. S. (Torcol), **Le droit constitutionnel européen, droit de la conciliation des ordres juridiques**, RFDC 2016. 101-126.

لقد "أثار قرار الانسحاب والخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي موجة من الصدمات في جميع أنحاء العالم، ناهيك عما أحدثته من فوضى في أسواق الاقتصاد والمال؛ وهل يستقرّ الوضع الحالي على الخروج البريطاني فقط؟ أم أنَّ أحداثاً عديدة ستحصل ستؤدي إلى تفكّك الاتّحاد والمملكة على السواء، وبوتيرة أسرع مما نتوقّع أو يتوقّع المعنيون من الأوروبيين والبريطانيين؟ كيف يستعيد الشعب الأوروبي الثقة في نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي القوي؟

هل المملكة المتّحدة كانت البداية، وفاتحة لتفكّك الاتّحاد؟ أم أن دولاً أوروبية عديدة كان لهيب خروجها تحت رماد الخروج والانسحاب من الاتّحاد؟ هل الأوروبيون قادرون على تجاوز المشاكل والتحديّات التي يعاني منها، ومواجهة الصعوبات الناجمة عن تلك الأخطار المحدقة من جراء التفككات المحتملة؟

في المراحل الأولى من الأزمة الأوروبية، دارت نقاشات سياسية حول تعميق التكامل للحفاظ على تماسك الوحدة الأوروبية. وكما رأينا وقرأنا بأنَّ هذه الاستراتيجية قد فشلت، وسوف يتحول التركيز إلى التفكيك البطيء لبعض جوانب ومفاصل الاتّحاد الأوروبي، أو البطء والتأخير في التفكّك قدر الإمكان من أجل إبقائه موحّداً. وهذا ما يدفع رؤساء دول وحكومات أعضاء الاتّحاد الأوروبي إلى ممارسة الضغوط على بريطانيا من أجل بدء إجراءات خروجها منه تجنبّاً للأسوأ. لأن تفكّك أوروبا وهشاشتها تعني وجود حلقة ضعيفة في عالم مترابط، باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم ومحرك الثروة العالمية، وجبهة رئيسة في الحرب على الإرهاب، والأمل الرئيسي لضحايا الحروب واللاجئين إليها.

في الحقيقة، فإنَّ الأوروبيين اليوم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، ولكن حكوماتهم غير قادرة على التعامل مع الأزمات. ما يضع تجربة الاتّحاد الأوروبي في التكامل على مدى نصف القرن الماضي محل جدل وموضع شك.

بالرغم من أنَّ أوروبا تتنافس وتتصارع فيها الهويات الوطنية التي حالت دون قيام هوية قارية واحدة، من الصعب التصّور أن يذهب العديد من مواطني الاتّحاد الأوروبي إلى صراع من أجل الدفاع عن الاتّحاد الأوروبي. لقد خسر الاتّحاد الأوروبي معركة القلوب والعقول لدى مواطنيه. ممّا لا شك فيه أنَّ تكوين الكتلة الأوروبية كان إنجازاً رائعاً. فقبل ستة عقود، كانت القارة في حالة حرب، وبعد ثلاثة

عقود، تم تقسيمها نتيجة للستار الحديدي وهاجس الحرب النووية، ثم نجحت في أن تكون نموذجاً للتكامل الذي جلب لها النجاح المذهل وحققت الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي والسيادة الدولية.

بإعلان بريطانيا خروجها من الاتّحاد الأوروبي، بدأت مرحلة جديدة للاتحاد الأوروبي والعالم تتسم بتراجع القوى المنفتحة لصالح صعود تيارات تدعو للعودة إلى الانغلاق والتعصب القومي.

هناك خشية كبيرة من أن يكون خروج بريطانيا مؤشراً ليس فقط على بداية انهيار الاتّحاد الأوروبي وحسب، بل على الحضارة الغربية ككل، ليعكس بذلك قلق المسؤولين الأوروبيين من أن ينفرط العقد الأوروبي الذي بدأت حباته بالتفكك مع الخروج البريطاني، وإمكانية أن تحذو دول أخرى حذوها.

إنَّ خروج بريطانيا سيشجع كلّ القوى المتطرفة المناهضة للاتحاد الأوروبي وأيضاً الأعداء الخارجيين الذين سيُرحبّون بذلك. قد لا يزول الاتّحاد الأوروبي فجأة، أو في المدى القريب المنظور، لكن على المدى الطويل قد نشهد تلاشيه ببطء وظهور شيء مختلف. وقد لا يكون الاتّحاد الأوروبي قد تلقى ضربةً قاضية نظراً لدوره الأساسي في الحياة السياسية والاقتصادية الأوروبية، إلاَّ أنَّ هناك تحولاً كبيراً في مسيرته نحو اتّحاد أكثر مرونة.

قد لا يحصل تفكّك وإنما فقدان لزخم الاتّحاد الأوروبي، وبات من الصعب التوصل إلى تسويات، وأنَّ خروج المملكة المتحدة سيكون فرصة لمراجعة الحسابات وتصحيح الأخطاء وادخال الإصلاحات بعد الصدمة، ليبقى المشروع الأوروبي متواصلاً بعيداً، وتلافياً لخطر انهياره.

بعد أن اتخذت رئيسة الوزراء البريطانية حالياً، "تيريزا ماي" القرار الرسمي بشأن موعد البدء في عملية خروج بريطانيا من الكتلة الأوروبية بموجب الفقرة (٥٠) من معاهدات الاتّحاد الأوروبي، غير أنَّ كلّ من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي يتّفقان على كيفية تقسيم الأصول وتسوية المسائل المتعلقة بالميزانية الأوروبية، وتوضيح الحقوق المستقبلية لمواطني الاتّحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، والعكس بالعكس. إضافةً إلى تبديد القلق الذي يعتري مواطني الاتّحاد الأوروبي المقيمين في بريطانيا، طبقاً للوعود التي أطلقتها رئيسة الوزراء البريطانية التي وعدت وستعمل على حماية حقوقهم بالرغم من بعض المعارضات القائمة. ومن المتوقع أن تكون المفاوضات معقّدة للغاية يرافقها الكثير من المشاكل والعوائق والصعوبات. إذ يتعيّن على بريطانيا تحديد العديد من الإجراءات الانتقالية لفك

ارتباطها بمشاريع واتفاقيات الاتّحاد الأوروبي، وتسوية وضع الملايين من المواطنين البريطانيين المقيمين في دول الاتّحاد، وتقرير مستقبل التعاون الأمني بين الجانبين. وتتطلب تلك التسوية موافقة أغلبية الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، بالإضافة إلى البرلمانين البريطاني والأوروبي، وأن تفتح المملكة المتحدة آلاف الصفحات من القوانين التي تربط بينها وبين الاتّحاد لمعالجة مسألة خروجها منه.

من الواضح أن هناك أياماً صعبة للغاية أمام كلا الفريقين، كانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى له أمام الدولار الأميركي، وهبوط أسعار النفط (أقلّه بلبلة في الأسواق)، وعموم الاقتصاد البريطاني الذي سيؤثّر تراجع نموه على فرص العمل وتداعيات ذلك على المجتمع البريطاني بكل فئاته.

فبريطانيا العظمى، لن تعود كذلك؛ لقد فقدت الكثير من قوتها في مجال السياسة الخارجية جراء التصويت لصالح الخروج من الاتّحاد الأوروبي. ونشوة الانتصار إلى انتهاء بعد أن دخلت فعلياً في إجراءات الانفصال وبدأت آثاره الأولى تظهر عليها، من خلال النتائج التي أظهرت المملكة المتحدة كدولة منقسمة، بتصويت لندن وأسكتلندا وأيرلندا الشمالية لصالح البقاء من جهة، وتصويت شمال إنكلترا أو ويلز لصالح الخروج من جهة أخرى.

وقد كانت أهم نتائج الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي التي توصلّتُ إليها في هذا البحث على النحو التالي:

- إن للاتحاد الأوروبي تأثيراً بالغَ الأهمية على المستوى العالمي.
- إنَّ قوة الاتّحاد الأوروبي تكمن من خلال إدراك عنصر القوة الاقتصادية والاندماج السياسي، غير أنَّ الخروج البريطاني يؤدي إلى تراجع قوة الاتّحاد الاقتصادية وانفراط عقده السياسي.
- إنَّ مؤسسات الاتّحاد الأوروبي تؤدي عملها على أساس من التعاون فيما بينها ولا تستطيع أي مؤسسة أن تعمل بمعزل عن الأخرى إلا وتعتريها صعوبات جمة، حيث تتنازل الدول الأعضاء في الاتّحاد عن مجموعة من حقوقها لصالح الاتّحاد.
- إنَّ ممارسة السلطة داخل الاتّحاد تتسم بالتعقيد وذلك عائد إلى كثرة الإجراءات ما يؤدي إلى بطء في ممارسة السلطات لدورها.

- إنَّ الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي يمهّد لاستفتاء وخروج دول أخرى، وبالتالي يؤدي إلى تفكّك الاتّحاد في المستقبل أو تراجع الاتّحاد في كثير من النواحي.
- إمكانية التفكك البريطاني من جراء استقلال إسكتلندا وانفصال أيرلندا الشمالية.
- تضرّر الاقتصاد البريطاني وانخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي، وتراجع في عائدات الاستيراد والتصدير مع أوروبا.
- نشوء أزمات دستورية في بريطانيا من جراء الأعراف المعمول بها وغير المدوّنة في الدستور.
- ارتفاع في هجرة المواطنين البريطانيين إلى أوروبا.
- خروج اليد العاملة الأوروبية من بريطانيا.
- انهيار الاستثمارات الأجنبية المباشرة(FDI) في بريطانيا وخروج الشركات الأوروبية منها.
- إلغاء الكثير من الاتفاقيات الثنائية مع دول الاتّحاد الأوروبي.
- انخفاض نسبة السياحة الأوروبية في المملكة المتحدة.

فهل ستعيد بريطانيا حساباتها بعد "البريكست" وتبني علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية مع الدول خارج إطار الاتّحاد الأوروبي؟

الملاحق

الملحق (أ)

بريطانيا العظمى[1] بموجب قانون الوحدة للعام ١٧٠٧

(مملكة اسكتلندا المتحدة مع انجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية)

(١) – بريطانيا العظمى، متوفر على الموقع www.theguardian.com، تاريخ الدخول ٧-١٢-٢٠١٦.

الملحق(ب)

دول الاتّحاد الاوروبي*

* الجزيرة نت، متوافر على الموقع www.aljazeera.net/encyclopedia. ، تاريخ الدخول ٢٣ كانون الأول ٢٠١٦.

الاتحاد الأوروبي الذي يعد أقوى اقتصاد في العالم، والذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية، ويتكون الاتّحاد من ثمانية وعشرين دولة أوروبية آخرها كانت كرواتيا في ٢٠١٣، وقد تم تأسيسه بناءاً على الاتفاقية الموقعة في عام ١٩٩٢ والمعروفة باسم معاهدة ماسترخت، وتعد ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، لوكسومبرج، وهولندا من الدول المؤسسة لهذا الاتّحاد، وتعود فكرة الاتّحاد الى العام ١٩٥٧ حيث أنه تم الإحتفال في عام ٢٠٠٧ بالعيد الخمسين لفكرة الاتّحاد. يتميز الاتّحاد الأوروبي بسوق اقتصادي موحد موحد وله عملة موحدة وهي اليورو، وهنالك ثمانية عشرة دولة تستخدمه من أصل الثمانية والعشرين، وله سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة أيضاً، كما يتمتع الاتّحاد الأوروبي بعلم وشعار خاص به، والذي يتكون من إثني عشرة نجمة ذهبية على شكل دائرة، ولا تمثل هذه النجوم عدد الدول الأعضاء، فمنذ تأسيسه لغاية الآن لم يتم تعديله، والسبب الحقيقي في اختيار العدد ١٢ هو لانه يرمز للوحدة والاتقان. وتمتد مساحة الاتّحاد الأوروبي على ٣٩٧٥٠٠٠ كيلومتر مربع، وتعد قمة جبل مونت بلانك ٤٨١٠ متر أعلى قمة فيها، وأطول أنهاره هو الدانوب الذي ينبع من الغابة السوداء في ألمانيا.

الدول الأوروبية

هي الدول التي تقع في قارة أوروبا والتي تتميّز بعدّة مزايا هذه الدول ومن أهم المزايا هو الاتّحاد الأوروبي والذي يضم جميع دول أوروبا ، وهي جمعيّة دوليّة للدول الأروبيّة حيث تضم ٢٨ دولة أوروبيّة بحيث تمّ إنشاء هذه الجمعيّة في سنة ١٩٩٢ بمعاهدة إسمها ماسترخت ، ولكن كانت فكرة الإتفاقيّة موجودة في الخمسينيّات من القرن الماضي ، ولها مبادئ تقوم عليهِ الاتّحاد الأوروبي وهي نقل صلاحيات الدول القوميّة الى المؤسّسات الدوليّة الأوروبيّة ، ومن نشاطاتها هي توحيد العملة بين الدول الأوربيّة (اليورو) والتي قامت فيها ما يقارب ١٨ دولة على توحيد العملة من أصل ٢٨ دولة في الاتّحاد.

الدول في منطقة اليورو

ألمانيا، النمسا، بلجيكا، قبرص، إسبانيا، أستونيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، أيرلندا ، إيطاليا، ليتوانيا، ليكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا.

الملحق (ت)

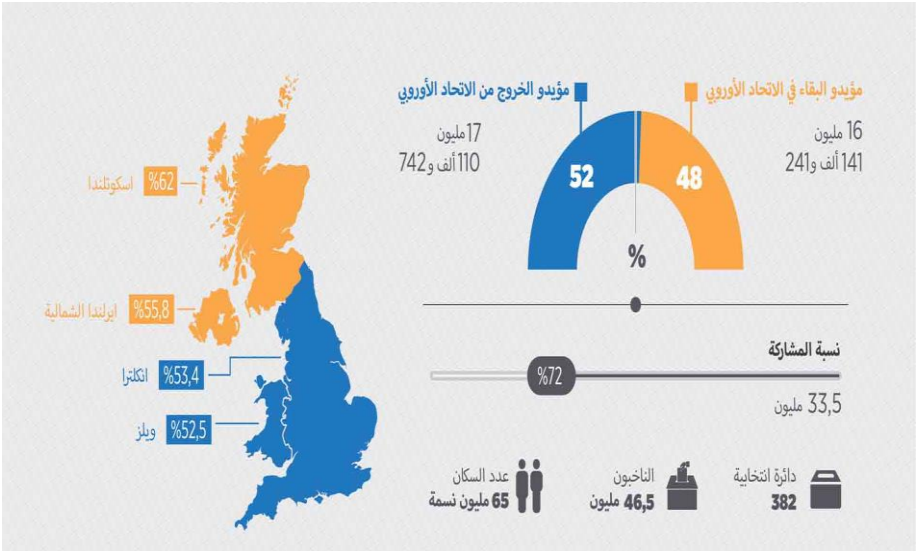

نتائج الاستفتاء البريطاني للخروج من الاتّحاد الأوروبي*

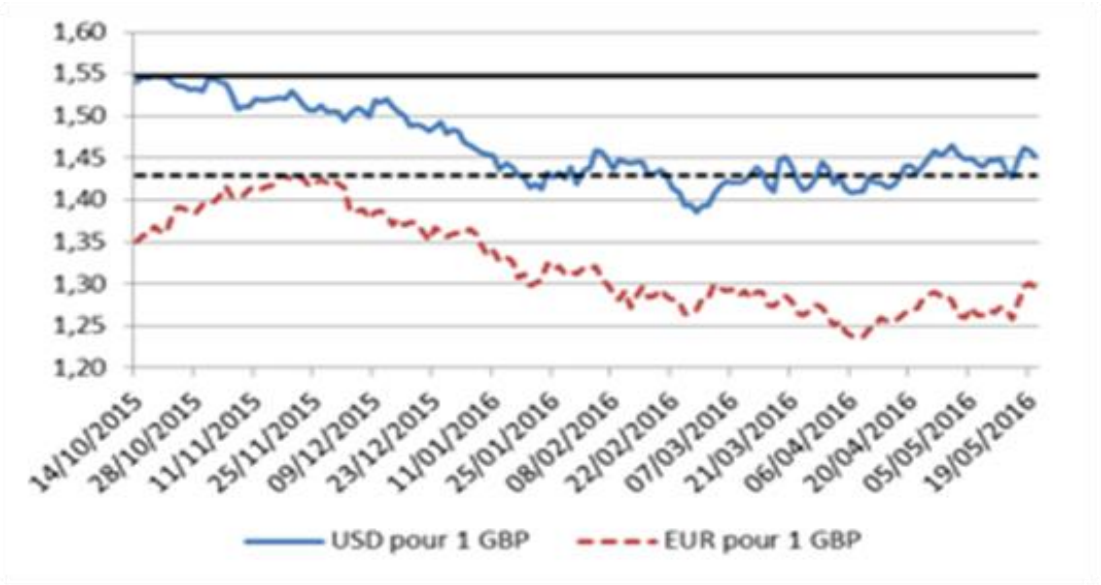

•Evolution du taux de change de la livre sterling (GBP) par rapport au dollar (USD) et à l'euro (EUR).

* المصدر: **بي بي سي نيوز**، نتائج الاستفتاء، ٢٤ حزيران٢٠١٦ ، متوافر على الموقع www.bbc.com/ تاريخ الدخول ٢١ شباط ٢٠١٧.

الملحق (ث)

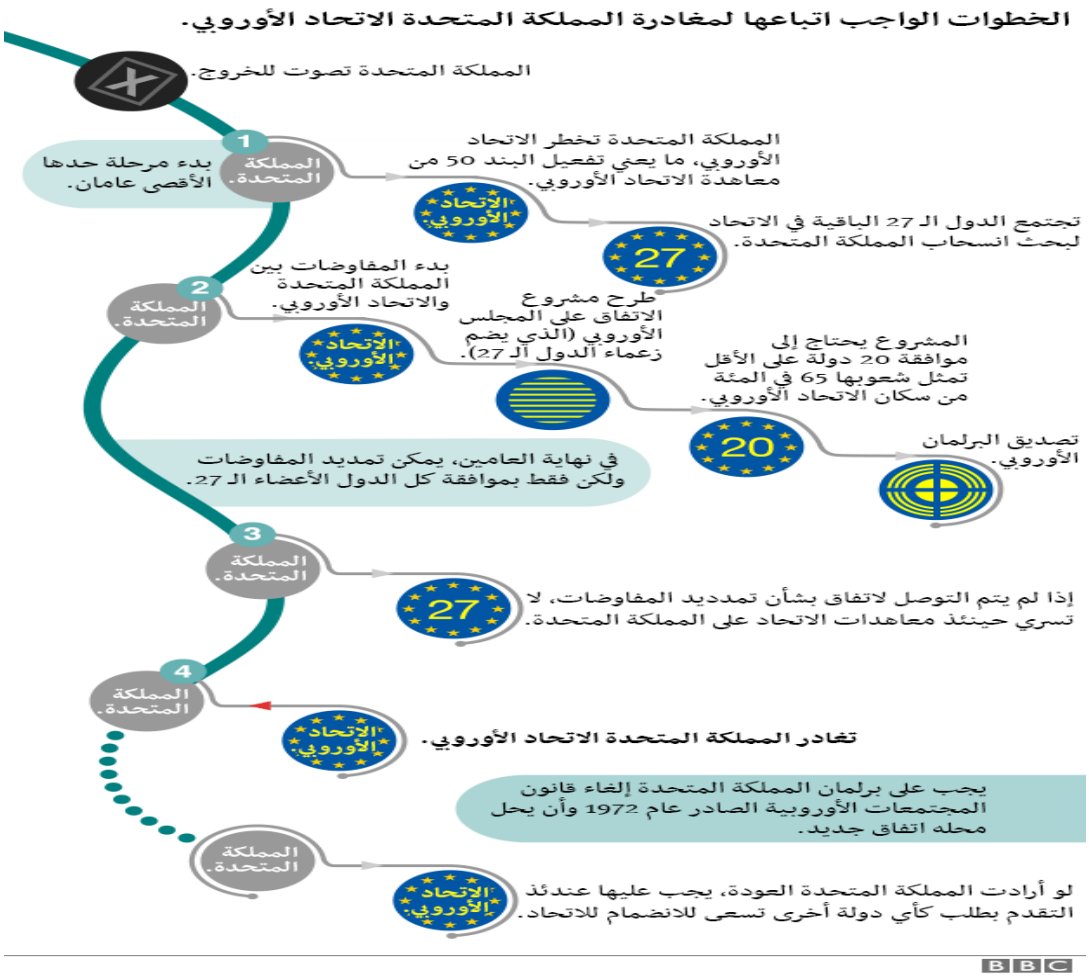
الخطوات الواجب اتباعها لمغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي.
المملكة المتحدة تصوت للخروج.
1
المملكة المتحدة.
بدء مرحلة حدها الأقصى عامان.
المملكة المتحدة تخطر الاتحاد الأوروبي، ما يعني تفعيل البند 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي.
الاتحاد الأوروبي
تجتمع الدول الـ 27 الباقية في الاتحاد لبحث انسحاب المملكة المتحدة.
27
2
المملكة المتحدة.
بدء المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.
الاتحاد الأوروبي
طرح مشروع الاتفاق على المجلس الأوروبي (الذي يضم زعماء الدول الـ 27).
المشروع يحتاج إلى موافقة 20 دولة على الأقل تمثل شعوبها 65 في المئة من سكان الاتحاد الأوروبي.
20
تصديق البرلمان الأوروبي.
في نهاية العامين، يمكن تمديد المفاوضات ولكن فقط بموافقة كل الدول الأعضاء الـ 27.
3
المملكة المتحدة.
27
إذا لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تمديد المفاوضات، لا تسري حينئذ معاهدات الاتحاد على المملكة المتحدة.
4
المملكة المتحدة.
الاتحاد الأوروبي
تغادر المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي.
يجب على برلمان المملكة المتحدة إلغاء قانون المجتمعات الأوروبية الصادر عام 1972 وأن يحل محله اتفاق جديد.
المملكة المتحدة.
الاتحاد الأوروبي
لو أرادت المملكة المتحدة العودة، يجب عليها عندئذ التقدم بطلب كأي دولة أخرى تسعى للانضمام للاتحاد.
BBC

الملحق (ج)

الدول المرشحة التي تسعى إلى الإنضمام إلى الاتّحاد الأوروبي

ألبانيا، مونتينيغرو، صربيا، جمهورية مقدونيا، تركيا.

المنظمات والأجهزة الإداريّة في الاتّحاد الأوروبي.

مجلس الاتّحاد الأوروبي.

يعتبر من أهم الأجهزة الإداريّة في الاتّحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي. يتمتع بصلاحيّات واسعة في مجالي السياسة الخارجيّة المشتركة والتّعاون الأمني، ويتألف من وزراء حكومات الدّول الأعضاء. يعقد إجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ، ويتم التصّويت فيه بالإجماع أو بالغالبيّة المطلقة وحسب أهميّة الموضوع المصوّت عليه. وفقاً لنظامة الداخلي فإن الدول الأعضاء تتولى رئاسة المجلس بالتناوب ولمدة ستة أشهر.

المفوضيّة الأوروبيّة.

مقرّها بروكسل وتهتم بمصالح الاتّحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفوّضين الإلتزام بذلك بغض النّظر عن جنسيّتهم. تمتلك المفوضيّة صلاحيات في مجالات تقديم إقتراح القوانين والإشراف على تنفيذها بوصفها المسؤولة عن حماية الإتفاقيات المبرمة. كما تقوم بوضع الميزانيّة العامة للإتّحاد والإشراف على تنفيذها. يحقّ لها تمثيله في المفاوضات الدوليّة، وتوقيع الإتفاقيّات مع دول من خارج الاتّحاد، كما لها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد. يتم التصويت فيها على أساس الأغلبية ويحق لكل دولة عضو واحد فقط.

البرلمان الأوروبي.

_يملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات التشريعيّة، ويعتبر الجهاز الرقابي والإستشاري في الاتّحاد الأوروبي. يراقب عمل المفوضيّة الأوروبيّة، ويوافق على أعضائها. يشارك بوضع القوانين، ويصادق على الإتفاقيّات الدوليّة وعلى إنضمام أعضاء جدد، كما يملك صلاحيّات واسعة في ما يتعلّق بالميزانيّة

المشتركة للإتّحاد الأوروبي. يتجمّع بداخله النواب المنتخبين في دولهم ضمن تيارات وبحسب إنتماءاتهم الحزبيّة والسياسيّة، ويتمّ فيه التصّويت وفق مبدأ الأغلبية.

المجلس الأوروبي.

هو عبارة عن إجتماع لرؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، بالإضافة لرئيس المفوضّية الأوروبيّة. يعقد إجتماعاته ثلاثة مرات في العام لاتخاذ القرارات السياسيّة والإقتصاديّة الهامة ورسم سياسة الاتّحاد. يكون برئاسة الدولة التي تترأّس مجلس الاتّحاد ويتم إتخاذ قرارته بالإجماع، ولا يعتبر المجلس الأوروبي من الأجهزة الإدارية للإتّحاد.

معاهدة الاتّحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخيت (١٩٩٢)

تم التوقيع على معاهدة الاتّحاد الأوروبي في ٧ فبراير ١٩٩٢ ودخلت حيز النفاذ في الأول من نوفمبر ١٩٩٣ في مدينة ماستريخت في هولندا ومن هنا سميت هذه بمعاهدة ماستريخت ، وكان أهم ما جاء فيها:

١. توحيد أوروبا و أنشاء كيان جديد ، هو الاتّحاد الأوروبي
٢. نصت على التغيرات أساسية أهمها أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية أصبح اسمها (الجماعة الأوروبية) وهذا الاسم الجديد له دلالة قوية هي أن الجماعة لم تعد أهدافها قاصرة على الناحية الاقتصادية فحسب ، بل تعدت أهدافها هذا النطاق لتصبح أهدافا أكثر من اقتصادية مثل البيئة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والتكنولوجيا والطاقة والسياحية ،
٣. أنشاء معاهدة مواطنة للاتحاد الأوروبي بمقتضاها يصبح كل مواطن يحمل جنسية دولة عضوا مواطنا في الاتّحاد ، ويتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة مثل الحق في الانتقال والإقامة داخل أقاليم الدول الأعضاء.
٤. أنشاء نظام المحقق البرلماني ، وبمقتضاه يجوز للأفراد والهيئات التقدم بشكواهم للمحقق الذي يقوم بتحقيق فيها.
٥. أنشاء نظام أوروبي للبنوك المركزية ، وبنك مركزي أوربي ، وبنك استثماري أوربي.

٦. وضع جدول زمني للوحدة الاقتصادية والنقدية ، وإنشاء عملة أوروبية موحدة بحلول عام ١٩٩٩

معاهدة امستردام : (١٩٩٧)

في ٢ أكتوبر ١٩٩٧ وقعت الدول الأوروبية الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي على معاهدة امستردام، وقد عدّلت معاهدة امستردام في اتفاقية الاتّحاد الأوروبي وفي الاتفاقيات المنشئة للجماعة الأوروبية، وكان من أهم ما جاءت به المعاهدة:

١. تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء في مجال التوظيف.
٢. إدماج السياسة الاجتماعية في المعاهدة ، والنص على حماية الحقوق الأساسية.
٣. محاربة أي نوع من التمييز.
٤. حماية الحقوق للمستهلكين
٥. الحق في المعلومات.
٦. إنشاء منطقة للحرية والأمن والعدالة فيها يتم تقوية التعاون القضائي والتعاون في الرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء ، والتعاون بين الدول الأعضاء في مجال السياسة الخارجية والأمن بما يمكن الاتّحاد من المشاركة في البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام ، والتوسع في السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي ، وتقوية سلطات رئيس المفوضية.
٧. تشجيع مشاركة البرلمانات الوطنية في أعمال الاتّحاد.

الملحق (ح)

مصادر التشريع والقانون في الاتّحاد الأوروبي

١. **المصادر الرئيسية للقانون (المعاهدات والاتفاقيات):**

أ.المعاهدات المنشئة لمختلف المجتمعات الأوروبية والاتحاد الأوروبي.

ب.تعديل المعاهدات الرئيسية من مختلف المجتمعات الأوروبية والاتحاد الأوروبي

ج. بروتوكولات المرفقة إلى معاهدات ، (مثل البروتوكول رقم ٢ المرفق لمعاهدة امستردام دمج قواعد شنغن).

د. المعاهدات الإضافية(تعديل اتفاقيات التأسيس في قطاعات محددة).

هـ.المعاهدات على الانضمام إلى مختلف المجتمعات الأوروبية والاتحاد.

٢. **المصادر الثانوية للقانون:** (يشمل الأفعال الانفرادية والاتفاقات).

أ.الأعمال الانفرادية يمكن تقسيمها إلى فئتين:

الفئة الأولى: تلك المنصوص عليها على سبيل الحصر مثال لذلك(في المادة ٢٤٩ من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية): اللوائح والتوجيهات ، والمقررات والآراء والتوصيات

اما الفئة الثانية:أعمال غير منصوص عليها على سبيل الحصر مثال لذلك (في المادة ٢٤٩ من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية)، أي أفعال مثل الاتصالات والتوصيات، وأوراق بيضاء وخضراء.

ب. **الاتفاقات تشمل:**

– الاتفاقات الدولية ، التي وقع عليها المجتمع أو الاتّحاد الأوروبي ومنظماته مع المجتمع الدولي.

– الاتفاقات بين الدول الأعضاء ؛ و اتفاقات بين القطاعات ، أي اتفاقات بين مؤسسات الاتّحاد الأوروبي.

٣. **مصادر القانون التكميلية:**

إلى جانب مجموعة السوابق القضائية الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية ، ويتضمن القانون التكميلي للقانون الدولي والمبادئ العامة للقانون. وقد مكن المحكمة لسد الثغرات التي تركتها

المصادر الرئيسية أو الثانوية للقانون الخاص بالاتحاد الأوروبي وأصبح القانون الدولي هو مصدر ألهام لمحكمة العدل الأوروبية. فعلى سبيل المثال(من أجل أثبات صحة الاتفاقات الخارجية التي أبرمتها الجماعة الأوروبية اعتمدت محكمة العدل الأوروبية على قواعد القانون الدولي ذات الصلة بالمعاهدات الدولية.

الملحق(خ)

التشريعات التي تصدر عن مؤسسات الاتّحاد الأوروبي

القواعد:

وهي تشريعات ذات طبيعة عامة ،وملزمة لكل الدول ،وقابلة لتطبيق عليها بشكل مباشر دون الحاجة إلى تحويلها إلى تشريعات محلية أو وطنية

التوجيهات:

وهي تشريعات ملزمة من حيث النتيجة التي تسعى لتحقيقها ،ولكنها ليست ملزمة لها من حيث وسائل واليات تحقيق تلك الأهداف، حيث يترك لكل دولة الحرية في الوسائل والآليات التي تحقق تلك الأهداف.

القرارات:

وهي تشريعات ملزمة لمن توجه له، أي أنها ذات طبيعة خاصة،وقد توجه إلى دولة أو مؤسسة أو شركة بشأن مسألة محددة له،ولا تلزم باقي الدول أو الهيئات.

التوصيات:

وهي ليست ملزمة من الناحية القانونية ويترك للدول حرية العمل او عدم العمل بها لكنها تعتبر ملزمه من الناحية الأخلاقية

الآراء:

و يتم اللجوء إليها حين تظهر تفسير مسالة غامضة وهي غير ملزمه

معاهدة لشبونة ٢٠٠٧

أقر قادة الاتّحاد الأوروبي يوم ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ في العاصمة البرتغالية لشبونة، معاهدة تهدف إلى إصلاح مؤسسات الاتّحاد وعملية صنع القرار فيه، وتحل محل الدستور الأوروبي الذي رفضته فرنسا وهولندا سابقا عام ٢٠٠٥.

ووقع رؤساء دول الاتّحاد الأوروبي وحكوماته الـ٢٧ أو ممثلون عنهم المعاهدة الإصلاحية، على أن يتم التصديق عليها في كل دولة أوروبية على حدة.

ونصت معاهدة لشبونة على:

- حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء.
- سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالانحباس الحراري.
- إعطاء منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي صلاحيات أوسع مما عليه الآن.
- ترأس دولة أوروبية الاتّحاد مدة سنتين ونصف السنة، عوض الرئاسة بالمناوبة التي تستمر نصف عام.

وتهدف معاهدة لشبونة إلى إيجاد منصب رئيس طويل الأجل للمجلس الأوروبي، وتعزيز اتفاقية للدفاع المشترك.

الملحق(د)

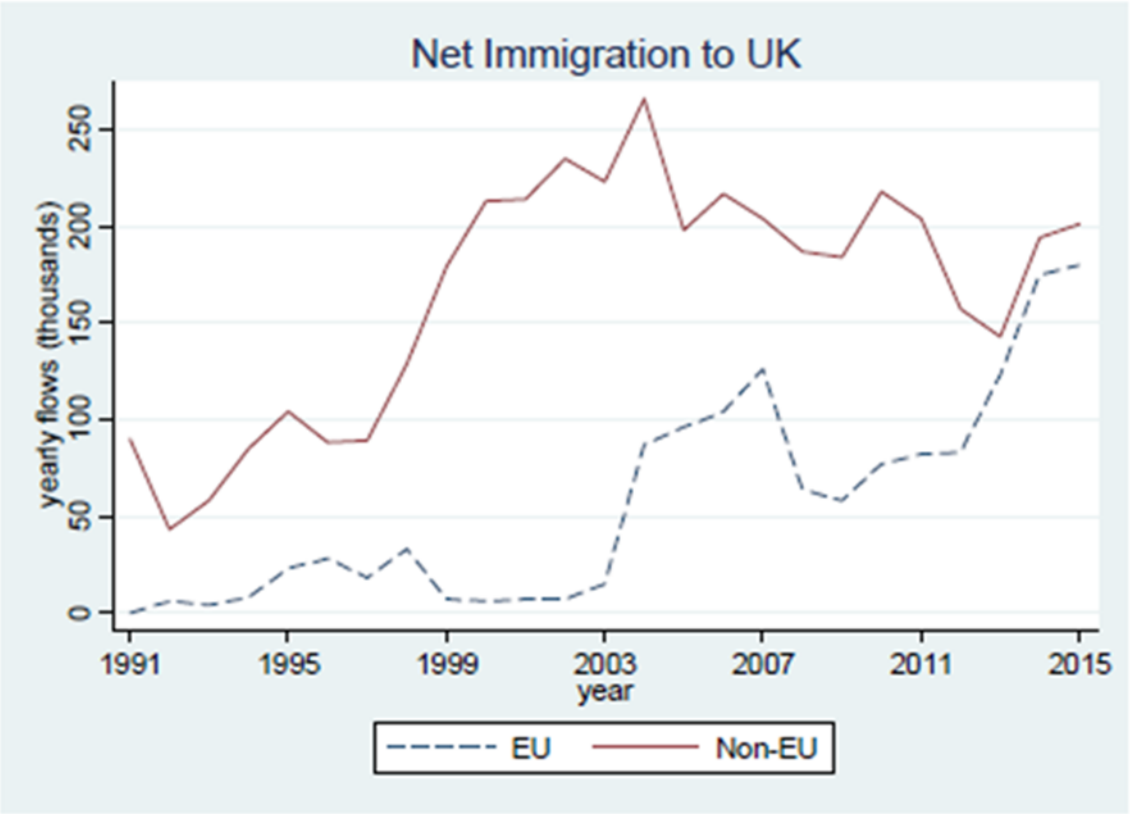

جدول يُظهر أعداد المهاجرين الأوروبيين وغير الأوروبيين إلى بريطانيا.

الملحق(ذ)

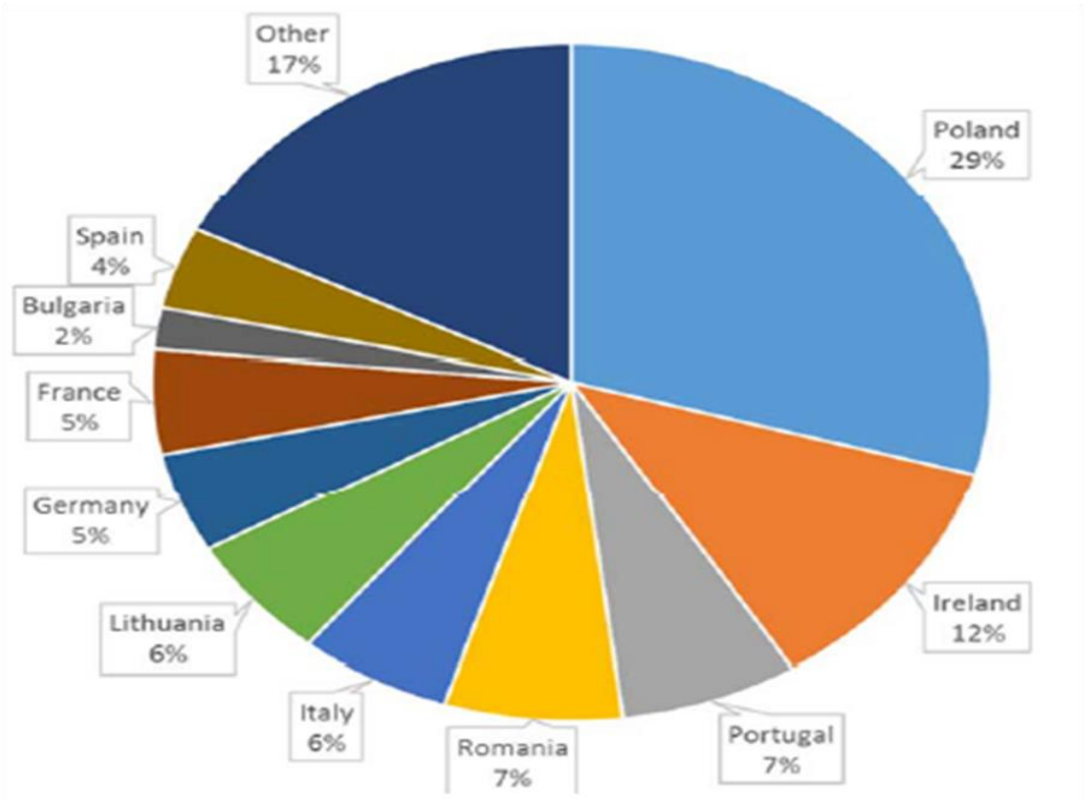

تقسيم المهاجرين الأوروبيين حسب بلد المصدر

الملحق(ر)

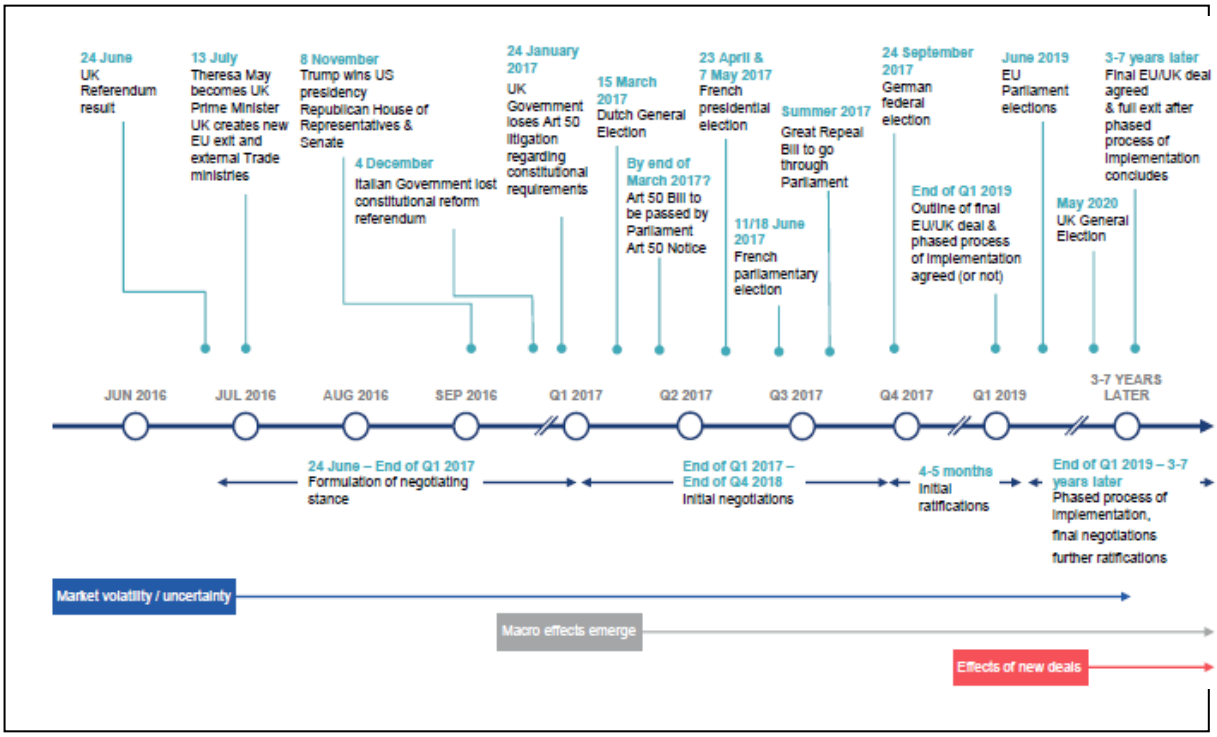

– تسلسل أبرز الأحداث في أوروبا وبريطانيا ما بعد "البريكست"

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب العربية:

١. البستاني، (بطرس): **محيط المحيط، قاموس مطوّل للغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠١١.

٢. البكري، (جواد كاظم): **الأزمة المالية الأميركية... دوامة الشركاء**، دار بابل، العراق، ٢٠١٢.

٣. الجرار، جعفر: **ماستريخت والصراع الأوروبي الأميركي الخفي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.

٤. الجنزوري، (عبد العظيم): **الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية**، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر،١٩٨٤.

٥. الحاج، (علي): **سياسات دول الاتّحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

٦. السيسي، (صلاح): **الاتّحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة** ، اليورو، السوق العربية المشتركة، عالم الكتب، ٢٠٠٣.

٧. الشرعة، (علي عواد): "**الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط**، مجلة المنارة، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٨. الصدة، (عبد المنعم فرج): **أصول القانون**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩.

٩. العيسى، (سالم): **معاهدة الاتّحاد الأوروبي**، الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩٥.

١٠. الغالي، (كمال): **مبادئ القانون الدستوري والنظم لسياسية**، مطبعة دار الكتاب، دمشق، سوريا: ١٩٩٤.

١١. الكردي، (خالد إبراهيم حسن): **قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة**، دراسة، المغرب، ٢٠١٥.

١٢. المقداد، (محمد): والسرحان، (صايل): **الاتّحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي**،٢٠١٢.

١٣. النعيمي،(لقمان عمر): **تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

١٤. بجنيد، (خالد عمر): و الجيزاني، (أحمد صادق): **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، اليمن: ٢٠٠٣.

١٥. بسيوني، (عبد الرؤوف): **المفوضية الأوروبية، الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

١٦. بن خليفة، (عبد الوهاب): **العلاقات الفرنسية-الألمانية في اطار الاتّحاد الأوروبي**، ٢٠١٣.

١٧. توينى، (مريم): **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الماليه**، الجزائر، ٢٠١٢.

١٨. بولحبال، (أميرة): **أزمة الديون السيادية الأمريكية والاوروبية وانعكاساتها على الأسواق المالية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢**، جامعة ابراهيم سلطان، الجزائر: ٢٠١٤.

١٩. حبيب، (هاني): **الشراكة الأوروبية المتوسطية، ما لها وما عليها**، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ٢٠٠٢.

٢٠. رباحي، (أمينة): **التعاون والتنافس في العلاقات الأورو- الأمريكية ما بعد الحرب الباردة**، ٢٠١٣.

٢١. سعيد، (عميرة محمد): **واقع وآفاق ماستريخت** ، عمان ، ١٩٩٤.

٢٢. عبد السلام، (رضا): **انهيار العولمة**، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧.

٢٣. عبد النور، (خليفي): **الشراكة الأورو- متوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتّحاد من أجل المتوسط ، الحصيلة والآفاق** ،٢٠١٣.

٢٤. عتيقة، (وصاف): و عاشور، (سهام): **النظام النقدي الأوروبي، الملتقى الدولي حول اليورو وإقتصاديات الدول العربية**،الأغواط، مصر، نيسان ٢٠٠٥.

٢٥. عتيق، (رشيدة): **حدود الاتّحاد الأوربي في حرية تنقل الأشخاص وفي ظل اتفاقيات شنقن**، جامعة بن يوسف، الجزائر: ٢٠١٣.

٢٦. عطية الله، (أحمد): **القاموس السياسي**، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

٢٧. غندور، (محمد سعيد): و عمار، (مرشحة): **دعوى القضاء المستعجل الموضوعي السابقة للتعاقد في فرنسا**، ٢٠١٣.

٢٨. قطيش، (مفيد): **الأسرة الأوروبية: من معاهدة روما إلى معاهدة ماستريخت**، ١٩٩٣ .

٢٩.كمال، (محمد مصطفى) : **صنع القرار في الاتّحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية،** مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠١.

٣٠.ليونارد، (مارك): ترجمة أحمد محمود، عجاج: **لماذا سيكون القرن ٢١ قرناً أوروبياً،** العبيكات، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٣١.مفتاح، (صالح): الاتّحاد **النقدي الأوروبي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية،** الأغواط: ١٨-٢٠ شباط ٢٠٠٥.

٣٢.مطير، (مروان حسين): **إدارة الصراع الدولي بعد الحرب الباردة:** إيرلندا الشمالية وفلسطين، ٢٠٠٠.

٣٣.نافعة، (حسن): **الاتّحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

٣٤.نافعة، (حسن): **أوروبا في مطمع قرن جديد: القضايا والآفاق،** مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠٠٢.

٣٥.نور الدين،(محمد) : **تركيا الصيغة والدور**، دار رياض الريس، كانون الثاني ٢٠٠٨.

٣٦.نور الدين، (بوابكور): **إشكالية التوفيق بين الوحدة النقدية والكفاءة الاقتصادية في ظل الأزمات المالية-حالة الوحدة النقدية الأوروبية،** جامعة محمد بوغارة بومردس، الجزائر، ٢٠١٢.

٣٧.يونس، (عماد): **وحدة النقد، تاريخ- أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي،** بحث في التاريخ الاقتصادي،المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٥.

ب- <u>الدراسات والتقارير العربية</u>:

١. أبو الخير، (كارن): تحولات كبرى: **مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي**، Trending Events ، ٢٠١٦.

٢. أحمد، (أميرة): **بريطانيا والاتحاد الأوروبي... من منهما سيخسر الآخر بعد أن اختار الشعب الانفصال؟**١٨/٠٨/٢٠١٦، متوافرة على الموقع: http://www.arageek.com/،

٣. البكري، (جواد كاظم عبد نصيف): **الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسية**، ٢٠١١. متوافر على الموقع http://www.uobabylon.edu.iq

٤. البكري، (جواد كاظم عبد نصيف): **أسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية**، ٢٠١١.

٥. التميمي، (نواف): **إستفتاء بريطانيا وسيناريوهات اليوم التالي**، ٢٢/٠٦/٢٠١٦، متوافرة على الموقع: https://www.alaraby.co.uks، الإنترنت، الدخول: ١٨/١٢/٢٠١٦.

٦. الخطيب، (أحمد): **ما أثر إنسحاب بريطانيا على لندن؟**، ٢١/٠٦/٢٠١٦، متوافرة على الموقع: https://www.sasapost.com/ ، الإنترنت، الدخول: ١٨/٠١/٢٠١٧.

٧. الدباغ، (ضرغام): **أوروبا والأحتمالات اللاحقة**، متوافر على الموقع http://www.albilad.net

٨. السعد، (محمد نجيب): **الأطماع الأميركية في إفريقيا، دول جنوب الصحراء نموذجاً**، ما سرّ الاهتمام الأميركي المفاجئ بدول جنوب الصحراء. متوافر على الموقع http://alwatan..com..

٩. السنوار، (أماني): **ماذا بعد الاستفناء البريطاني؟** متوافر على الموقع http://www.aljazeera.net تاريخ الدخول ٢٢تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٠. الكيلاني، (هيثم): **تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية**، دراسات إستراتيجية، العدد٦ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.

١١. المركز العربي للأبحاث، **خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبليّة**، ٣٠/٠٦/٢٠١٦، متوافرة على الموقع: http://www.almodon.com، الإنترنت، الدخول: ٠٤/١٢/٢٠١٦.

١٢.النعيمي، (صفاء)، **أسباب خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي**، ٢٠١٦/٠٦/٢٤، متوافرة على الموقع: http://www.cnbcarabia.com،

١٣.**النرويج قد تكون النموذج المستقبلي لبريطانيا مع أوروبا**، ٢٠١٦/٠٦/٢٩، متوافرة على الموقع: http://www.noonpost.org/ ، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/٠١/١٥.

١٤. بوصبيع، (صالح رحيمة): **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية**، دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي، دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، جامعة محمد خضير، بسكره، الجزائر:٢٠١٤.

١٥. بوست، (هافينغتون): **٦ أضرار ستصيب بريطانيا بعد قرار خروجها من الاتّحاد الأوروبي**، ٢٠١٦/٠٦/٢٥، متوافرة على الموقع: http://www.huffpostarabi.com، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/١٨.

١٦.حسين، (خليل): **الطلاق البريطاني الأوروبي البائن**، الخليج العربي، متوافر على الموقع http://www.alkhaleej.ae تاريخ الدخول ٢٢تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٦.

١٧. حسين، (خليل): **الاتّحاد والمملكة غير المتحدة**، الخليج، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، ٢ نيسان٢٠١٧ ، متوافر على الموقع http://www.alkhaleej.ae

١٨.ذهبي، (عبد الحكيم): **العلاقات الأمريكية البريطانية والأمن الأوروبي ٢٠٠٩**، جامعة ابراهيم سلطان، شيبوت، الجزائر، ٢٠١٦.

١٩. شرف، (وجيه): **أسباب خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي والنتائج الإقتصاديّة للإنفصال**، ٢٠١٦/٠٦/٢٤، متوافرة على الموقع:/http://5khtawat.com، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/١٧.

٢٠.شوبك، (محمد): و عيد، (محمد): بالأرقام.. **نظرة على الاقتصاد البريطاني** "انفوجراف"، ٢٠١٦/٠٦/٢٥، متوافرة على الموقع: http://bit.ly، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/٠٤.

٢١.عتيق، (رشيدة): **حدود الاتّحاد الأوربي في حرية تنقل الأشخاص وفي ظل اتفاقيات شنقن**، جامعة بن يوسف، الجزائر: ٢٠١٣.

٢٢.فرانس ٢٤، **هل الاتّحاد الأوروبي معرض للتفكك عقب انسحاب بريطانيا منه؟** ٢٠١٦/٠٦/٢٥، بريطانيا-استفتاء-الاتحاد-الاوروبي-تفكك-انهيار-عدوى-http://www.france24.com/a، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/١٧.

٢٣. فرانس ٢٤، "**الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي... سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟**"، ٢٠١٦/٦/٢٤، متوافر على الموقع: http://f24.my/، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/٠٤.

٢٤. نور الدين، (ساطع): **خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبليّة**، ٢٠١٦/٠٦/٣٠، متوافر على الموقع:
http://www.almodon.com/arabworld/، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/٠٤.

ت- <u>الدوريات العربية:</u>

١. أبوجوده، (جوزيف): **الوحدة الأوروبية وموقعها من العالم الجديد**، الدفاع الوطني، العدد ٥، لبنان، بيروت: ١٩٩١.

٢. البرهون، (عبد الجليل زيد): **الاتّحاد الأوروبي يمد مظلته باتجاه تركيا- الديمغرافيا وهاجس النفوذ السياسي**، مجلة الرياض، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٥.

٣. الشرعة، (علي عواد): **الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط**، الأردن، عمان، مجلة المنارة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٤. العبيدلي، (عبيدلي): **العلاقات الدولية للاتحاد الأوروبي**، الوسيط، العدد ١٥٢٠، تشرين الثاني٢٠٠٦.

٥. العزي، (غسان): **اليورو ومستقبل الاتّحاد الاوروبي**، الدفاع الوطني، العدد٤٠، لبنان، بيروت، نيسان ٢٠٠٢.

٦. العياشي، (عنصر): **الدولة وعلاقات العمل في اقتصاد السوق: مثال بريطانيا العظمى، إنسانيات**، مجلة العلوم الأنثروبولوجة والاجتماعية، الجزائر، العدد ٤ ، ١٩٩٨.

٧. الهواري، (أنور): **الاتّحاد الأوروبي : تساؤلات عربية** ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٤١، تشرين الأول ٢٠٠٠.

٨. حسين، (خليل): **لمن القيادة الأوروبية** ؟ الخليج ، الشارقة، ٤ حزيران/ يونيو٢٠١٥.

٩. زاده، (هاني حسن): **تأثير الخروج على إيران**، الأخبار، العدد ٢٩٢٦ السبت ٢ تموز ٢٠١٦.

١٠. فرانس ٢٤، **هل الاتّحاد الأوروبي معرض للتفكك عقب انسحاب بريطانيا منه؟** ٢٠١٦/٠٦/٢٥، بريطانيا-إستفتاء-الاتحاد-الاوروبي-تفكك-انهيار-عدوى-http://www.france24.com، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/١٧.

١١. فرانس ٢٤، "**الخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي... سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟**"، ٢٠١٦/٦/٢٤، متوافرة على الموقع: http://f24.my، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/٠٤.

١٢.فهمي، (أماني محمود): **الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، نيسان ١٩٩٤، القاهرة.

١٣.فيلدمان، (نوح): **بريطانيا وبريكست: الكلمة العليا للبرلمان**، جريدة الاتّحاد الإماراتية،٤ تموز/ يوليو ٢٠١٦.

١٤.مقلد، (طلال حسين): **دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتّحاد الأوروبي: البرلمان الأوروبي نموذجاً** ، المستقبل العربي، العدد، ٣٧,٤٣٣، ٢٠١٥.

١٥.وزني، (غازي): **التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي**، مجلة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، العدد ٣٧٤- ٣٧٥، أيلول ٢٠١٦، الصفحة :٢٢٠.

١٦.**خروج بريطانيا من الاتّحاد الاوروبي يواجه تحدياً قضائياً**، الحياة الجديدة، عربي ودولي، العدد ٧٥٥٠ ، ٢٦تشرين الثاني ٢٠١٦ .

١٧. جريدة إيلاف الإلكترونية، **مشروع قانون يُنهي عضوية بريطانيا في الاتّحاد الاوروبي**، لندن، العدد ٥٨٩٧ الجمعة ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٧ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

أ- الكتب الأجنبية:

1. Athanassiou, (Phoebus). "**Withdrawal and expulsion from the EU and EMU**: Some reflections." (2009).
2. Burri, (Thomas). "**Free Movement of Persons and Brexit–some Swiss experience from which the United Kingdom could benefit**." (2016).
3. Denis, (Macshane), **Brexit, how Britain Left Europe**,2015.
4. Dhingra, (Swati), and Thomas (Sampson). "**Life after BREXIT: What are the UK's options outside the European Union?**." (2016).
5. Douglas Scott, (Sionaidh). "**Brexit, Article 50 and the Contested British Constitution**." The Modern Law Review 79.6 (2016).
6. Emerson, (Michael), ed. **Britain's Future in Europe: Reform, Renegotiation, Repatriation Or Secession?**. Centre for European Policy Studies (CEPS), 2015.
7. Gabriel, (Jürg Martin). "**Brexit: Weighing Sovereign Gains and Losses**." (2016).
8. Hendrickx, (Frank). "**Grexit, Brexit, Frexit**." (2015).
9. J. (Proudhon), **Du principe fédératif et de la nécessité de reconstituer le parti de la révolution**, (reprise de l'édition originale de 1863), Paris, Romillat, 1999. 106, spéc.
10. Lapavitsas, (Costas). **Crisis in the Eurozone**. Verso Books, 2012.
11. MacShane, (Denis). **Brexit: How Britain Left Europe**. IB Tauris, 2016.
12. Smith, (Karen E). "**Would Brexit spell the end of European defence**?." LSE European Politics and Policy (EUROPP) Blog (2015).

13. Swiss foreign trade statistics, annual **report, How did the Swiss foreign trade develop in 2015**? the Federal Customs Administration's magazine "Forum Z"

14. Wodak, (Ruth), and Jo (Angouri). "From grexit to grecovery: Euro/crisis discourses." (2014.

ب- الدراسات والتقارير الأجنبية:

1. Athanassiou, (Phoebus). "**Withdrawal and expulsion from the EU and EMU**: Some reflections." (2009).

2. Aust, (Anthony). **Modern treaty law and practice**. Cambridge University Press, 2013.

3. Bruno, R., N. (Campos), S. Estrin and M. (Tian) (2016) '**Gravitating towards Europe**: An Econometric Analysis of the FDI Effects of EU Membership', Technical Appendix to this report (http://cep.lse.ac.uk/).

4. Campos, N. and F. (Coricelli) (2015) '**Some Unpleasant Brexit Econometrics**' VoxEU (http://www.voxeu.org/).

5. Capaldo, (Jeronim). "**The trans-atlantic trade and investment partnership**: European disintegration, unemployment and instability." Economia & lavoro 49.2 (2015).

6. Cottarelli, (Carlo). **Limiting Central Bank Credit to the Government**; Theory and Practice. No. 110. International Monetary Fund, 1993.

7. Dhingra, S., G. (Ottaviano), T. Sampson and J. (Van Reenen) (2016) '**The Consequences of Brexit for UK Trade and Living Standards**',CEP Brexit Analysis No.2 http://cep.lse.ac.uk.

8. Douglas ,(Scott), (Sionaid) h. "**Brexit, Article 50 and the Contested British Constitution**." The Modern Law Review 79.6 (2016).

9. Emerson, (Michael), ed. **Britain's Future in Europe: Reform, Renegotiation, Repatriation Or Secession?**. Centre for European Policy Studies (CEPS), 2015.

10. Emmanouilidis, (Janis A). "**Withdrawal or Creation of a New Union–A Way Out of the EU's Constitutional Dilemma**?." Spotlight Europe 02 (2007).

11. Gordon, R., and R. (Moffatt). "**Brexit: The Immediate Legal Consequences**." Report for The Constitution Society (2016).

12. (Harrison), A. and A. **Rodriguez-Clare (2009) 'Trade, Foreign Investment, and Industrial Policy for Developing Countries'**, NBER Working Paper No. 15621.

13. Heisbourg, (François). "**Brexit and European Security**." Survival 58.3 (2016).

14. Jacopo, (Barigazzi), http://www.politico.eu/article/5-things-to-expect-if-protest-party-5stars-win-italian-elections-matteo-renzi-beppe-grillo,

15. Kierzenkowski, (Rafal), et al. "**The economic consequences of Brexit**: a taxing decision." OECD Economic Policy Papers 16 (2016).

16. Kok, (Wim). "**Facing the challenge: the Lisbon strategy for growth and employment**. Report from the High Level Group chaired by Wim Kok." Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities (2004).

17. Luis (Sémon), Alexander, Mattelaer , (Amelia) .**Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel**. In: http ://www.europarl.europa.eu.

18. Markus, (Becker), David,(Böcking), Almut (Cieschinger), Vera (Kämper), Claudia, (Niesen), Carsten, (Volkery); **Is everyone in the British Isles in favor of Brexit. Last updated 14 June 2016**. Available at: http://www.spiegel.de/ internet, last accessed: 18/01/2017.

19. Oliver, (Tim), and Michael, (John Williams). "**Special relationships in flux: Brexit and the future of the US–EU and US–UK relationships**." International Affairs 92.3 (2016).

20. Ottaviano, G., J. P. (Pessoa), T. (Sampson) and J. (Van Reenen) (2014) '**The Costs and Benefits of Leaving the EU**', Centre for Economic Performance Policy Analysis

21. Philippidis, G. and L. J. (Hubbard) (2001) '**The Economic Cost of the CAP Revisited**', Agricultural Economics.

22. Pisani-Ferry, (Jean), et al. "**Europe after Brexit: A proposal for a continental partnership**." Bruegel External Publication, Brussels (2016).

23. Poulsen, L., J. (Bonnitcha) and J. (Yackee) (2013) '**Costs and Benefits of an EU-USA Investment Protection Treaty**', LSE Enterprise Report to the BIS, April 2013.

24. Rachel, (Ormston): **Disunited kingdom? Attitudes to the EU across the UK**, page 8. Available at: http://whatukthinks.org/eu internet, last accessed: 18/01/2017.

25. Roland, (Freudenstein), Eoin Dera and Aggelos Aggelou, **"BREXIT IN FOCUS: Six ways it will fundamentally change the EU**," Wilfried Martens Center for European Studies (June 2015), Available at: http://bit.ly/294rn9w, internet, last accessed: 21/01/2017.

26. Scharpf, (Fritz W). **Legitimacy intermediation in the multilevel European polity and its collapse in the euro crisis**. No. 12/6. MPIfG Discussion Paper, 2012.

27. Schout, (Adriaan), and Jan Marinus (Wiersma). "**For as well as against: the Dutch-EU paradox.**" Clingendael Paper Series.
Available at:«http://www. clingendael. (2012).

28. Springford, (John), and (Philip Whyte). "**The consequences of Brexit for the City of London.**" Centre for European Reform (2014).

29. Wadsworth, J. (Dhingra), S.(2016) ,**Brexit and the Impact of Immigration on the UK**, CEP Brexit Analysis No. 5

30. William,(De Vijlder) : **BNP PARIS BAS**, Direction des etudes economiques, 27 juin 2016.

31. www.institutmontaigne.org -prepare-ton-avenir, 10 août 2016.

ت- الدوريات الأجنبية:

1. Alfaro, L., A. Chanda, S. Kalemli-Ozcan and S. Sayek (2004) '**FDI and Economic Growth:The Role of Local Financial Markets**', Journal of International Economics 64(1)

2. Athanassiou, (Phoebus). "**Withdrawal and expulsion from the EU and EMU**: Some reflections." (2009).

3. BBC News, EU referendum: The result in maps and charts, 24 June 2016, available at: http://www.bbc.com, last accessed: 21/01/2017.

4. Boulanger, (Pierre), and George, (Philippidis). "**The End of a Romance? A Note on the Quantitative Impacts of a 'Brexit' from the EU**." Journal of Agricultural Economics 66.3 (2015)
5. Buiter, (Willem), and Ebrahim, (Rahbari). "**Rising Risks of Greek Euro Area Exit**." Global Economics View (2012).
6. de Grauwe, (Paul). "**How to prevent Brexit from damaging the EU**." LSE European Politics and Policy (EUROPP) Blog (2016).
7. Douglas Scott, (Sionaidh). "**Brexit, Article 50 and the Contested British Constitution**." The Modern Law Review 79.6 (2016).
8. Emmanouilidis, (Janis A). "**Withdrawal or Creation of a New Union–A Way Out of the EU's Constitutional Dilemma**?." Spotlight Europe 02 (2007).
9. Fahrholz, (Christian), and Cezary, (Wójcik). "**The Eurozone needs exit rules**." Journal of Banking & Finance 37.11 (2013).
10. Giles, (Chris). "**What are the economic consequences of Brexit**." Financial Times 22 (2016).
11. Heisbourg, (François). "**Brexit and European Security**." Survival 58.3 (2016).
12. Jensen, (Mads Dagnis), and Holly, (Snaith). "**When politics prevails: the political economy of a Brexit**." Journal of European Public Policy 23.9 (2016).
13. Krugman, (Paul). "**The conscience of a liberal: austerity arithmetic**." New York Times, July 5 (2015): 2015.
14. Levi, (Lucio). "**Editorial: Brexit and the Risk of EU Disintegration**." The Federalist Debate 29.3 (2016).

15. Lyons, K., and G. (Darroch). "**Frexit, Nexit or Oexit? Who will be next to leave the EU**." The Guardian (2016).

16. McEwen, (Nicola). "**Disunited Kingdom: Will Brexit spark the disintegration of the UK**?." Political Insight 7.2 (2016).

17. Philippidis, G. and L. J. (Hubbard) (2001) '**The Economic Cost of the CAP Revisited**', Agricultural Economics.

18. Raunio, (Tapio). "**Softening but persistent: Euroscepticism in the Nordic EU countries.**" Acta Politica 42.2-3 (2007).

19. Shane, (Croucher), **"EU referendum: How many UK citizens live in the European Union and where?**" International Business Times, 28/10/2015. Available at: http://bit.ly/29exbxW, internet, last accessed: 21/01/2017.

20. Smith, (Karen E). "**Would Brexit spell the end of European defence?**." LSE European Politics and Policy (EUROPP) Blog (2015).

21. (Ugwumadu), J. (2013) '**Poland Takes Lion's Share of EU Funds**', Public Finance International, 28 November 2013. Retrieved from: http://www.publicfinanceinternational.org

22. Watt, (Nicholas). "**Northern Ireland Would Face 'Serious Difficulty' from Brexit**, Kenny Warns." The Guardian (2016).

23. Whitman, (Richard) G. "**Brexit or Bremain: what future for the UK's European diplomatic strategy**?." International Affairs 92.3 (2016):

ثالثاً: مواقع شبكة الأنترنت:

1. :https://www.alaraby.co.uk
2. http ://www.europarl.
3. http://5khtawat.com/
4. http://aawsat.com
5. http://alwatan.com
6. http://bit.ly/297pkyu
7. http://bit.ly/29exbxW
8. http://cep.lse.ac.uk/
9. http://cep.lse.ac.uk/.
10. http://mostasmer.com/
11. http://www.albilad.net
12. http://www.aljazeera.net
13. http://www.alkhaleej.ae/
14. http://www.almodon.com
15. http://www.almodon.com /
16. http://www.arageek.com/
17. http://www.bbc.com/
18. http://www.cnbcarabia.com
19. http://www.eeas.europa.eu
20. http://www.france24.com/
21. http://www.huffpostarabi.com.
22. http://www.independent.co.uk
23. http://www.lbcgroup.tv

24. http://www.noonpost.org/

25. http://www.politico.eu

26. http://www.publicfinanceinternational.org/

27. http://www.shorouknews.com.

28. http://www.spiegel.de

29. http://www.startimes.com/

30. http://www.uobabylon.edu.iq

31. http://www.voxeu.org/

32. https://www.sasapost.com

33. www.annabaa.org.

34. www.dw.com/ar.

35. www.lexpress.fr

36. www.syres.com

37. www.theguardian.com

فهرس المحتويات

ملخّص التصميم..... ٣

الشكر والتقدير..... ٤

الإهداء..... ٥

المقدمة..... ٦

الفصل الأول: الخروج البريطاني وأثره على واقع وتطوّر الاتّحاد الأوروبي.....١٣

المبحث الأول : تحديات الاتّحاد الأوروبي، بين التراجع والتطوّر ١٤

المطلب الأول: الخلل في تحديات الاتّحاد وتحقيق أهدافه.....١٥

الفرع الأول: التراجع في تحقيق الأهداف:.....١٦

الفرع الثاني: تحديات الاتّحاد الأوروبي:.....١٨

المطلب الثاني: تأثّر العلاقات الخارجية والداخلية للاتحاد الأوروبي ٢٣

الفرع الأول: المساعدات والسياسات الخارجية للاتحاد:.....٢٣

الفرع الثاني: الوضع الدّاخلي للاتّحاد الأوروبي.....٢٨

المبحث الثاني: أسباب الخروج البريطاني وأثره على واقع الاتّحاد الأوروبي ٣٣

المطلب الأول: مسبّبات ودوافع "البريكست" ٣٤

الفرع الأول: أسباب ثقافية اجتماعية اقتصادية:.....٣٤

الفرع الثاني: أسباب سياسية، أمنية وعسكرية:.....٣٧

الفرع الثالث: أسباب أخرى آنية:.....٣٩

الفرع الرابع: الدوافع والثغرات القانونية والخلافات في الاتّحاد الأوروبي: ٤١

المطلب الثاني: واقع الاتّحاد بين التكامل والتفكّك.....٤٥
الفرع الأول: مفاوضات التكامل أم خطر التفكك الأوروبي؟.....٤٥
الفرع الثاني: الأزمات الناشئة بين "الدستور والعرف" في بريطانيا:.....٥٣
الفرع الثالث: إيجابيات الخروج البريطاني على الاتّحاد الأوروبي:.....٥٦
الفصل الثاني: الآثار المستقبلية ل"البريكست" وتداعياتها.....٥٩
المبحث الأول: تداعيات الخروج البريطاني العامة.....٦٠
المطلب الأول: عواقب "البريكست".....٦٠
الفرع الأول: العواقب الأولية المحتملة:.....٦٠
الفرع الثاني: تداعيات وعواقب الخروج اللاحقة:.....٦١
المطلب الثاني: انعكاسات الخروج من الاتحاد الأوروبي على المواطنين البريطانيين ٦٦
الفرع الأول: الانعكاسات على البريطانيّين الذين يعيشون داخل المملكة المتّحدة:.....٦٦
الفرع الثاني: الانعكاسات على البريطانيّين المقيمين في دول الاتّحاد (خارج المملكة المتّحدة):...٦٨
المبحث الثاني: "البريكست" بين التداعيات والخيارات المستقبلية.....٧٠
المطلب الأول: تداعيات وآثار اقتصادية، مالية، سياسية، عسكرية، وقانونية.....٧٠
الفرع الاول: تداعيات وآثار اقتصادية:.....٧١
الفرع الثاني: تداعيات مالية ومصرفية: ٧٥
الفرع الثالث: تداعيات وآثار سياسية وعسكرية استراتيجية:.....٧٨
الفرع الرابع: تداعيات قانونية: ٧٩
الفرع الخامس : أثر "البريكست" على الاستثمارات الخارجية في بريطانيا:.....٨٥
الفرع السادس: تداعيات الخروج البريطاني في الاقتصاد العالمي:.....٨٦
المطلب الثاني: الرؤية والخيارات المستقبلية للمملكة المتحدة ٩١

الفرع الأول: الخيارات البريطانية والقيود المحتملة:.....٩٢
الفرع الثاني: مستلزمات وواجبات بريطانية: ٩٧
الفرع الثالث: مستقبل العلاقة بين المملكة المتحدة والاتّحاد الأوروبي: ٩٩
الفرع الرابع: القارة الأوروبية: ما بعد "البربكست" المصير والمسار؟..... ١٠٠
الخاتمة.....١٠٣
الملاحق.....١٠٨
الملحق(أ) بريطانيا العظمى بموجب قانون الوحدة للعام ١٧٠٧ ....١٠٩
الملحق(ب) دول الاتّحاد الأوروبي ١١٠
الملحق(ت) نتائج الاستفتاء البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي.....١١٢
قيمة الجنيه الإسترليني بالنسبة للدولار الأميركي ١١٢
الملحق(ث) الخطوات الواجب اتباعها لمغادرة المملكة المتّحدة الاتّحاد الأوروبي.....١١٣
الملحق(ج) الدول المرشّحة التي تسعى إلى الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي..... .....١١٤
المنظّمات والأجهزة الإدارية في الاتّحاد الأوروبي ١١٤
معاهدة الاتّحاد الأوروبي(ماستريخت ١٩٩٢).....١١٥
معاهدة امستردام ١٩٩٧ .....١١٦
الملحق(ح) مصادر التشريع والقانون في الاتّحاد الأوروبي ١١٧
الملحق(خ) التشريعات التي تصدر عن مؤسّسات الاتّحاد الأوروبي.....١١٩
الملحق(د) جدول يُظهر أعداد المهاجرين الأوروبيين وغير الأوروبيين إلى بريطانيا ١٢١
الملحق(ذ) جدول تقسيم المهاجرين الأوروبيين حسب بلد المصدر.....١٢٢

الملحق(ر) تسلسل أبرز الأحداث في أوروبا وبريطانيا ما بعد "البريكست"..... ....١٢٣

المراجع.....١٢٤

فهرس المحتويات ١٤١